

فهرس

صحيقة	
٤	مسائل الطهارات
٨	المج
٩	النكاح
١٨	اليمن
٢٥	الطلاق
٣٩	البيع
٧٣	الاجارة
٨٥	القضاء
٨٧	الدعوى
١٠١	اليمن
١١٧	الشهادات
١٣٣	الوكالة
١٤٢	الكفالة
١٤٦	الصلح مع العمال

فهرس

صفحة

السيد	٢٤٥
الرهن	٢٤٦
الشركة	٢٥٤
المأخون	٢٥٧
الحجر	٢٥٩
الفرائض	٢٦٤

كتاب

الفرائد الیهیة فی

القواعد الفقهیة

تألیف مولانا سیادة السید الامجد السند

الاوحد قدوة السادات الاشراف

سلالة آل عبد مناف فرع الشجر

الذکوة طراز العصابة الهاشمیة

عمدة الافاضل ونخبة اولی

الفضل والفضائل السید

محمود افندی حمن

مقر دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

على الاثر

طبع بفقہ سلم الامام ابو حنیفة المدنی مطبعة حنیفة

افندی خالد بدمشق الشام سنة ۱۲۹۸

الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا
محمد خاتم النبيين . وعلى آله وصحبه أجمعين . اما بعد
فيقول القدير محمود بن حزن الحسيني مفتي دمشق الشام .
غفر الله تعالى له الذنوب والآثام . ان الزمان قد تغيرت
احواله . والعلم فيما شاهد في سائر الاقطار قلت رجا له .
خصوصا علم الفقه فانه درس او كاد في كل اقليم .
ولم يري ان ذاك لبلاء عظيم . وحيث قلت الرواية .
وفقدت الدراية . وصعب الوصول الى المسائل الشرعية .
وركب اكثر الناس من عيآء في حوادث الرعية .
فوجب تقريب الطريق للوصول الى اجوبة النوارل
برعاية الضوابط والقواعد . وتسهيل المسالك . على
السالك . بتحرير الفوائد . وحذف الزوائد . فاستخرجت
الله تعالى في جمع كتاب يحتوي على ما ذكر آخذ اذاك
من الكتب المعتمدة . كالجامع الصغير . والمحانية
والمختصاف . وشرح السيرة الكبير . والمهذبة . وانفع الرسائل

على البرازية . والمخالصة . والدر المختار . والاشباه .
 والمحاشي وغيرها . مصرحاً في كل مسألة بما أخذ
 والباب . ليرجع اليه الناظر عند الاحتياج الى الجواب .
 خدمة لشريعة سيد الامام . عليه افضل الصلاة واتم
 السلام . وليكون اثره من آثار عصر سلطاننا الاعظم .
 زينة ملوك آل عثمان . السلطان ابن السلطان .
 السلطان الغازي عبد الحميد خان . ادام الله تعالى
 سرير سلطنته الى نهاية الدورات .
 وهذا طء الدربة شامل وبالمخبر والاحسان لكل كافل
 وسميته الفرائد البهية . في القواعد والفوائد
 الفقهية . راجياً من كرم ذي الانعام .
 الاحسان بالانعام . وهو
 حسي ونعم الوكيل
 في البدء
 بالمحام

﴿قاعدة﴾ لا ثواب إلا بالنية (كذا في الاشياء)
 بيانه ان المقصود منها تمييز العبادة عن العادة وتمييز
 بعض العبادات عن بعض كالذبح مثلاً فإنه قد
 يكون للأكل فيكون مباحاً أو متدوياً وقد يكون
 للأنحية فيكون عبادة وقد يكون لقدم أمر فيكون
 حراماً أو كفوفاً على قوله (افاده في الاشياء)

مطلب
لا ثواب إلا بالنية

﴿فائدة﴾ النية قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
 في ايجاد الفعل (كذا في الاشياء)

مطلب
تعريف النية

﴿قاعدة﴾ ما لا يكون إلا عبادة لا يحتاج الى النية
 (كذا في الاشياء) بيانه

مطلب
ما لا يكون إلا عبادة
لا يحتاج الى النية

ان ما لا يكون عادة ولا يلتبس بغيره لا يشترط فيه النية
 كالإيمان بالله تعالى والمعرفة والخوف والرجاء والنية
 وقراءة القرآن والاذكار فإنها لا تحتاج للنية لتمييزها لعدم
 التباسها بغيرها (كذا افاده في المل المزبور وتصرف)
 ﴿فائدة﴾ النية لا تحتاج الى نية كما علمت في القاعدة
 المارة (وصرح بذلك في الاشياء)

مطلب
النية لا تحتاج الى نية

﴿قاعدة﴾ اليقين لا يزول بالشك (كذا في الاشياء)
 ويتفرع عليها قواعد كثيرة منها ان الاصل بقاء ما كان

اليقين لا يزول
بالشك

على ما كان ويأمنه من يقن الطهارة وشك في الحدث
فهو متطهر ومن يقن الحدث وشك في الطهارة فهو
محدث (كذا إفاده)

مطلب
المقنة تجلب التيسير

قاعدة في المشقة تجلب التيسير (كذا في الاشياء)
ويخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته
كترك الجمعة والعيدن والحجاة والتففل على الدابة
وجواز التيم واستحباب القرعة بين الزوجات والتقصير
بسبب السفر وكالتيم عند الخوف على نفسه او عضواه
من زيادة المرض او بطلته والتعود في صلاة الفرض
والاضطجاع فيها والايام وغير ذلك بسبب المرض
وكا لصلاة مع النجاسة المعنوعة كما دون ربع الثوب
من مخففة وقدر الدرهم في المغلظة ونجاسة المعنورة التي
تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيث
والبق في الثوب بسبب العمر وعموم البلوى
واشبه ذلك (كذا في الاشياء بتصرف)

مطلب
ما جاز بطل بطل
بطله

قاعدة في ما جاز لعذر بطل بطله (كذا في الاشياء)
بيانه ان القدرة على استعمال الماء تبطل التيم فان كان
لفقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمريض بطل

ببره ولن كان ليرد بطل بزواله (كذا افاده)

مطلب

قاعدة ١٠ اذا تعارضت مفسدتان روعي اعظمها

اد' مارت مفسدتان

ضرراً بارتكاب اخفها (كذائي الاشياء) ثم قال

والاصل في جنس هذه المسائل ان من ابتلي بيليقين

وها متساويان ياخذها بما شاء ولن اختلفا يختار اهلونها

لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في

حق الزيادة. مثاله رجل عليه جرح لو مجدسال جرحه

وان لم يمجد لم يسل فانه يصلي قاعداً يومئ للركوع

والسجود لان ترك السجود اهلون من الصلاة مع الحدث.

انتهى. ثم قال وكذا شيخ لا يقدر على القراءة قائماً ويقدر

عليها قاعداً يصلي قاعداً لانه يجوز حالة الاختيار في

النفل ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو كان معه ثوبان

بحاجة كل واحد منهما اكثر من قدر الدرهم بخير ما لم

يلغ احدهما ربع الثوب لاستوائها في المنع. انتهى

مطلب

قاعدة ١١ الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد

الاجهاد لا يقتض

(كذا في الاشياء) قال ومن فروع ذلك لو خير

بالاجهاد

اجتهاده في القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى اربع ركعات

لاربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء. انتهى. ثم قال ومنها

لو كان لرجل ثوبان أحدهما نجس فخرى وصلى بأحدهما
ثم رفع تحريره على طهارة الآخر لم ينجس الثاني اه وعده فروعا
إلى القاعدة قلت هذان الفرعان إنما يكونان من فروع
هذه القاعدة إذا أريد بالاجتهاد مطلقه كما أفاده أبو
السعود في حاشيته عليه

مطلب
إذا اجمع امرأتان من
جنس واحد

قاعدة ﴿ إذا اجمع امرأتان من جنس واحد ولم
يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر عالمًا
كذا في الأشباه) ويتفرع على ذلك لو اجمع حدث
وجنابة أو حدث وحض كفى الفصل الواحد
(كذا أفاده)

مطلب
مرارة كل شيء كبر

قاعدة ﴿ مرارة كل شيء كقبوله وجرة البعير
كسرفينه) كذا في الأشباه والدر المختار) يعني إن كان
بوله نجسًا منظرًا لو مخففاً فهي كذلك خلافاً ووفقاً ومس
فروعه لو أدخل في أصبعه مرارة ما كوى اللحم يمكن عنده
لأنه لا يبع التدوي ببوله لا عند علي بن يوسف لأنه يبيحه
وبالغالب يأخذ القبة أبو الليث للحاجة كما في الذخيرة والمخابة
وعليه الشئ كما في الخلاصة قلت وقياس قول محمد
لا يكره مطلقاً لطهارة بوله عنده (كذا أفاده في رد المختار)

﴿فائدة﴾ الدماء كلها نجسة (كذا في الاشباه)
ويستثنى عشرة دماء وهي دم الشهيد والدم الباقى في
العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم
يسل عن بدن الانسان على المختار ودم البقي ودم
البراغيث ودم القمل ودم السمك (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ الجزء المنفصل من الحي كيميتو (كذا في
الدر المختار) وذلك كالاذن المقطوعة والسن الساقطة
الآ في حق صاحبه فظاهر وان كثر (كذا افاده)

﴿قاعدة﴾ يرفع الحدث باسقاط
التنوير

﴿قاعدة﴾ حكم سائر المائعات كاللأ في الاصح
(كذا في الدر المختار) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد
لغير الماء

﴿مسائل المحج﴾

﴿قاعدة﴾ الطاعة اذا صارت سببا للمعصية ترتفع
الطاعة (كذا في الخانية اول كتاب المحج) او مراد بان طاعة
المحج صارت سببا لاعطاء الرشوة الى الترامطة في ذلك
الوقت وهي معصية فارفعت طاعة المحج عن ابقلي بذلك

مطلب
كل الدماء نجسة الا
عشرة

مطلب
الجزء المنفصل من
الحي كيميتو

مطلب
يرفع الحدث باسقاط

مطلب
حكم سائر المائعات
كالأ

مطلب
الطاعة اذا صارت
سببا للمعصية

من المسلمين فيما مضى

مطلب
النكاح لا يجعل
التعليق

﴿مسائل النكاح﴾
﴿قاعدة﴾ النكاح لا يجعل التعليق (كذا في الخاتمة)
اعني اذا قال رجل لامرأة بمحضرة شاهدين تزوجك
على كذا ان اذن لي اورضي فقالت قبلت لا يصح لان
النكاح لا يجعل التعليق بخلاف التعليق بشرط كائن
فانه عندم تجيز

مطلب
فرقان بين التعليق
بالشرط وعلى
شرط

﴿فائدة﴾ فرقان بين تعليق النكاح بالشرط
والنكاح على شرط فالاول لا يصح كما مر والثاني يصح كما
لو تزوجها على ان امرها يدها فانه صحيح والشرط باطل
(كذا في الجامع الصغير) . وفصل الفقيه ابو الليث
فقال هنا ان بدأ الزوج وان بدأت المرأة فكلاهما صحيح
(كذا في الخاتمة) وقد خفي هذا الفرق على كثير من
اهل العلم

مطلب
الدخول في النكاح
الاول دخول في النكاح
الثاني

﴿فائدة﴾ الدخول في النكاح الاول دخول في
النكاح الثاني (كذا في انفع الوسائل) ايانه اذا طلق
الرجل امرأته تطلقاً بائناً بعد الدخول او وقعت الفرقة

بينها ثم تزوجها في العدة وطلتها قبل الدخول بها فعليه
مهر كامل وعليها عدة مستقبلة هذا على مذهب أبي حنيفة
ولابي يوسف رحمهما الله تعالى وعند محمد نصف المهر وقام
العدة الأولى وعند زفر لا عدة ولا مهر

قاعدة في شهادة الانسان فيها باشر مردودة
بالاجماع (كذا في نكاح الخانية) كما اذا شهد الوكيل
بالنكاح فان شهادته لا تصح ويستوي في ذلك من
باشر لنفسه او لغيره ومن خاص او لم يخص

قاعدة في الحل الثابت اذا طرأ على الحل الموقوف
يبطله (كذا في شرائط نكاح الخانية) ومن امثلة ذلك
امه تزوجت بغير اذن المولى ثم باعها المولى واجاز
المشتري نكاحها لا تصح اجازة المشتري ذلك لان حل
فرجها للمشتري ثابت بالملك وقد طرأ على حل موقوف
فابطله

قاعدة في موجب الدخول في النكاح الفاسد
الاقل من المسمى ومن مهر المثل (كذا في الخانية)
قاعدة في التحليف يتوقف على صحة الدعوى
(كذا في حاشية ابني السعود على الاشباه في كتاب

مطلب
شهادة الانسان فيها
باشر مردودة

مطلب
الحل القات اذا طرأ
على الحل الموقوف
يبطله

مطلب
حب الاقل من المسمى
بالدخول في النكاح
الفاسد

مطلب
التحلف يتوقف على
صحة الدعوى

القضاء (كالوباع رجل أرضاً ثم ادعى أنها وقف ولراد
تحليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل لان
التحليف يعتمد صحة الدعوى ودعواه لم تصح للتناقض
قاعدة من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه
مردود عليه (كذا في الاشباه من القضاء) الا في
مسائل عدما منها الحرية وفروعها كالاستيلاء فلوباع
امة ثم ادعى انها معتقة قبل البيع تسمع وكذا الوادعى انها
كانت ام ولد ومن اراد الوقوف على صحة المسائل
فليرجع الى المجل المذكور فانه مهم وفي مدعى فساد البيع
تفصيل نقله ابو السعود في مقولته في حاشيته فانظر ان
اردت

مطلب
من سعى في نقض ما تم
من جهته فسمعه مردود
عليه

مطلب
المحرلا يدخل تحت
اليه

قاعدة المحرلا يدخل تحت اليه (كذا في الاشباه)
وللرأى انه لو غصب انسان حراً ولو صبياً فأتى في يده
فلا ضمان على الغاصب لان المحرلا يدخل تحت اليه .
ولا يرد عليك انه لو مات باقة فانه يضمن . لان
الغاصب يضمن بالآفة ضمان اتلاف لا ضمان غصب
قاعدة لا ينسب الى ساكت قول (فلورأى
المالك رجلاً يبيع متاعه فسكت لا يكون ذلك منه

مطلب
لا ينسب الى ساكت
قول

رضى) في سوي مسائل اخرجوها من هذه القاعدة قد
اوصلها في الاشباه تحت القاعدة المذكورة الى سبع
وثلاثين بعد السكوت فيها رضى . وزدت على ذلك
مسائلين (الاولى) لو قال الراعي لا ارضى الا بكنا
اجرة فسكت المالك يلزمه بعد ذلك ما قال الراعي
(والثانية) لو قال مالك الدار لست اجرها عند حلول
الاجارة سلم الدار او ان سكنت فاجرة داري كنا
فسكت المستأجر وبقي ساكنا يلزمه ما قال المالك
(ذكرهما في اجارة الاشباه) وان اردت الوقوف على

المسائل الخرجة المذكورة فارجع الى الاتباه

قاعدة بملك ليمين ينعق انعقاد النكاح (كذا في الخانية)
فلو عند نكاحه على امة لو مكاتبه او مديرة او ام ولد او
جارية يملك بعضها فليس بصحيح ومثله اذا طرأ النكاح
المالك بان تزوج امة العير ثم ملكها او ملك بعضها فانه
يطل النكاح (الكل في الخانية)

قاعدة بكل دعوى بحق لا يحتمل السقوط بخلاف
منكرها على السبب وكل دعوى بحق يحتمل السقوط
اي يصلح وابراءه بخلاف منكرها على المحاصل (كذا في

مطلب
الملك مع النكاح

مطلب
الدعوى ما لا يحتمل
السقوط

الخاية في باب اليمين) ومثل الاول بان ادعى بانه بنى
في ارضه او غرس او وضع خشباً على حائطه او فتح
فيه طاقاً او التي تراكبا او مينة ومثل لما يحمل السقوط
بان ادعى انه حفر في ارضه حفيرة

مطلب
ما يكون اليدين هو
على البتات

قاعدة في المدعى به ان كان وصل لذي اليد
بسبب غس الارث فاليمين فيه على البتات وان كان
بسبب الارث فاليمين فيه على العلم (كذا في اواخر باب
اليمين من الخاية)

مطلب
دعوى المجهول مائة

قاعدة في الدعوى بالمجهول فاسدة (كذا في الخاية
في اول دعوى المنقول) كالو قال ان هذا استهلك
مالي او قال كان شريكى وخاف في الربح ولا ادري
قدره فانه لا يلتفت اليه ولا يستخلف الخصم . ثم قال
وذكر الخصاف رحمه الله تعالى ان القاضي اذا اتهم وصي
الميت او قيم الوقف فعلى قول اكثر المشايخ رحمه الله
تعالى انه يستخلفه وان لم يكن هناك شيء معلوم نظراً
للصغير والوقف .

مطلب
الفرقة من قبل المرأة
فصح ومن قبل الروح .
طال

قاعدة في كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا
بسبب الزوج فهي فصح كحيار العتق والبلوغ وكل فرقة

جاءت من قبل الزوج في طلاق كالإيلاء والمجب
والعنة (كذا في الهندية)

مطلب

قاعدة إذا دار الأمر بين التأسيس والتأكيد
نعمن الحمل على التأسيس (كذا في الأشباه) فلو قال
لامرأة طالق طالق طالق ادعى أن نيته التأكيد يصدق
في ذلك ديانته مع اليمين ولما قضاه فلا يقبل. وكذلك
ويحكم عليه بالثلاث تطبيقاً على القاعدة المذكورة (كذا
في المتن)

إذا دار الأمر بين
التأسيس والتأكيد

مطلب

قاعدة أعمال الكلام أولى من أهالوه متى أمكن فإن
لم يكن أهال (كذا في الأشباه) وما قرعوه على هذه
القاعدة أن الرجل لو جمع بين امرأته وأختها وقال
طلقت أحداً كما طلقت امرأته حيث أمكن الأعمال وكما لو
جمع بين امرأته وبهيمة مثلاً وقال أحداً كما طالق فإن
امرأته تطلق بخلاف ما لو جمع بين امرأته وامرأة أجنبية
وقال ذلك فإن امرأته لا تطلق لعدم إمكان أعمال الكلام

أعمال الكلام أولى من
أهاله

فتأمل

مطلب

قاعدة الرضاع الطاري على النكاح في حكم
السابق عليه (كذا في رضاع الحماة) وبیانة إذا تزوج

الزواج الطاري على
النكاح

صبية فطلتها ثم تزوج امرأة لها ابن فأوضعت البصية
المطلقة حرمت الكبير عليه لأنها صارت من أمهات

نسائه

مطلب

الفرقة من قبل الزوج
بإباح أو محظور تنقضي
المرأة المنة

قاعدة في الفرقة إذا وقعت من قبل الزوج بإباح
أو محظور تنقضي المرأة النفقة والسكنى وإذا وقعت من
قبل المرأة بفعل مباح كحيار البلوغ والعنى وعدم الكفارة
كان لها النفقة والسكنى وإن وقعت بفعل محظور كالردة
ومطوعة ابن الزوج فليس لها نفقة ولها سكنى (كذا في
جميع الفتاوى عن نفقة عدة الخانية)

مطلب

من يجب عليه نفقة في
حياته يجب عليه كونه
في ماله

فائدة في كل من يجب عليه نفقته في حياته يجب
عليه كونه في ماله (كذا في نفقات الخانية) قال وهذا
الأصل قول الثاني وعليه الفتوى

مطلب

قضاء القاضي بما ارتضى

قاعدة في قضاء القاضي بإطلاق فيما ارتضى به عند
الكل (كذا في نفقات الخانية)

مطلب

نفقة الأدي إذا وجبت
على إنسان بحره الحاكم
عليها

فائدة في نفقة الأدي إذا وجبت على إنسان يمين
عليها بخلاف نفقة الحيوان فإنها واجبة ديانة ولا
يحكم الحاكم على ذلك (كذا في فصل المرأة التي لا
دور لها منها منكوحة أو مطلقة من الخانية)

قاعدة الإشارة تستطاعت اعتبار الصفة والتسمية (كذا
 في طلاق الخفانية) فلو كان له امرأتان واحدة منها
 عليه فقال امرأته هذه العمياء طالق وأشار إلى البصيرة
 تطلق البصيرة وكذلك لو كان له امرأتان واحدة اسمها
 زينب والاخرى آمنه فنادى يا آمنه فاجابته زينب
 فقال انت طالق ثلاثا طلقت التي اجابته فلا تعتبر
 التسمية لكن اذا كانت التي اجابته ليست بامرأته بطل
قاعدة كل شهادة يكون سبب ردّها النقص اذا
 قبلها القاضي وحكم بها يصح كالخث والتلعة والخفي ومن
 يابى بالطيور والطنبور ومن يظهر سب السلف ومن
 ارتكب ما لا يحذر لاجله ويجوز قبول شهادة الاعمى لقول
 مالك قبولها مطلقا وكل شهادة يكون سبب ردّها
 التهمة او لم ينتقل في قبولها خلاف مجتهد فلا يصح قبولها
 كشهادة المملوك والعدو بسبب الدنيا والسيد لعهده
 والاجبر الخاص وكذا من يبول على الطريق او يأكل
 فيه وهو وإن لم يكن للتهمة الا أنه لم ينتقل فيه خلاف حتى
 يكون مجتهدا فيه وليس بنقص حتى يدخل في حكمه
 (كذا في حاشية المحطوي على الدررول باب التبول

مطلب
 الإشارة تستطاعت اعتبار
 التسمية والصفة

مطلب
 كل شهادة رُدّت
 للنقص اذا قبلها الحاكم
 وحكم بها

(وعلمه)

قاعدة لا عبرة بالخط عندنا إلا في مسائل . منها
 كتاب الامان كما في سبر الامام محمد . وخط الصراف .
 والسمار (وما في دعوى الخانية) وما يوجد في دولوين
 القضاء من شروط الاوقاف التي مات شهودها ولا تعامل
 بين القوام فانه يملك بها على ما في الدولوين المذكورة
 (وهو في اوقاف الخصاف وقال انه استحسان) ومنها
 البراءات السلطانية (على اجمال صاحب الاشياء كما في
 دعوى الاشياء كومننا الدفتر الخاقاني المضمون بالطغراء
 على ما في اوائل دعوى التفتيح فلا عن هبة الله البجلي
 في شرحه على الاشياء) . ونقل ايضا ان الشيخ علاء الدين
 الحصكفي شارح التنوير رسالة في العمل به واطال في
 ذلك . وقال فاذا وجد في الدفتر الخاقاني ان المملوك
 الفلاني يقف فلان الفلاني فانه يعمل به بدون بينة .
 وخالف في ذلك الخبر الرملي في فتاويه وقال لا يعمل
 بذلك لان حجج الشرع ثلاث . البينة والاقرار والنكول .
 فلا يعمل بالدفتر الخاقاني . ثم انقضى بعد ذلك بورقة بانه
 يعمل في الوقف الذي تقادم عهده بما يوجد في دولوين

مطلب
 لا عبرة بالخط إلا في
 مسائل

التضاض استحصاراً . ونقل ذلك عن الخصاف كما قلنا .
 مناقض نفسه اعلم بان العمل بالبراءة والدفع المتناقض
 انما يكون اذا طلبت البيئة من كانا في يده فانها بقومان
 مقام البيئة . وياك ان تفهم ان العمل بهما مطاباً على نول
 من يقول بالعمل بهما رانها نى وجدا كانا حجة قاطعة
 فليس كذلك بل هما مقام البيئة

في مسائل الميراث

مطلب لا تحليف الا بطلب الخصم ويستثنى من ذلك مسائل . قال في المندية قال ابو يوسف رحمه الله
 الحسم الا في مسائل
 المدعى ذلك احداً الشفع اذا طلب من التاضي ان
 ينفي ما لفته يحلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت
 الشراء وان لم يطلب المشتري ذلك وعندني حنيفة
 ومحمد لا يستحلفه . الثانية البكر اذا بانست وطلبت التفريق
 من القاضي يحلفها بالله لقد اخترت الفرقة حين بلغت
 وان لم يطلب الزوج . الثالثة المشتري اذا اراد الرد
 بالعيب يستحلفه القاضي انك لم تعرض بالعيب ولا عرضته

على البيع منذ رأته . الرابعة المراه اذا سالت من الغائب
 ان يفرض لها النفقة في مال الزوج الغائب يحلفها بالله تعالى
 ما اعطاك تقتلك حين خرج ويجب ان تكون مسالة
 النفقة افتائية . الخامسة في الاستحقاق يحلف المـ نحق بالله
 ما وهبت ولا بعث ولا تصدقت وهذا عند ابي يوسف
 وعند ما لا يحلف بدون طلب الخصم . والسادسة اجمعوا
 على ان من ادعى ديناً على ميت يحلف من غير طلب الوصي
 والوارث بالله ما استوفيت دينك من المدينين الميت ولا
 من احد اداه اليك عنه ولا قبض لك قابض بامرك ولا
 ابرأته منه ولا شيئاً منه ولا احلت بذلك ولا بشيء منه
 على احد ولا عندك به ولا بشيء منه رهن : (كذا في
 الباب الثالث في اليمين من دعوى الهندية)
 (قاعدة) لا تعاقب مع البرهان . الا في مسائل :
 الاولى : يثبت مدعي الدين على الميت اذا برهن ولا
 خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً
 في التركة واثبتة فانه يحلف . الثانية : لا يستحق للبيع بالينة
 المستحق عليه تحليفه بالله ما باعه ولا رهنه ولا تصدق به
 ولا خرجت العين من يده . الا انه يبرأ مدعي الابن

مطلب

لا تحلف به

الا في مسائل

مع اليقظة بالله تعالى انه باق على ملكه الى الآن لم يخرج
بيع ولا هبة (كذا في الباب الثالث في الميراث من دعوى
المعدية) . قلت ويزاد رابعة . وهي مديون الميت اذا
اثبت الدفع لهما اليقظة فانه يحلف انهما احياهما . (كذا
في حاشية ابي السعود على الاشباه من كتاب القضاء
والدعوى)

قاعدة في النوام على العمل بمرة الانشاء . (كذا
في اول تعليق الحاشية) . يمانية لو حلف بطلاق امرأته انه
كما قعد عند فلان فبعد ساعة مستطيلة طلعت امرأته
ثلاثا لار النوام على القعود بمرة انشاءه فكانه قعد وقلم
ثم قعد وقلم ثم قعد . قال وكذا على كل فعل مستدام
اسى وكذلك الحكم اذا كان الحلف على فعل قابل

للنوام

قاعدة في جواب الامر بالولو بجواب الشرط
بالفاء . (كذا في تعليق الحاشية) . يمانية انه يكون للتعليق
نلو قال لامرأته ادخلي الدار وانت طالق فدخلت
طلعت وكذا لو قال لهذه ذلك

قاعدة في لفظ كل اذا وقع في الابهام فلا يكون على

مطلب

النوام على العمل بمرة
الانشاء

مطلب

جواب الامر بالولو
بجواب الشرط بالفاء

مطلب

لفظ كل اذا وقع في
الابهام

استقصاء الافراد في الحلف عليه بل يكفي اثباته بثلاثة
انواع منه (كنا في تعليق الحاية) . بانه حلفاً بثلاث
كل قبيح في الدنيا فمدح وسرق وزنى مثلاً فانه يكون
باراً في بيته ولا يلزم استقصاءه القبائح التي في الدنيا
بل يكفي منه بثلاثة انواع منها . وكذلك لو حلف
لثلاث كل خير فاتي الصبح لمسلم والصدقة وقام الليل
فانه يكون باراً في بيته . ومثله لو قال لامرأته ان لم اقل
لاحبك عنك بكل قبيح في الدنيا فانت طالق فقال
لاخيا عنها انها خادعة سارقة دانت فحد يكون باراً
في بيته (كذا افاده في المحل المرموز)

مطلب
الفصل الثاني لا يحكم
بوجوده الا اذا ماهر
على الجوارح

قاعدة في الفعل التالي لا يحكم بوجوده الا اذا ظهر
على الجوارح (كذا في تعليق الحاية) . بانه اذا حلف
بالطلاق انه لا عادي عمرأفعاده واصر على ذلك في
قلبه ولم يظهر على لسانه منه شيء ولا على جوارحه بل
كان كل منها محفوظاً فانه لا يثبت بهيمة . وكذلك لو
تسرى بجارية وكان قد قال لزوجته ان دخلت عليك
من ذلك غير فانت طالق فدخل عليها غير سيفي قلبها
ولم تتكلم ولم تلج ولم تغرب بانها حصل لها غير فانت لا تطلق

لان ما في القلب لا يمكن التعمد به (كما افاده في
الخاتمة من المحل المذكور)

فوقاعدة في التعليق بشرط واقع غير ممتد بصرف الى
المستقبل (كما في تعليق الخاتمة) بيانه اذا قال رجل
لامرأته ان دخلت دار عمرو فانت طالق وكان ذلك
الكلام حال كونها في دار عمرو مثلاً فانه يكون على
دخول مستقبل غير هذا بخلاف ما كان ممتداً فانه لا
يصرف الى الاستقبال بل يقع في الحال كالمال قال
لامرأته ان صحت فانت طالق وكانت صحيحة غير مريضة
فانه يقع الحال لا لو قال ان مرضت او ان صحت وهي
مريضة او جئت فانه يصرف للاستقبال وهما وان كانا
ما يمتد لكثرة لا يعتبر هنا (كما افاده في المحل المذكور)

مطلب
العلق بشرط طاع
غير ممتد بصرف الى
المستقبل

فوقاعدة في اذا تعدر البر في اليمن فلا حث . بيانه
حلف بطلاق امرأتين ان يشرب ما في الكوز من الماء اليوم
فهرقه انسان قبل مضي اليوم فانه لا يثبت في الطلاق
لتعدر البر وثمة لو حلف بطلاق امرأته على جماعة ان
لم يذهب بهم الليلة الى منزله فذهبوا وخرجت عليهم
الصوم في بعض الطريق فحسبوا عن التوجه فانه ايضاً

مطلب
اذا تعدر البر في اليمن
فلا حث

لا يبحث (كذا في تعليق الخانية)

مطلب
من له شرب معلوم هل
له ان يسوقه لارض
له اخرى

قاعدة كل من له شرب معلوم من ماء نهر
مشترك كالسدس او العشر او اكثر او اقل له ان يسوق
شربه الى اى ارض ارادها كان لها شرب او لا بخلاف ما
لو كان ليس له نصيب من الماء معلوم بل له سقي اراضيه
لا غير فانه ليس له ان يسوق نصيبه الى ارض اخرى
ليس لها شرب من اصل النهر لانه اذا قدم الهدر بما له
يدعي حق الشرب فينوقف سوقه الماء اليها على اذن
الشركاء الباقيين (كذا في الباب الثالث من شرب
الهندية) وخرج عن ذلك ايضا المستأجر فانه اذا
استأجر رجل ارضا وحاجه الى شربها ليسوقه الى ارض
له اخرى جاز (كذا في الاجارة الفاسدة من الخانية)

مطلب
السرما لا يطلع عليه
احد ولا يجر بجلاله

قاعدة السرما لا يطلع عليه احد ولا يجر بخلافه
لكن هذا فيما لم يكن مشروطا فيه الشهادة اما اذا كان
مشروطا فيه الشهادة فاطلاع الشهود عليه لا بعد من
المجرم كن حلف لا يتزوج جهرا فتزوج بحضور شاهدين
او رجل وامرأتين فانه لا يبحث لان ذلك معدود من
السر حيث النكاح لا يتعدى بدون الشهادة فلا بعد

نصابها جهرًا ولا جرم لو تزوج بشهادة ثلاث من الرجال
يكون حائثًا في يمينه (كذا في الآخر تعليق طلاق
الخفية)

قاعدة في التفويض يقتصر على المجلس بخلاف
الوكالة فانها لا تقتصر عليه (كذا في الطلاق الذي
يكون من الوكيل من الخفية) قال رحمه الله تعالى فلو
قال رجل لامرأته انت وكيلى في طلاق نفسك فقامت
عن المجلس ولم تطلق ثم طلقت بعد ذلك نفسها لا يقع
الطلاق لان توكيل الزوج اياها تفويض وهو يقتصر
على المجلس

قاعدة في الوكيل لا يملك الاضافة والتعليق (كذا
في طلاق الوكيل من الخفية) بيانه لو قال رجل لغيره
طلق امرأتي غدا فقال الوكيل لامرأته ان طالق
غدا كان باطلا وكذا لو قال طلق امرأتي فقال لها
الوكيل انت طالق اذا دخلت الدار فدخلت لا يقع
شيء

قاعدة في تصرفات السكران كلها جائز الا ثلاث
مسائل الردة والعياذ بالله تعالى والاقرار بالمحذور

مطلب

التفويض يقتصر على
المجلس بخلاف الوكالة

مطلب

الوكيل لا يملك الاضافة
والتعليق

مطلب

تصرفات السكران

والاشهاد على شهادته (كذا في خلع النخاية)

﴿ قاعدة ﴾ خطأ القاضي في رجم او قطع سرقة او غيرها يكون في بيت المال (كذا في شرح السير الكبير للسرعي)

مطلب
خطأ القاضي في رجم
او قطع

﴿ قاعدة ﴾ العادة محكمة ما لم يوجد النص صريح بخلافها (كذا في شرح السير للامام السرعي) ايضاح ذلك لو قسمت المائدة بين يدي ضيف فان ذلك يكون رخصة واذا في الاكل من صاحبها بتحكم العادة لكن اذا تمتع صاحبها عن الاكل لسانا فيكون قد وجد النص صريح بخلافها فيبطل حكمها

مطلب
العادة محكمة ما لم يصرح
بخلافها

﴿ مسائل الطلاق ﴾

﴿ فائدة ﴾ امرأة المريض متى وقع الطلاق عليها باختيارها ورضاها لا ترث ومتى وقع بغير اختيارها ورثت (كذا في شرح الجامع الكبير للهاشمي وهذا الاصل من عبارة الجامع) ايانه مريض قال لامرأتين المدخولتين طلقا انفسكما ثلاثا فقالتا احداها في مجلسها ذلك طلقت نفسي وصاحبتني طلقنا لانهما مالكة في حق نفسها وكيلة

مطلب
اذا وقع طلاق المريض
باختيار زوجها لا ترث

في حق صاحبها ففع تطليقها نفسها لما كتبها وصح تطليقها
صاحبها أيضاً لأن الطلاق بغير عوض اسقاط محض
لا يقتصر الى الرأي والتدبير فجاز افرادها بولو قالت
الاخرى بعد ذلك في مجلسها ايضاً طلقت نفسي وصاحبي
كان ذلك باطلاً لأن كل واحدة منها مطلقة ثلاثاً فلا
يقع عليها طلاق فلو مات الزوج وهما في العدة ورثت
الثانية ولا ترث الاولى لان الاولى بانت بسبب تطليقها
نفسها فكانت راضية ببطلان حتمها المعلق بمال الزوج في
مرضه وسببية النكاح للميراث في حتمها والثانية بانت
بتطليق غيرها ولم يوجد منها دلالة الرضا ببطلان حتمها
فتحرر حتمها في ميراثه فبعد وإن طلقت نفسها ورضيت
ببطلانه لا يبطل لان تطليقها نفسها باطل لا يتعلق به
حكم في مجرد رضاها والحق الثابت شرعاً لا يبطل بمجرد
الرضا وإن صرح به الا ترى لو طلقتها الزوج في مرضه
ثم قالت رضيت لا يبطل حتمها من الارث (وكذا هنا
من الترخ المذکور)

فوقاعدة كل شيء يجوز فيه الجمل فالبراءة فيه
جائزة على الوفاء بذلك الشرط وكل شيء لا يجوز فيه

مطلب
فيجوز البراءة بما يجوز فيه
الجمل

الجمل فالبراءة جائزة والشرط باطل والهبة والصدقة
 مثل البراءة (كنا في آخر خلع النخابة) بيانه امرأة
 ابرأت زوجها عما لها عليه على ان يطلقها فطلقها جازت
 البراءة والأفلا ولو ابرأته عما لها عليه على ان لا يتزوج
 عليها امرأة ثانية فالبراءة جائزة والشرط باطل وذلك
 لان الجمل على الخلع جائز وكنا الطلاق والجمل على
 ان لا يتزوج عليها لا يجوز ولاجل ذلك في الصورة الاولى
 تتوقف صحة البراءة على الوفاء بالشرط وهو الطلاق
 بخلاف الثانية فان البراءة صحت والشرط بطل

مطلب
 الاستدلال به
 العوض

قاعدة الاستدلال بمفهوم النصوص عندنا من
 الادلة الفاسدة (كنا في التوضيح ومراة الاصول) لكن
 مفهوم الكتب عندنا حجة سواء كان مفهوم موافقة او
 مخالفة ومفهوم الموافقة ان تثبت لشيء مسكوت عنه حكماً
 موافقاً لما اثبت للمنطوق به ومفهوم المخالفة ان تثبت لشيء
 مسكوت عنه حكماً مخالفاً للمنطوق به ونجت ذلك مفهوم
 الشرط والصفة وغيرها من القيود (كنا في حاشية ابني
 السعد على الاشباه اول كتاب الوقف وفي حاشية ابن
 عابد على التراخي كتاب الوقف مع تصرف فيها

وزيادة على ما ذكرناه

قاعدة في الإشارة من المختصر على النطق لا تعتبر
عندنا إلا في مسائل الأولى الاسلام الثانية الكفر الثالثة
النسب الرابعة الافتاء الخامسة اشارة النسخ في رواية
الحديث السادسة امان المسلم للكافر السابعة الطلاق
اذا كان تفسيراً لما اجهت كقوله استطلق هكذا وأشار
باصابعه الثامنة اشارة الحرم الى صيد فانه يلزمه الجراء
(كذا افاده في نور العين)

مطلب

الاقرار من المختصر على
النطق

مطلب

اذا ثبت نسب ولد
المملوكة من مالها او
بعضها فهي ام ولد له

قاعدة في كل مملوكة ثبت نسب ولدها من يملكها
او يملك بعضها كانت ام ولد لمن ثبت نسب ولدها منه
(كذا في الخاتمة اول الاستيلاء)

مطلب

ام الولد تنق بموت
مولاه من جميع المال

قاعدة في ام الولد تنق بموت مولاه من جميع المال
(كذا في الخاتمة من المحل المذكور)

مطلب

الاقرار الباطل لا يجب
فيه البيان

قاعدة في اقرار الباطل لا يجب فيه البيان (كذا
في العنق الميم من الخاتمة) بيانه قال لاحد هذين
الرجلين علي الف فلا يجب عليه البيان لانه اقرار
للمجهول بخلاف ما اذا قال احد هذين العبدتين حر
اقبل له هذا فقال لا حق الاخر لانه يطلب منه البيان

فلما قال لا تبين الاخر لان الاقرار بالعقود صحيح
كالطلاق

مطلب
الطلاق اذا طلق بمرط

﴿قاعدة﴾ كل طلاق علق بشرط بادة من ادواته
مثل ان واذا واذا ما وكل وكما ومتى ومتى ما ففى جميعها
اذا وجد الشرط انتهت اليمين الا فى كفا فانها تنتهى
فيها بعد الثلاث ما لم تدخل كفا على الزوج كقوله كلما
مروحت امرأة ففى طالق فانها تطلق ولو بعد زوج آخر
ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق فانها لا تطلق
بعد الثلاث وزوج آخر (كفا فى الملقى)

مطلب
الحلف على شيء ما لا
يعله يكون على الابد

﴿قاعدة﴾ الحلف على شيء ما لا يعله يكون على
الابد واختلفوا فى تعليله فقيل لان البعل يقتضى
مصدراً مفكراً والفكرة فى سباق النفى نعم وقيل لا لأنه نفى
فعلاً مطلقاً غير متباعد فيعم (وطيه) اقتصر فى البحر لم لو فعله
من حيث وانحلت اليمين وما فى شرح المصباح من ان
اليمين لا تنحل مهو (كنا فى الدر المختار) ومثله لو
حلف على فعل شيء ما ففعله مرة بر وانحلت اليمين
(كنا فى المحل المذكور من باب اليمين فى الضرب
والقتل وغير ذلك) ثم اذا حلف على عدم فعل شيء

كما لو حلف ابن لا يدخل دار فلان مثلاً فحمله المسلمون
بالكن غير امره وأدخله دار فلان فأنه لا يبحث ولا يفل
اليمن على الصحيح وقيل يحمل اليمن أيضاً فلو دخل بعد
ذلك لا يبحث قالوا ويقضى بو وفقاً بالناس (كذا في
طلاق الخيرية)

قاعدة إذا بطل التضمين بالكسر بطل التضمين
بالفتح (كذا في فرائد الاشياء) وأعلم أن المراد بذلك
سواء كان متصمناً له حقيقة فكما لو قال بعثك دمي
بالب فقتله وجب التقصاص ولا يعتبر ما في ضمنه من
الأذن بقتله فإنه لو قال اقتلني ابتداء فقتله لا قصاص
عليه لكن هنا لما كان ضمن قوله بعثك دمي وكان هذا
البيع باطلاً وهو متضمن للأذن بطل ما في ضمنه أو كان
غير متضمن حقيقة بل مترتباً عليه أو مسبباً له كما لو
أجر الموقوف عليه ولم يكن فاضراً وأذن بالعمارة
للمستأجر فاتفق لم يرجع على أحد وكان منطوقاً قالوا
لأن الإجارة لم تصح فلم يصح ما في ضمنها كما في الاشياء مع
أن الأذن الصادر بالعمارة للمستأجر ليس هو ضمن عقد
الإجارة حقيقة لكن لما كان مترتباً عليه صار كأنه في

مطلب
إذا بطل التضمين بطل
التضمين

ضمنه وكذلك قالوا لو ابراه واقرة في ضمن صلح فاسد
فسد الابراء كما في الاشياء عن اليزانية قال ابو السعود
في حاشيته بخلاف الابراء الحاصل بعد الصلح ولو كان
الصلح فاسداً فإنه يمنع الدعوى ونقل عن المحموي عن
القنية انه يقتضي بان الاقرار ولو لم يكن في صلب عقد
الصلح لكنه بناء على الصلح الفاسد لا يمنع الدعوى فانظر
الى قوله لكنه بناء على الصلح يظهر لك ما قلناه فالحاصل
ان الابراء او الاقرار متى كان كلب* منها عاماً مستقلاً
كقوله هو يري عمالي قبله او لاحق لي قبله فإنه يدخل
فيه كل عين ودين ولا تسمع بعده دعوى (كذا في البحر
بتصرف) ويقرب منه ما في التخريرية من الوقف الا أنه
غير بالاستئناف فقال ولدفع هذا اختارائة خوارزمي ان
يرسم الابراء العام في وثيقة الصلح بلفظ يدل على
الاستئناف واما اذا كان ضمن عقد فاسد فإنه لا يمنع
الدعوى قولاً واحداً. واذا كان بعد عقد فاسد فهل يمنع
الدعوى او لا خلاف نقله في القنية راجعاً الى فتاوى
النسفي انه يمنع ولا يشترط فيه صحة العقد السابق وذكر
رامزاً ليكر خواهر زاده انه لا يمنع وهو الذي قدمناه

عن حاشية أبي السعود ولكن يشترط اذا كان بعد
العقد كونه مبيعاً عليه اما اذا كان غير مبني عليه بل
كان مستقلاً مستأنفاً فهذا لا خلاف في انه مانع من
سماح الدعوى فتنبه

﴿ قاعدة ﴾ الزيادة المنفصلة في المبيع تمنع الاقالة
(كذا في الانقرومي) يانه ان الزيادة في المبيع اما ان
تكون متصلة كالسمن وهي لا تمنع او منفصلة كالولادة
وثمره الشجرة وهي تمنع الاقالة كما تمنع الفسخ في سائر
الانواع الفسوخ (كذا في اقالة الخيرية)

مطلب

الزيادة المنفصلة تمنع
الاقالة

﴿ قاعدة ﴾ كل من ادعى دين غيره بدون اذنه فهو
متبرع لا رجوع له كذا في من التنوير ويستثنى من
ذلك من اطار انساناً شيئاً لبرهته ثم ان ذلك المعبر اختصه
من المهرمن فانه يرجع على المستعير الراهن بما اذاه
وذلك لانه ادعى دين غيره وهو مضطر لاجل تخليص
ملكه فلا يقال فيه انه متبرع (كذا في رهن من
التنوير)

مطلب

من ادعى دين غيره
بغير اذنه فهو متبرع

﴿ قاعدة ﴾ الوعد بحرم الخلف فيه (كذا في حظر
الاشباه) وهل يجب الوفاء بالوعد ام لا في ذلك

مطلب

بحرم الخلف في الوعد

تفصيل فان وعد ونبه الوفاء لكن عدل بعد ذلك او
منع منه مانع قالوا لا يجب الا في مسألتين. الاولى اذا
كان الوعد بصيغة التعليق. والثانية في بيع الوفاء فيجب
الوفاء في ذلك (كذا في حاشية ابي السعود على
الاشياء) وهناك زيادة فوائد فارجع اليها

مطلب
يحرم الكذب في ثلاث

قاعدة يحرم الكذب الا في ثلاث مسائل في
الصلح بين الناس وفي الحروب ومع امرأته (كذا في نور
العين) وفي جوار البلوغ اذا رأت الدم ليلاً واشهدت
بهاراً تقول الآن رأيتة قالوا يسعها اذا قالت اخبرت
نفسى حين رأت (كذا في قاضيجان)

مطلب
طالب التولية لا يولى

قاعدة طالب التولية لا يولى (كذا في الاسعاف
وخرج من هذه القاعدة مبدآن. الاولى في البحر وهي اذا
عزل القاضي نظرو وقف بدون خيانة ثم طلب من قاض
اخر ان يولى. الثانية في فروع الدراخنة عن النهرومي
طالب التولية بمقتضى الارشدة بشرط الواقف

مطلب
الفرور لا يوجب
الرجوع الا في ثلاث

قاعدة الفرور لا يوجب الرجوع على من غر
الا في ثلاث. الاولى اذا غر المشتري او الدلال البائع
او غر البائع او الدلال المشتري وضابط ذلك ان يكون

العرور في عقد يرح نفعه الى الدافع ككوديعة وإحارة
 فلو ملكا تم استحقاق رجوع على الدافع بما ضمنه ولا رجوع
 في عارية وهبة لكون القبض لنفسواي نفس المرفور .
 الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعا عبيدي
 او انبي فقد اذنت له ثم ظهر حراً او ابن الغير رجعوا
 عليه للفرور ان كان الاب حراً والا فبعد العتق وهذا
 ان اضافة اليه وامر بما يحدو منه او بنى المشتري او
 استولد تم استحقاق رجوع على البائع بقيمة البناء والولد .
 الثالثة اذا كل العرور بالشرط كالمزوجه امرأة على
 ائها حرة ثم استحققت رجوع على المهر بقيمة الولد المستحق
 وهل ينتقل الرد بالتقرر الى الوارث خلاف قال
 التمرناسي لا يورث لانه من الحقوق المجردة ونقل عنه
 ايضا انه يورث واستظهره الشيخ الطحطاوي في حاشية
 الدر آخر المراجعة والتولية (كذا ذكره وتفصيل مسألة
 العرور في الدر من المراجعة فارح اليه)

فائدة لا جبر على احد التريكين في عارة المشترك
 بينها اذا اني احدهما عن العارة الا في مسألتين الاولى
 حدار مشترك بين يمينين لهما وصيان ختي سقوطه فاني

مطلب
 لاحرى مرة لسا

أحد الوصيين العامة . الثانية حذار بين وقفين بخفي سقوطه وإلى أحد الناظرين العامة فإن القاضي يحجر الآتي فيهما (كذا في دعاوي الأشياء)

مطلب
دعوى المناقض لا تسع

﴿قاعدة﴾ المناقض في غير محل المحال لا يقبل منه إلا إذا قال حركت الكلام الأول واستقر على الثاني ففي العوارض والخيرة ادعاء مطلقاً فدفع المدعى عليه بانك كنت ادعته قبل هذا مقيداً ورمي عليه فقال للمدعى ادع به الآن مطلقاً ورجعت عن المقيد يقبل ويطل الدفع (كذا في مجموعة العمادي عن البحر والمنع أو سباني الكلام على ذلك في الدعوى

مطلب
اليمين على يمينه
المختلف

﴿قاعدة﴾ اليمين على يمين المختلف إلا إذا كانت اليمين بالطلاق والعاق ونحو ذلك تعتبر بيمينه المحالف إذا لم ينو خلاف الظاهر ظالماً كان المحالف أو مظلوماً . الثانية إذا كانت اليمين بالله تعالى وكان المحالف مظلوماً فإنه تعتبر بيمينه المحالف أيضاً (كذا في فاضل من فصل في تحليف الطلبة) وفسر الظالم بأن يريد بيمينه إبطال حق الغير

مطلب
أن التعرط لا توجب
تكرار الفعل

﴿قاعدة﴾ أن التعرط لا توجب تكرار الفعل

(كذا في اليمين الموقت من الخائبة) بيانه رجل قال
لابويه ان تزوجت امرأة ما دتما حين فني طالق
فتزوج امرأة في حياتها طلقت فان تزوج امرأة اخرى
بعدها في حياتها ايضا لا تطلق لما قلنا

فوقادة في الغاية لا تدخل تحت المضروب لانه الغاية
الا ان تكون غاية اخراج (كذا في اليمين الموقته من
الخائبة) بيانه مديون قال لصاحب الدين والله لا تضرب
دينك الى يوم الخميس فلم يقض حتى طلع القمر من
يوم الخميس حيث في يمينه لانه جعل يوم الخميس غاية
والغاية لا تدخل الا ان تكون غاية اخراج كما في قوله
تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق فالمرافق
داخلة في الفصل لانه الغاية لاخراج ما بعد المرافق

فوقادة في اليمين تنتهي باول جزء من الغاية (كذا
في المثل المذكور من الخائبة) بيانه حلف لا يفعل كذا
الى قدوم الحاج او الى الحصاد ولم ينو شيئا فهو على اول
واحد من الحاج يقدم وعلى اول واحد يحصد او
يدوس لان انتهاء اليمين باول جزء من ذلك

مطلب

الغاية لا تدخل في
اليمين

مطلب

اليمين تنتهي باول جزء
من الغاية

وفائدة كل شيء يأكله الرجل في مجلس واحد
أو شرية شرية واحدة إذا حلف أن لا يأكله أو لا يشربه
فالحلف على جميعه ولا يبحث بأكل بعضه أو شربه كذا
في اليمين على الأكل من الخفية (بيانه حلف لا يأكل
هذه البيضة لا يبحث حتى يأكلها كلها

وفائدة كل اليمين تبطل بإثارة الزوجة وبيع العبد
(كذا في خروج الخفية) بيانه حلف على زوجته أن لا
تخرج إلا بأذنه ثم ألبسها بعد ذلك ودفعها ثيابا فخرجت
بغير إذنه لا تطلق وكذا لو قال لعبدك أنت فعلت كذا
فانت حر ثم باعه واشتراه أخرى ففعل العبد ذلك بعد
الشراء لا يعتق لأن اليمين تبطل بالإثارة وفي المسألة

فائدة كل اليمين تبطل
وفائدة كل اليمين إذا حلف بمكروه في الفعل لا
يضاف الفعل إليه (كذا في مسأكة الخفية) بيانه رجل
حلف أنه لا يسكن هذه الدار فقيده ومنع عن الخروج
فانه لا يبحث في يمينه لأن الفعل الذي هو السكنى
صدر منه معكروها فلا ينسب ولا يضاف إليه وهذا
بخلاف ما لو قال أن لم يخرج من هذه الدار اليوم فامرأته

مطلب
كل شيء يأكله الرجل
في مجلس واحد أو شرية
واحدة إذا حلف
أن لا يأكله

مطلب
تبطل اليمين بالبيع
الزوجة وبيع العبد

مطلب
الفاعل إذا كان مكروها
في الفعل لا يضاف
إليه الفعل

طالق فقيّد ومنع عن الخروج اياماً فائةً يحنث والفرق
ان شرط الحنث في المسالة الاولى وجودي وقد حصل
فعلة مكرهاً فلا يضاف لفاعله وشرط الحنث في المسالة
الثانية عدي وقد تحقق

﴿قاعدة﴾ الاعمال والتكرات تنصرف الى الكمال .
بيانه حلف ان لا يتزوج فتزوج نكاحاً فاسداً لا يحنث
لانه ذكر النعل وهو الزوج فانصرف الى الكمال
الذي هو النكاح او الزوج الصحيح دون الفاسد
والباطل (كذا في الحلف على التزوج من الخانية)
وبان التكرات قال لعبد ان صليت ركعة فانت حر
وقام فصلى ركعة واحدة ثم تكلم لا يعتق العبد لانه لم
يعمل ركعة حيث الركعة نكرة وهي تنصرف الى الكاملة
والكاملة الركعة الصحيحة فاذلك لا يعتق فان صلى
ركعتين ثم تكلم عتق العبد بالاولى (كذا في مسائل
الصلاة من الخانية) لكن في ادب القضاء للامام المصنف
في باب الحجر بسبب الدين ما يفيد ان النكر لا تنصرف
الى الكمال عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى حيث قال والله
تعالى شرط نوع ورشد ليدفع المال اليه بقوله فان اتسم

مطلب
الاعمال والتكرات
تنصرف الى الكمال

منهم رشد^٢ ذكر الرشد منكر آفتناول نوع رشد . انتهى .
وهو صريح فيما قلناه فتأمل ويستثنى من هذه القاعدة
ما لا يتصور إلا فاسد^٢ كقوله لامرأة لا يبع نكاح^{١١} .
تزوجتك فبعدي حر^٢ فتزوجها عتق العبد لار^١ بمنه
تنصرف الى ما يتصور فيها وهو البطلان او الفساد . كما
في تزويج الحانية) ثم ذكر فرعاً يستثنى ايضاً من الفعل
وهو لو حلف لا يصلي صلاة فصلى ركعة لا يحنت هذا
على القاعدة ولو حلف لا يصلي فصلى ركعة وقطع قال
يحنت مع انه ذكر الفعل ومقتضى القاعدة ان ينصرف
الى الكمال والركعة ليست بصلاة كاملة فليمرر . قلت
وكذلك الامر عند الاطلاق ينصرف الى البتال قال
في التوضيح في بحث الحسن واقع تحت قوله والامر المطلق
يتناول الضرب الاول لان كمال الامر يقتضي كمال
المأمور به لما علم ان المطلق ينصرف الى الكمال . انتهى .

﴿مسائل البيع﴾

مطلب
ما يجوز فيه الم

﴿قاعدة﴾ المكيلات والموزونات والهنديات
المقاربة يجوز فيها السلم بخلاف المظليات (كذا في اول

بيع الخائبة

قاعدة في الاقالة انما تصح فيما له حصة من راس
 (كذا في سلم الخائبة) يانه لو كان السلم في ثوب جيد
 فجاءه بثوب ردي فنقل خذ هذا وارده عليك درهما او
 جاءه بثوب النقص منه ذرعاً ورد عليه درهما ففعل لا
 يجوز لان ذلك اقالة في الصفة وفي الجودة والذرع وليس
 لها حصة من المال ولو اطلعه الردي ولم يقل وارده عليك
 درهما جاز لانه ان قبل رب السلم فيكون ذلك ابراء
 منه عن الصفة وهو جائز

قاعدة في كل قرض فاسد يضمن بالتبعية (كذا في
 الخائبة من السلم) كما لو استقرض حياً للقضاء دينه ووفى
 به دينه بان باعه فانه يضمن قيمته لا غير

قاعدة في كل بيع سكت فيه عن ذكر الثمن فهو
 فاسد (كذا في اول البيع الباطل من الخائبة) وقال
 ان باع على ان لا ثمن له كان البيع باطلاً

قاعدة في اختلاف الجنس مبطل للبيع (كذا في
 الخائبة من المال المذكور) بيانه باعه قصاً على الله باقوت
 فظهر انه رجح او عهد آفان الله جارية كان البيع باطلاً

مطلب

الاقالة تصح فيما له حصة
 من المال

مطلب

القرض الفاسد يضمن
 بالتبعية

مطلب

اذا سكت عن ذكر الثمن
 في البيع

مطلب

اختلاف الجنس يبطل
 البيع

لاختلاف الجنس وإما إذا باعه ثوباً على أنه هروي فإذا
هو هروي قبل البيع باطل وقيل فاسد لأن الجنس متحد
والاختلاف في الصفة

مطلب
البيع بجماله أحد البديلين

فائدة البيع بجماله أحد البديلين مفسد للعقد
(كنا أول البيع الفاسد من الخفية) بيانه رجل
قال بعك ما في داري من الرقيق والدواب والياب
والمشغري لا يعلم ما فيها كان فاسداً لأن المبيع مجهول
ولو جاز هذا لجاز إذا باع ما في المدينة أو ما في القرية
ولو جاز ذلك لجاز إذا باع ما في الدنيا أما لو قال بعك
ما لي في هذا البيت جميعه بكنا جاز وإن لم يعلم به المشتري
لأن الجماله في البيت يسيرة وفيما تقدم من الدار
وغيرها كثيرة وإذا جاز في البيت يميز في الصندوق
والجواني (كنا أفاده في المحل المذكور)

مطلب
بيع 'المعوم باطل

فائدة بيع المعوم باطل (كنا في أول الفاسد
من الخفية) مثاله رجل باع من آخر كنا من الخطة
ولم يكن ما باعه في ملكه بطل البيع

مطلب
الجمع بين الموجود
والمعوم مفسد

فائدة الجمع بين الموجود والمعوم في البيع
يفسده (كنا في أول الفاسد منها) بيانه رجل باع من

آخر عشرين بدءاً من الحنطة وعنده منها عشرة فسد
البيع في العشرة الموجودة وبطل في المعلومه كما

تقدم

﴿فائدة﴾ بيع الاحمال والحم والجر فاسد (كذا
في الحل المذكور منها) بيانه رجل عنده حطب كثير او
ارض فيها نصفه فباع آخر عشرين حملاً او عشرين
حزمة او عشرين جرزة من ذلك فالبيع فاسد الا ان
يكون الحطب مربوطاً والنصفه وما شابهها مجزأ
مشاهد آفاله حينئذ يجوز

مطلب

بيع الاحمال والجر
والجر فاسد

﴿فائدة﴾ الجمع بين المال وغير المال فسد للبيع
(كذا في الحل المذكور منها) بيانه رجل جمع بين عبد
وحر فقال بعك هذين العبدين مكذا او جمع بين شاتين
ذبيحة ومينة او جمع بين دينين احدهما الخل والاخر الحمير
هذا اذا جمع بينها في الثمن ايضاً ولم يفرق لكل واحد منها
ثمناً على حدة فان البيع يفسد عند الكل اما اذا فرق لكل
واحد ثمناً فكذلك الجواب عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند الصحابين صح في العبد والذبيحة والخل عند
تفرقة الثمن

مطلب

الجمع بين المال وغير
المال فسد للبيع

مطلب .
الإشارة إلى الدرهم في
في النقود تنصرف إلى
الجهاد

قاعدة في الإشارة إلى الدرهم في النقود تنصرف إلى
الجهاد (كذا في الحل المذكور) بيانه رجل جاء إلى قصاب
ولراء ثلاثة دراهم فقال اعطني بها لحمًا فاعطاه اللحم فوجد
الدرهم زيفًا أو نبهجة فانه يردّها لان الإشارة تنصرف
إلى الجهاد

مطلب
خيار الزينة لا يثبت
في النقود

قاعدة في خيار الروبة لا يثبت في النقود (كذا في
الحل المذكور) بيانه رجل ماع آخر عبدًا بما في يده وكان
في يده صرة من الدرهم فلما اتهم اراد الرد بجوار الروبة
ليس له ذلك وهذا اذا كانت غضة اما اذا كانت رصاصًا
او سترقة فالبيع فاسد

مطلب
الغول لا يثبت للصين

قاعدة في النقود عندنا لا يثبت بالتصمين (كذا في
اتناء البيع الفاسد من الخانية) عاذا باع سلعة بمجمدة دراهم
في يده ثم اخرج له غيرها من جيبه جاز ما قلنا

مطلب
بيع المريض مما اطهره
لا يجوز

قاعدة في بيع المريض عينا من اعيان ماله
لوارثه لا يجوز وان كان يمثل القيمة (كذا في الحل
المذكور)

مطلب
بيع الصحيح من ماله
المريض

قاعدة في بيع الصحيح من ماله المريض لا يجوز (كذا
في الحل المذكور)

قاعدة في الجمع بين ماله ومال غيره في البيع غير
مفسد (كذا في الحل المذكور بانه باع ارضا فاستحق
نصفها صح البيع في النصف الآخر ولو كان الجمع بين
وقف وملك ماب ضم الى ملكه وفقا وباعه صفقة فانه
يصح في الملك وكذلك المتبرع والطريق قال رحمه الله
تعالى لان الوقف والطريق مال متقوم فلا يفسد البيع فيما
ضم اليه كالو جمع بين فن ومدر وباعها صفقة واحدة
جار البيع في الثمن بخلاف مسجد الجماعة يعني اذا ضم الى
ملكه مسجد جماعة وباعه صفقة واحدة فان البيع يفسد
في الباقي

مطلب
الجمع بين ماله ومال
غيره يصح في ماله

قاعدة في شرط الزيادة الموهومة المرغوب فيها
يفسد العقد (كذا في اول الشروط المفسدة من الخافية
بيانه باع شاة على انها حامل لا يجوز البيع لما قلنا وهي
زيادة موهومة مرغوب فيها

مطلب
شرط الزيادة الموهومة

قاعدة في شرط الوصف المرغوب فيه المعلوم
وجوده جائز (كذا في الحل المذكور ببيانه باع عهدة على
انه خباز او كاتب جاز البيع لانه شرط وصفا مرغوبا فيه
معروفا وجوده فهو جائز

مطلب
شرط الوصف المرغوب
فيه

بوفائدة شرط العيب في المبيع جائز (كما في
 الحل المذكور) بانه لو اشترى جارية على انها مغنبة
 فظهرت بخلاف ذلك لم يكن للمشتري الرد لان الغناء
 في الجارية عيب روي ان رجلاً جاء بجارية الى محمد
 رحمه الله تعالى فقال اني اشتريتها على انها تنفي كذا
 وكذا فاذا هي لا تنفي فقال له محمد رحمه الله تعالى قم
 فان البيع قد لزمك انما اخبرك عن عيب بها

مطلب
 شرط الصاعه جاز
 في البيع

بوفائدة شرط الصاعه في المبيع جائز (كذا في
 الحل المذكور) كالمواشى عبداً على انه نجار او عقلا
 فانه جائز وهل منه لو اشترى جارية على انها ذات لبن
 فيه خلاف والاكثر على انه يجوز لانها ذات صنعة (كذا
 في الحل المذكور)

مطلب
 شرط ما يدخل تبعاً
 حار

بوفائدة شرط ما يدخل تبعاً في المبيع ولا قسط
 له من الثمن جائز وبغير المشتري ان وحده ناقصاً (كذا
 في الحل المذكور) بانه اشترى ارساً على ان فيها كذا
 تحلة فاذا هي اقل صم البيع وبغير المشتري لان الخلل
 يدخل تبعاً ولا قسط له من الثمن بخلاف ما كان له
 قسط من الثمن كالمواشاة مذبوحة على انها ذات

اربعة ارجل فاذا هي ثلاثة كان البيع فاسداً لان
الرجل لما قسط من الثمن (كذا افاده) رحمه الله

مطلب

لا شيء على الناح من
النقص الحاصل من
الهواء او احلاف
الوزن

﴿فائدة﴾ كل نقص في وزن المبيع يحصل من
الهواء او من اختلاف الوزنين لا شيء على البائع فيه
(كذا في الحل المذكور) بانه رجل اشترى من آخر
ابريصاً ووزنه البائع على المشتري فذهب به ثم اتي بعد
ذلك وقال وجدته ناقصاً فان كان ما ادعاه من
النقص يحصل مثله من الهواء فهو فرق بين وزنين فلا

مطلب

اذا احطب الخبايعان
في الصحة والفساد

شيء على البائع
﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتبايعان في الصحة والفساد
فالقول لمُدعي الصحة والبيئة بينة مدعي الفساد مطلقاً
في ظاهر الرواية (كذا في احكام البيع الفاسد من
الخفية) وقولنا مطلقاً اي سواء كان لفساد في صلب
العقد كالوادعي انه اشتراه بدرام وورطل خيراً ولشرط
فاسد

مطلب

احكام المعاقدان في
ايمان والوفاء

﴿فائدة﴾ اذا اختلف المتعاقدان في البتات والوفاء
كان القول لمن يدعي البتات والبيئة بينة مدعي الوفاء
(كذا في الحل المذكور من الخفية)

مطلب
أخلف المتعاقدان
في الرهن والبيع

﴿قاعدة﴾ أخلف المتعاقدان في الرهن والبيع
فالتول قول مدعي الرهن والبينة بينة من يدعي البيع
(كذا في الحل المذكور)

مطلب
مع العقد مد فصيل
الدل فله حبس المبدل

﴿قاعدة﴾ فسخ العقد بعد تعجيل المبدل فله حبس
المبدل حتى يستوفي ما عجله (كذا في شئ الاجارة من
التنوير) قال في الدرر سواء كان العقد صحيحاً او فاسداً
قال في الخاتمة في احكام البيع الفاسد ولو كان البيع
جائزاً او الاجارة جائزاً ثم انفسخ العقد بينهما بوجه كان
له ان يحبس حتى يستوفي الدين الذي كان على البائع
انتهى ولما قال الدين الذي كان على البائع لان تصور
مسأله ان المشتري اشترى بدين له على البائع وهل
اذا استأجر وفقاً ايضاً له حتى المحبس حتى يسوفي ما
عجله اذا فسخ العقد او لا قال في التفتيح آخر الباب
التالي من الوقف نعم له ذلك لكن باجر الحل بخلاف
الملك

مطلب
أخلف المتعاقدان في
الخيار والبتات

﴿قاعدة﴾ أخلف المتعاقدان في الخيار والبتات
فالتول لمن يدعي البت والبينة بينة مدعي الخيار
في ظاهر الرواية (كذا في احكام البيع الفاسد من

(الخاتمة)

﴿فائدة﴾ اختلف المتبايعان في الطوع والإكراه
فالتول لمدعي الطوع على الصحيح وكافي الصحيح والفاسد
(كذا في الحل المذكور من الخاتمة)

مطلب
اختلف المتبايعان في
الطوع والإكراه

﴿فائدة﴾ اختلف المتعاقدان في الخطة وعندها
فالتول لمنكر الخطة والبيئة للآخر (كذا في الحل
المذكور) قال وصورة الخطة في البيع ان يقول الرجل
لغيره اني ابيع داري منك بكنا وليس ذلك بيع في
الخطة بل هي خطة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر
من غير شرط فهذا البيع يكون باطلاً بهتلة المازل
انتهى

مطلب
اختلفا في الخطة وعندها

﴿فائدة﴾ بيع مال الغير موقوف على اجازة المالك
(كذا في البيع الموقوف من الخاتمة) قال وشرط صحة
الاجازة قيام العاقدين والمعتود عليه ولا يشترط قيام
التمن ان كان الثمن من النقود ولو كان من العروض
يشترط قيامه ايضاً فاذا مات المالك لا ينفذ باجازه
الوارث وعند اجازة المالك يملكه المشتري مع الزيادة
التي حدثت بعد البيع قبل الاجازة وقبض الثمن الى

مطلب
بيع مال الغير موقوف

العائد وأنها فسخ العقد قبل إجازته مع فسخه وإذا ملك المبيع عند المشتري كان المالك بالتخيّر أن شاء ضمن البائع وأن شاء ضمن المشتري وهذه اختياره تضمين أحدهما برق الآخر انتهى .

مطلب

شراء الفضولي لا يتوقف

بوفاءة في شراء الفضولي لا يتوقف ويطلب لنفسه كذا في المحل المذكور أي عند عدم ذكر العائيب من المصنفين وإما إذا ذكر من العائيب أو من أحدهما فله أحكام أخرى تطلب من المحل المذكور .

مطلب

الوصية بما لا يبيع به لا تجوز

بوفاءة في الوصية بما لا يبيع به لا تجوز كذا في المحل المذكور قال . رجل أوصى إلى رجل بمائة وإلى آخر بمئتيها فباع صاحب المائة المائة كان ثمنها له ولا شيء لصاحب المئتي المئتي المئتي على ظهر المائة لا يباع فلو جعل للمئتي مئتي من المئتي فسد البيع وكذا المائة وما في بطنها .

مطلب

الموقوف من البيع

بوفاءة في بيع الشيء المحجور الذي يعتل البيع وشراؤه موقوف على إجازة والده أو وصيه أو جده أو القاضي . وكذا المعتنق والعبي إذا بلغ سنهما وحجراً عليه يتوقف بيعه وشراؤه على إجازة وصيه أو القاضي . والعبد المحجور

ايضا يتوقف على اجازة المولى . والرجل اذا باع عبده
 المملوك المدين يتوقف على اجازة الغرماء على الصحيح .
 والمرضى اذا باع في مرض الموت من ولده عينا ان
 صح جاز بيعه وان مات يتوقف على اجازة بقية الورثة .
 والمرتب يتوقف على اسلامه ولا بطل . والراهن اذا باع
 الرهن يتوقف على اجازة المرتهن او فسخ الرهن . ومثله
 الاجارة اذا فسخت . والاجر اذا باع الماجور يتوقف على
 اجازة المستاجر وفي المدة الا ان المرتهن يملك نقض
 البيع ويملك اجازته والمستاجر يملك الاجازة ولا يملك
 النقص . ومن دفع ارضه مزارعة مدة معلومة يتوقف
 بيعه على اجازة المزارع والمبيع بشرط الخيار (الكل من
 آخر احكام البيع الفاسد من الخفية)

مطلب

بم العقد يموت من له
 الخيار

(قاعدة) يم العقد يموت من له الخيار اصيلا كان او
 وكلا او وصيا وكذلك يموت الموكل او العلام (كذا اول
 خيارات الخفية) واما اذا مات من لا خيار له من
 المتعاقدين فالآخر على خياره الى ثلاثة ايام من الخيار
 (كذا افاده الطحاوي على الدر المختار في الخيار اول
 الباب تحت قول الماتن ويم العقد) وكذلك يم العقد

بعضي المدة فإن لم يعلم من له الخيار لمرض أو لغناء (كما نقله في الدر المختار) وكذلك يتم العقد إذا نزل في المبيع عيب لا يمكن زواله ولما إذا كان يمكن زواله في مدة الخيار فلا يتم ويبقى صاحب الخيار على خياره إلا أنه لا يملك الرد قبل زوال العيب (كذا أفاده أول الخيارات من الحاشية)

مطلب
خيار الشرط يبطل
بالإبطال

وفائدة الخيار الشرط يبطل بالإبطال (كذا في آخر الباب في المحل المذكور من الحاشية) يأنه إذا اشترى رجل من آخر عيناً على أنه بالخيار إلى ثلاثة أيام ثم قال في أول يوم أبطلت خياري يبطل بخلاف خيار العيب فإنه لو قال أبطلته لا يبطل وله الرد إذا ظهر في المبيع عيب يوجب الرد (كذا في المحل المذكور)

مطلب
القول في تعيين المبيع
للمشتري

وفائدة القول في تعيين المبيع للمشتري (كذا في المحل المذكور آخر الباب) يأنه رجل اشترى من آخر ثوباً بخيار الشرط إلى ثلاثة أيام فحضر في اليوم الأول وأراد رد المبيع فقال ليس بثوبي وقال المشتري بل هو ثوبك قال كان القول قول المشتري

مطلب
خيار الرؤية يثبت في
كل عين

وفائدة خيار الرؤية يثبت في كل عين ملكة

بمقتضى الحمل التبع (كذا أول خيل الروية من الخافضة)
فخرج بقوله عهدت عليك ما لو ملك ديناً في السنة
كالسلم والدرهم والدينار وغير ذلك أو ديتك بقوله بحمل
الفتح ما لا يحمي كحمل الخلع والجمع والصلح عن
التصاص بخلاف الصلح عن دعوى المال فإنه يثبت
فيه الخيار كالبيع والأجارة والتسعة كذا أفاده سفيان
الحللي المذكور.

مطلب

خيار الرؤية لا يبطل
بقبض الوكيل

فوقائدة في خيل الروية لا يبطل قبض الوكيل
ولو بعد علمه بالعيب (كذا في الحل المذكور) وهذا
بخلاف قبض الموكل فإنه يبطل خيلوه ومثل الوكيل
الرسول فإنه لو أرسل وسوياً وقبضة لا يبطل خيلوه
فوقائدة في رؤية الوجه في بني آدم تبطل خيار
الرؤية (كذا في الحل المذكور) فإذا اشترى جارية
أو عبداً ورأى الوجه منها ورخصي به بطل خياره وإن
لم ير سائر الأعضاء وفي المداية كذلك إذا رأى وجهها
وموخرها عند أبي يوسف وعند محمد يكفي بالهجر
وإن كانت شاة لحم فلا به من الجس مع الرؤية حتى
يبطل خيلوه وإن كانت ثوباً مطوياً ورأى موضع العلي

مطلب

رؤية الوجه في بني آدم
تبطل خيار الرؤية

ورضي به بطل خياره وإن كان المبيع من العدييات
 المتفاوتة فلا بد من روية الكل وإن كان عقاراً فلا
 بد من روية الداخل وما هو المقصود منها على
 المتقي به وإن كان كرمًا ورأى روس الأشجار كلها
 من الخارج بطل خياره وإن كان ميكلاً أو موزوناً
 له عددياً وكان على الأرض ورأسه منه حفنة مثلاً
 كان كمن رأى جميعه وإن كان في وعائين كعدلين
 أو كيسين فها كشيء واحد متى ما رأيهما جميعاً كشيء
 وبطل خياره على الجميع من المنصب ثم إن وجد
 في أحد الوعائين عيباً فإن كان قبل القبض بمسكها
 أو يردّها وإن كان بعد القبض يرد المبيع خاصة
 وإن كان المبيع مبيعاً في الأرض كالبجور والبصل
 والثوم والتفاح إن كانت ما يكال ويوزن كالثوم
 والبصل فقلع المشتري سناً باذن البائع أو قلع
 البائع منه أو كان المقلوع ما يدخل تحت الكيل
 والوزن ففي رأي ما قلع ورضي به لزم البيع في
 الكل وتكون روية البعض كروية الكل إذا وجد
 الباقي كذلك وإن كان المقلوع شيئاً يسيراً لا

يدخل تحت الوزن لا بهطل خياره هذا عند أبي
يوسف قال رحمه الله تعالى (والفتوى في هذه
المسائل على قول أبي يوسف) لما في النجمل اذا قلع
بعضه ورأى ملاء بطل خياره لانه عددي متفاوت الكل
من الحل المذكور

فائدة في روية الثمر على رؤس الاشجار كروية
الكل (كذا في الحل المذكور) يعني اذا رأى من كل
شجرة بعضها كان كروية كلها

فائدة في فعل المزارع في الارض منتقل الى
المشتري (كذا في الحل المذكور) بيانه رجل اشترى
ارضا ولم يرها وكانت لما مزارع فاقامها في يده
بالمزارعة فزرعها ثم رآها المشتري لم يكن له خيار
الروية لما قلنا من ان فعل المزارع كفعله

فائدة في كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره
(كذا في خيار عيب الجانية) بيانه اشترى حطة
من رجل فوجد فيها ترابا زائدا عن المعتاد وبعد
عيا فلراد ان يمسك الحطة بقسطها ويرد التراب
ليس له ذلك بل له رد الكل ان اراد لما قلنا . وهذا

مطلب

روية الثمر على رؤس
الاشجار

مطلب

فعل المزارع في الارض
منتقل الى المشتري

مطلب

كل ما يسامح في قليله
لا يميز كثيره

الاصل عند اني بشف رجة لا تاتي

وعادة كل مالا يباع في قبلة يوزن كغيره (كذا
في بعض الامور) اما المشتري فيسلك فطة فوجدها
فيها كان ثمنه من الرصاص من رطل على الرطل
فحصه لان ثلث الرصاص مع الفضة لا يباع فيه
علاوة من رطل الفضة اما ان كان عليه رطل من الفضة
فكان ثمنه رطل الفضة مستحقا

وقد علم انما يجب البيع في كل حال
بغير قديم كان عند البائع في كل حال فيجب له ان
في اول نقصان العيب من الحايطة والمركبين فيسب
عند المشتري سواء كان يفعل المشتري ام يفعل البائع

وعادة في الامور التي يباع فيها الفضة
يرده بغير قديم ولكن يرجع بالنقص (كفاية
الحل المذكور) والمركبين الزيادة ان يبيع الثوب او
يتى في الارض اما اذا عرفت بفضه يبيع او اكل لم
يوجد في حيا فان كان يبيع فضه وذا الباقي بفضه من
البحر وان كان اكل فضه وذا الباقي ويوزن بمقدار

مطلب

كل مالا يباع في
قبلة يوزن كغيره

مطلب

اذا تبى البيع في
المشي الخ

مطلب

اذا راد البيع عند
المشي الخ

ما أكل وهاتان المستحان على قول محمد رحمه الله
تعالى قال في الخالية وعليه القوي

﴿قاعدة﴾ كلما تعلقت المنفعة باثنين معا كان
تعيب أحدهما عيباً للآخر (كذا في فصل ما يرجع
بقتضائ العيب من الخالية) بانه اشترى مصري
باب او خفرت او نعلين وقبض أحدهما فملك
الآخر عند البائع مكان للمشتري ان يرد ما قبضه
لما قلنا وان ملك عد المشتري فقد ملك عليه
ويأخذ ما عند البائع لان الذي بقي عند البائع
تعيب بهلاك الآخر

مطلب
كلما تعلقت المنفعة
بأثنين المح

﴿قاعدة﴾ الرد بالعيب قبل القبض بغير قضاء
بمثلة الرد بقضاء القاضي (كذا في الحل المذكور)
بانه رجل اشترى عبداً وقبضه فباعه من غيره
قبل ان يقبضه فعلم المشتري الثاني بعيب كان عند
البائع الاول فردّه هذا الثاني على بائعه بغير قضاء
كان لبائعه ان يردّه على من باعه اياه بذلك العيب
وان كان بغير قضاء لان الرد بالعيب قبل القبض
بغير قضاء بمثلة الرد بقضاء القاضي كذا افاده

مطلب
الرد بالعيب قبل
القبض المح

مطلب
اختلفا في ركوب الدابة
لحاجة المح

﴿فائدة﴾ اختلفا في ركوب الدابة لحاجة أو لاجل
الرد فالقول للمشتري (كذا في الحل المذكور) بيان رجل
اشترى من آخر دابة ووجد فيها عيباً فركبها فقال
البائع ركبها لحاجتك فلم يبق لك حق الرد وقال
المشتري لا بل ركبها لاردها عليك كان القول في
ذلك للمشتري

مطلب
اختلفا في حق الرد
فالقول للمكر

﴿فائدة﴾ اختلفا في حق الرد فالقول قول المكر
(كذا أول الرد بالعيب من الخانية) بيانه اشترى
دهنا كزيت في آنية وراس الآنية مشدود ففتحها
المشتري بعد ذلك فوجد فيها فارة ميتة فجاه بها
ليردها فقال البائع ليس ذلك من عندي فالقول
للبائع لأن المشتري يدعي حق الرد والبائع ينكر ولا
يشكل عليك ما مر من مسألة الركوب بأن هناك كان
القول للمشتري مع أنه يدعي على البائع حق الرد لأن
الفرق ظاهر وهو أنه في مسألة الركوب قد استند فيه
إلى أمر لا يعلم من جهة المشتري وهو كونه ركبها للرد أو
لحاجة نفسه وهنا ليس كذلك والقاعدة أن ما لا يعلم
الأمر من جهة الشخص يكون القول فيه قوله

مطلب

لصالح لا تمتنع قبول
الشهادة

﴿قاعدة﴾ الصفائر لا تمتنع قبول الشهادة (كذا في
الحل المذكور) ولومع الاصرار

مطلب

رضى الوكيل بالعيب
قبل القبض بلزم الموكل

﴿قاعدة﴾ رضى الوكيل بالعيب قبل القبض يلزم
الموكل لا بعده (كذا في الحل المذكور) لكن هذا على
رواية الزنادات بلا تفصيل قال وفي المتن ان كان
العيب يسيراً لم يلزم الموكل والأفلا تم احتلف في تفسير
اليسير والصحيح انه لا يلزم الموكل الا اذا كان المبيع
يساوي ما شراه به الوكيل

مطلب

كل بيع بوكالة فالحكم
في ذلك الوكيل

﴿قاعدة﴾ كل بيع بوكالة عند ظهور العيب بالمبيع
فالمقصومة فهو للوكيل (كذا في الحل المذكور) بيانه
رجل وكل آخر بشراء عبد فاشترائه وسلطه للوكيل
ثم ظهر عيب فيه كان عند البائع فانه يردده على الوكيل
والوكيل يحاصم البائع ولا يملك الاصيل المضمومة مع
البائع (كذا افاده)

مطلب

اقرار الوكيل انه ارأ
البائع عن العيب
فاصر على منه

﴿قاعدة﴾ لقرار الوكيل بانه ارأ البائع عن
العيب فاصر على نفسه . ويانه رجل وكل آخر بشراء
عين فشرها وسلطها للموكل فوجد الموكل بها عيباً فاراد
ردها على الوكيل فقال قد ارأت البائع من هذا

العيب لا يكون دفعا بل يردّها الموكل على الوكيل ولا يكون للوكيل حق الخصومة مع البائع (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

قبول الوكيل الرد
بالعيب مبرر قضا لا
يلزم الموكل

﴿فائدة﴾ قبول الوكيل الرد بالعيب مبرر قضا لا يلزم الموكل (كذا في المحل المذكور) بيانه رجل وكل آخر يبيع عبده فباعه من رجل ثم وجد المشتري في العبد ما يوجب الرد فردّه على الوكيل فقبلة الوكيل المذكور بدون قضاء فاضر لزم الوكيل ولا يلزم الموكل وليس للوكيل ان يخاضع الاصيل في ذلك بعد

مطلب

قبض احد البدلين
كأنه

﴿فائدة﴾ قبض احد البدلين كاف لان عقد العقد بالتعاطي (كذا ذكره آخر الباب في المحل المذكور) قال وهذا على الصحيح من المذهب

مطلب

كل مبيع يرجع به
المشتري على البائع
بالتنم يرجع به على
الكامل

﴿فائدة﴾ كل موضع يرجع فيه المشتري على البائع بالتتم يرجع به على الكامل بالدرك (كذا اول فصل الاستحقاق من الخاتمة) بيانه اذا استحق المبيع فالمشتري يرجع على الكامل بالدرك لانه يرجع على البائع بالتتم (كذا افاده)

﴿قاعدة﴾ كل شيء لا يجوز بيعه استقلاً ويبيع
 تبعاً واستحق فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الباقي بالثمن
 كله وان شاء ترك (كذا في الحل المذكور من الخاتبة)
 بانته رجل اشترى من آخر ارضاً بشرها فاستحق الشرب
 فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الارض بكل الثمن وان
 شاء ترك وكذلك المسيل ثم هذا ان كان استحق قبل
 القبض وان كان بعد مو كان المشتري ينفى في تلك الارض
 بنادو غرس غرساً فانه يرجع على البائع بنقصان الشرب
 والمسيل

مطلب
 كل شيء لا يجوز بيعه
 استقلاً الخ

﴿قاعدة﴾ احد الشريكين ليس بمجسم عن الآخر
 فلا يكون المحكم عليه حاكماً على الآخر (كذا في الحل المذكور)
 فلو ادعى رجل على آخر وغائب انها اشترى منه هذا
 المدين الف واقام البينة فانه يقضى على الحاضر بنصف الثمن
 فان حضر الغائب فان اعاد البينة عليه يقضى بنصف
 الثمن ايضاً والا فلا قال لان احدهما ليس بمجسم عن
 الآخر الا ان يكون كل واحد منهما كفيلاً عن الآخر
 بامره فحينئذ يكون القضاء على احدهما قضاء على الآخر
 (كذا افاده)

مطلب
 احد الشريكين ليس
 مجسم عن الآخر

مطلب

سكوت الاقارب عند
البيع مانع من سماع
الدعوى

﴿فائدة﴾ سكوت الاقارب عند البيع مانع من
سماع الدعوى بالملك (كذا في مسائل شتى التنوير
آخر الباب) ومثله في دعوى الخيرية وفي الخاتبة
ذكر المسألة في فصل الاستحقاق وقيلها بالتقايض
وتصرف المشتري زماناً بعد السكوت عند البيع ونصه
رجل باع عقاراً وامرأته او ولده او بعض اقاربه
حاضر يعلم البيع ووقع التقايض وتصرف المشتري في
ذلك زماناً ثم ادعى بعض من كان حاضراً ان العقار
له ولم يكن للبائع قال مشايخ سمرقند لا تسمع دعوى
المدعي سدا لباب التليس وقال مشايخ تسمع دعواه
انتهى. ونقل بعد ذلك التفصيل وحاصله ان المدعي
ان كان من اهله التليس فالمقتضى يقتضي بقول مشايخ
سمرقند والافق قول مشايخ بخاري ونقل في الهندية ما
يقرب منه عن المحيط والذي في التنوير من مسائل
شتى وغيره ان قيد التصرف زماناً انما هو للاجنبي لا
لل قريب وصرح بذلك في الخيرية نافلاً عن المنع ونصه
باع عقاراً او حيواناً او ثوباً وابنه او امرأته حاضر
يعلم به ثم ادعى انه ملكه لا تسمع دعواه بخلاف

الشيء بغيره مما لا بد له من الشيء من جهة
 وبناه فلا تسمع حشره من الشيء المحل فيه التصرف
 زرعاً وبناه بالسحب الى الشيء بغيره مما لا بد له من الشيء
 فيمطلق سكونه عند البيع لا تسع عن الشيء ذلك
 ثم قال آخر السؤال وهذا هو القول الرابع في
 المسألة فليجوز

فإنه لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان فيه
 (كذا فيما يدخل في بيع الصخر والارض من
 الخاية) بيانه رجل اشترى من آخر شيئاً فقطعهما
 فحضر البائع يدعي ان المشتري حين القطع لم يمسك
 الاخشجار التي قطعت فقال المشتري انما لم اتعد فساد
 شيء من ذلك ينظر ان كان الذي يدعيه البائع
 من الفساد يمكن الاحتراز عنه فيكون ضماناً وان كان
 مما لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان بذلك على
 المشتري ويكون ملفوظاً به دلالة (كذا افاده في
 المحل المذكور)

مطلب
 ما لا يمكن الاحتراز
 عنه لانسان فيه

مطلب
 التدبر في الاشجار
 وحد

فإنه لا يمكن الاحتراز في الاشجار وصف كالذرع في

المشروعات (كذا في الحل المذكور) يطلبه رجل أراد
 أن يشتري من آخر شجرة فاعتبا على أرائهما الرجال
 من أهل البصرة ليقضوها بالمثل فيعلم كل من
 المشتري والبايع عدد أحلامها من أهل البصرة على
 أن عدد أحلامها كذا على قول المشتري فمن معلوم
 وقطعها فكانت أكثر أحمالاً مما قال أهل البصرة فأراد
 البايع أن يبيع الشجرة بأكثر من ذلك لما علمنا

فإذا كان البيع على ما قال أهل البصرة
 فالقول قول المشتري مع بيده (كذا في حقه)
 الخاتمة

قاعدة كل ما يكال أو يوزن أو يعد يجوز
 قضاؤه على ما قال أهل البصرة
 فإذا كان الخاتمة بين المشتري وبين المشتري
 قبض (كذا في أول باب القبض من الخاتمة) فلو
 اشترى رجل من آخر شاة وظن البايع بين المشتري
 والشاة بحيث يمكن أن يملكها كان ذلك قبضاً ولو لم
 يقبضها حقيقة فإذا هلكت هلكت على المشتري وليس
 على ذلك

مطلب
 احتج المشتري
 بالمعترض
 مطلب
 كل ما يكال ويوزن
 وعد يجوز قضاؤه
 مطلب
 القضاة بين المبيع
 والمشتري قبض

﴿قاعدة﴾ قول البائع سلت وقول المشتري
 قبلت مع القرب تسليم (كذا في المحل المذكور)
 مراده سواء كان هناك قبض حقيقي أو لم يكن ثم قال
 ومثل ذلك تسليم المفتاح إلا أنه يشترط في ذلك قول
 البائع عند تسليم المفتاح خليت بينك وبين الدار
 فاقبض ثم قال بعد ذلك قال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى التخلية بين المبيع وبين المشتري يكون قبضاً
 بثلاثة شروط الأول أن يقول البائع خليت بينك
 وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قبضت الثاني أن
 يكون البيع بحضرة المشتري بحيث يصل إلى أخذه من
 غير مانع الثالث أن يكون المبيع غير مشغول بحق
 الغير أما أن كان شاغلاً حق الغير كالخطة في
 جوارق البائع أو ما أشبه ذلك فلا يمنع التخلية
 أنتهى

مطلب
 قول البائع سلت
 وقول المشتري قبلت
 مع القرب تسليم

﴿قاعدة﴾ فعل العجاء جبار (كذا في أول قبض
 المبيع من التخلية) ويخرج على هذه القاعدة مسائل
 كثيرة تتعلق بالجنایات منها رجل اشترى شاتين
 فنهضت أحدهما الأخرى قبل القبض فهلكت خير

مطلب
 فعل العجاء جبار

المشتري ان شاء اخذ الباقية بحصتها من الثمن وان
 شاء ترك وكذا لو اشترى شعيراً وحجاراً فأكل الحمار
 الشعير قبل القبض وكذلك لو اشترى ثورين فقتل
 احدهما الآخر قبل القبض خير المشتري ان شاء
 اخذ الباقي بكل الثمن وان شاء ترك فكان ما تلف
 تلف باقة ساوية. ثم اعلم ان هذه القاعدة اصلها الحديث
 الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام العجاء
 جرحا جبار كما في رواية الصحيحين والامام مالك
 واحمد واصحاب السنن (كنا نقله الطحاوي في
 جناية البهيمة) والجناية عليها عند قول صاحب
 الدر بعد نقله انفلات الدابة لقوله عليه الصلاة
 والسلام العجاء جبار قال الطحاوي اي فعلها
 جبار. انتهى

مطلب
 هلاك المبيع قبل قبضه
 على البائع

فائدة هـ هلاك المبيع قبل قبض المشتري يكون
 على البائع (كنا في المحل المذكور) حيث قال في
 بقرة اشترى رجل وقال للبائع سقها الى منزلك فساقتها
 البائع وقبل قبض المشتري تلفت في بيت البائع فاعا
 تلف على البائع

قاعدة كل تصرف يجوز من غير قبض اذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل تصرف لا يجوز الا بالقبض اذا فعله المشتري قبل القبض جاز (كذا في باب قبض المبيع من الخائفة) يانه اشترى رجل من آخر عبداً وقبل قبضه بآء او آجر من رجل لا يجوز ولو آء اعاره او وهبه او تصدق به او رهنه عند انسان وقبضه المرتين حاز لآء بالرهن والهبة وما مثلها يصير المرتين والموهوب له مسلطاً على القبض فيكون المشتري قابضاً بقبضه اي قبض المرتين او الموهوب له وما مثلها كالأحارة وكل عقد لا يتوقف على القبض **بفائدة** المتبوض على سوم الشراء غير مضمون الا بعد بيان الثمن (كذا اول فصل في المتبوض على سوم الشراء من الخائفة) يانه رجل جاء الى بائع الزجاج فقال لكم هذه واخذها قبل ان يسمي البائع ثمنها فوقعت من يده فامكسرت لا يضمن لما قلنا ثم اذا انقلبت من يده على غيرها فمكسرت ضمن الذي كسرتة دونها هذا اذا كان اخذها باذن صاحبها فان كان بدون اذنه كان صامناً متى اوله سم ثمنها (كذا اخذاه)

مطلب
كل تصرف يجوز من
غير قبض

مطلب
المتبوض على سوم
الشراء من الخائفة
بعد بيان الثمن

مطلب
القول قول القاض
ان الدرام بهرجة الخ

﴿قاعدة﴾ القول قول القاض ابن الدرام
نهرجة ما لم يقر قبل ان قد استوفى حقه (كذا في فصل
قبض الثمن من الخاية) بيانه رجل باع سلعة من
آخر وقبض منها درام وذهب ليصرفها في حاجة
نفسه فلما ياخذها او بعضها احد فاراد ردها على
المشتري فان كان اقر باستيفاء حقه حين القبض فلا
تسمع دعواه الا اذا صدقه الدافع انها نهرجة ولن لم
يكن اقر باستيفاء حقه فله الرد وتسمع دعواه ويكون
القول قوله في انها او بعضها نهرجة

مطلب
كل من قبض باذن
الدافع ما ليس من
حقوقه كان امينا

﴿قاعدة﴾ كل من قبض باذن الدافع ما ليس
من جنس حقه كان امينا (كذا في الحل المذكور من
الخابية) بانه رجل اشترى من آخر عبداً بالف درهم
وبوفاً فذهب بها البائع الى داره ففتحها فوجدها
حياداً فارجمها ليردها فضاغت لا يصمن البائع
شيئاً لما قلنا

مطلب
الدرام انواع

﴿فائدة﴾ الدرام انواع . جياذ . وزيوف .
ونهرجة . وستوق . واختلفوا في تفسيرها . قال
بعض النهرجة التي تضرب في غبردار السلطان

والزبوف هي الدرام المشوشة والمستوفة صرموه
بالفضة . وقال عامة المشايخ الجهاد فضة خالصة مروج
في التجارات وتؤخذ في بيت المال والزبوف ما زيفه
بيت المال وباخذه التجار والبهرجة ما بهرجه التجار
لا يروج في التجارات وله حكم الدرام في الشرع
والستوفة فارسي معرب سه تافه وهو ان يكون الطاق
الاعلى فضة والاسفل كذلك وبينها صفر ليس لها
حكم الدرام في الشرع (كذا في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ جمود احد المتعاقدين العقد وعزم
الآخر على عدم الخصومة فسخ (كذا اول اقالة الخاتبة)
بيانه رجل باع جارية من اخر ثم انكر المشتري العقد
لا يحل الوطى للبائع فان عزم البائع على ترك
الخصومة مع انكار المشتري ثم الفسخ بينها لان انكار
المشتري البيع فسخ في حقه وترك البائع الخصومة فسخ
بالنسبة اليه فقد تم الفسخ بينهما

﴿قاعدة﴾ الاقالة فسخ في حق كل من المتعاقدين
(كذا في اقالة الخاتبة وهذا قول ابي حنيفة رحمة الله
تعالى فاذا تقابلا على اكثر من الثمن الاول او اقل

مطلب

جمود احد المتعاقدين
العقد الفسخ

مطلب

الاقالة فسخ في حق كل
من المتعاقدين

أو على جنس آخر يلزم الثمن الأول لا بغيره .
 ﴿فائدة﴾ الوكيل بالبيع ؛ كالأقاله قبل قبض
 الثمن (كذا في المحل المذكور) ثم قال بخلاف الوكيل
 بالشراء ومثل الوكيل بالبيع الوكيل بالاجارة اذا
 ناقض الاجارة مع المستاجر قبل استيفاء المنفعة
 وقبل قبض الاجر صرح ذلك منها سواء كان الاجر
 عيناً او ديناً . انتهى

مطلب
 الوكيل ما ابيع بك
 الامالة قبل قبض
 الثمن

﴿فائدة﴾ الدرام الخبيثة يطيب ما اشترى بها او
 ريحها ما لم يصف العقد اليها وينتقد منها (كذا في فصل
 ما يكون فراراً عن الربا من الخباية) بانه غصب من
 رجل درام واراد ان يشتري بها حنطة فان قال
 للبائع انتقدك الثمن من هذه الدرام التي في كفي
 وتقد منها فما لا يطيب له وكذلك اذا باع ما اشته
 بريح لا يطيب ما ربحه وطريقه التصديق واما اذا لم
 يصف العقد اليها وينتقد الثمن منها مع اضافة العقد
 فانه يطيب له ما اكل ورجح هذا ما عليه الفتوى (كما
 اخذه في المحل المذكور)

مطلب
 الدرام الخبيثة يطيب
 ما اشترى بها او ربحه
 الخ

مطلب
 السعر معكروه

﴿فائدة﴾ السعر معكروه (كذا في فصل ما يجرجه

مسائل الاجارة

فائدة كل من آجر اجارة مضافة ثم باع لا
ينفذ بيعه (كذا في الاجارة الطويلة من الخانية) ثم هذا
على اصح الروايتين بخلاف ما لو باع في ايام الخيار

فائدة كل مالك استأجر من آجره المؤجر
الاول صح (كذا في الحل المذكور من الخانية) يانه رجل
لله دار آجرها من بكر مدة سنة ثم آجرها بكر من عمرو
تلك المدة فآلى الرجل وهو المؤجر الاول صاحب
الدار فاستأجرها من عمرو الذي هو المستأجر الثاني
تلك المدة جاز بخلاف ما لو استأجر المالك من
المؤجر الاول لانه يكون قد استأجر من استأجر
منه وهذا لا يجوز لان استيجار المالك من المستأجر
للاول فسخ للاجارة اما استيجاره من الثاني فلا يكون
فسخا (كذا افاده في الحل المذكور) لكن في هذا
التعليل نظر لان ذلك خلاف الصحيح كما به عليه
في فصل ما يجب على المستأجر آجره وما لا يجب فقال
اجارة المستأجر او اجارته من المؤجر ليست بفسخ على

مطلب
من آجر اجارة مضافة
ثم اع

مطلب
اما لك اذا استأجر
من آجره المؤجر
الاول

الصحيح فتأمل . ولعل الفارق فيما إذا بنى المستأجر
وأجر المؤجر فانه يجوز

مطلب
كل ما ينتفع به مع
بقاء عينه

﴿فائدة﴾ كل ما ينتفع به مع بقاء عينه تجوز
أجارته وما لا فلا (كذا في المحل المذكور من
الخاتمة) بياحه أن الأجرة تجوز في المنقول كالسلاح
مثلاً وفي الرقيق والعقار والضياء وكس شيء
استؤجر مع بقاء عينه

مطلب
أجرة المشغول

﴿فائدة﴾ أجرة المشغول لا تجوز (كذا في
الأجرة الطويلة من الخاتمة) قال رجل استأجر
ضياءاً بعضها فارغة وبعضها مشغولة قال الإمام أبو
بكر محمد بن الفضل تجوز الأجرة في الفارغة بمحضتها
من الأجر ولا تجوز في المشغولة . انتهى . ومراده بالضياء
ما يسي في عرقنا مزرعة وهي الأراضي بلا عمار فان كان
عمار فهي القرية ومراده بكونها مشغولة أي بزرع غيره وعتم
جواز أجرة الدور المشغولة (ذكرها في القبة رامتاً إلى
أي الفضل الكرمانى) ونصه أجر داراً وهي مشغولة
بامتعة سكانها وسلمها كذلك لا يصح . اهـ . وذكر طرفاً
من ذلك في الحجر فارجع اليه ان أردت . قلت وقد

اطاع المسئلة المذكورة فاضيفان في الاجارة الفاسدة
 وفرق بين الدور والاراضي ورجح ان اجارة الارض
 المشغولة بالزرع الذي لم يدرك تكون فاسدة والمشغولة
 بالزرع المدرك تصح وان اجارة الدور التي تكون
 مشغولة جائزة ويومر بالتفريغ والتسليم الا ان يكون
 في التفريغ ضرر فاحش . ثم قال وعليه الفتوى
 ونصه رجل استأجر بيتا مشغولا بامعة الاجر قال
 القاضي الامام ابو علي النسفي رحمه الله تعالى كنا نرى
 ان الاجارة جائزة ولا يصح تسليم البيت ما دام مشغولا
 حتى وجدت رواية عن محمد رحمه الله تعالى ان
 الاجارة لا تجوز وجعله كالارض التي فيها زرع فلو
 آجر ارضا فيها زرع لا تجوز الاجارة في ظاهر الرواية
 وقال الشيخ الامام المعروف بخواهر زاده ان كان
 الزرع لم يدرك فكذلك وان كان قد ادرك جازت
 الاجارة ويومر بالمحصاد والتسليم فعلى هذا في البيت
 المشغول تجوز الاجارة ايضا ويومر بالتسليم الا ان
 يكون في التفريغ ضرر فاحش فيكون له ان ينقض
 الاجارة وهكذا ذكر الكرخي رحمه الله تعالى في مختصره

رواية عن محمد رحمه الله تعالى انه يجوز ويومر بانفريع
والسليم وعليه القوي . وقيل للقاضي الامام رحمه الله
تعالى في البيت المشغول لو فرغ وسلم هل نصح تلك
الاجارة فقال لا لانها وقعت فاسدة فلا تجوز الا
بالامتناف . انتهى

مطلب
كل من استاجر
ارضا وغرس فيها الخ

﴿فائدة﴾ كل من استاجر ارضا وغرس فيها او
بنى ثم مضت مدة اجارته وقلع الاشجار او البناء كان
عليه تسوية تلك الارض كما كانت (كذا في الخاية من
كتاب الرصايا في فصل من تجوز وصيته)

مطلب
الاستيجار لمن هو
مستحق له

﴿فائدة﴾ الاستيجار لما هو مستحق عليه لا يجوز
(كذا فيما يجب فيه الاجر على المستاجر وما لا يجب
من الخاية) يانه رجل استاجر امرأته شهرا لخدمة
البيت لا تجوز هذه الاجارة لانها مستحقة عليها ومثله
ما تعود منفعة الى الاجير (كذا افاده في الحل
المذكور)

مطلب
من استاجر على
الطاعة لا يستحق الاجر

﴿فائدة﴾ لا يستحق الاجر من استوجر على الطاعة
(كذا في اول الاجارة الفاسدة من الخاية) قال
امير العسكر اذا قال لحلم او ذمي اذا قتلت ذلك

الفارس فلك مائة درهم فقتله لاشيء له لان هذا
من باب الجهاد والطاعة فلا يستحق الاجر كما لو
استوجر ليوم الناس او ليوفن وقال محمد لوفال
ذلك لذي يجب الاجر . انتهى

مطلب

اجرة الصبي او الفلام
حيث لا مقاوله

﴿فائدة﴾ اجرة الصبي او الفلام حيث لا مقاوله ترجع
للعرف (كذا اول الاجارة الفاسدة من الخاتمة) يانه
رجل دفع صبياً او غلاماً للمعلم لكي يعلمه عملاً ولم
يشترط احدهما على الآخر اجراً فلما علم المعلم العمل
للصبي او العبد اختلفا فطلب المعلم اجراً من المولى
او الاب وطلب الاب او المولى اجرة الولد او العبد من
الاستاذ قالوا يرجع في ذلك الى العرف والعادة على من
يكون الاجر فان كان على الاستاذ يحكم عليه به وان
كان على المولى او الاب فعليه . وقال شمس الأئمة
المرخعي ان كان ذلك العمل مما يفسد فيه المتعلم
كتنقب الجواهر فان الاجر على الاب او المولى وان
كان مما لا يفسد فيه المتعلم شيئاً مما يعمل فيه فالاجر
على الاستاذ . انتهى بتصرف

مطلب

لا يجوز الاستنجار على
المعصية

﴿فائدة﴾ الاستنجار على المعصية لا يجوز (كذا في

الحل المذكور) كما لو استأجر متبعة او نائمة فان ذلك لا يجوز وليس لها شيء

مطلب
لا يجوز استئجار متبعة
بمحسها

﴿فائدة﴾ استئجار المتبعة بمنسها لا يجوز (كنا في
الاجارة الفاسدة من الخفية) يئنه رجل قال لا امر
ارسل لي ثورين اليوم كي اثبر ارضي واعطيك غدا
ثورين من عدي كي تثير انت ارضك فهذه اجارة
منفعة بمنسها لا تجوز بخلاف ما اذا اخذ ثورين وارسل
له جملتين او فرسين فانه يجوز

مطلب
مودع العاصب اذ ارد
المقصوب على العاصب

﴿فائدة﴾ مودع العاصب اذ ارد المقصوب على
العاصب برئ عن الضمان (كنا في الاجارة الفاسدة
من الخفية) يئنه رجل اعطى الدلال عيناً ليئنه فانه
آخر وقال سرفت مني فردها الدلال على الذبي
احطاه اياها برئ عن الضمان

مطلب
فساد الاجارة بوجوب
اجر المثل

﴿فائدة﴾ فساد الاجارة بوجوب اجر المثل (كذا
في الحل المذكور) ثم ينظر ان كان الفساد للحيالة
وجب اجر المثل بالغاً ما بلغ وان كان لشرط فاسد
فيجب اجر المثل لا يجاوز المسمى (كذا افاده في
الحل المذكور بصرف) واستثنى في الدر الوقف

فانه يلزم اجر المثل بالفا ما يبلغ

﴿قاعدة﴾ اجارة المريض باقل من اجر المثل

جائز من كل ماله لا من الثلث (كذا افاده في

الحل المذكور) معللاً بصحة الاطوة فالاجارة باقل

من اجر المثل صحيحة بالاولى

﴿قاعدة﴾ تعيين الاجر ما يعجل فيه الاجير مفسد

لل عقد (كذا في الاطوة الفاسدة من الخاية) وانه

رجل اعطى طحناً مقداراً من الحنطة كي يطبخها

وجعل له الاجرة ففوزاً منها بعد الطبخ فانه لا يجوز

وهذه مسألة ففوز الطحن السولة في الكعب وكذلك

لو اعطى حلاً مقداراً من القطن للطح وجعل له شيئاً

من محلوجه ومثله لو استأجر آخر ليقطع له قصباً من

اجرة وجعل له حزمًا معلومة من ذلك القصب واما

لو جعل في هذه المسائل كلها الاجر من دقيق سوى

دقيقه او قطن سوى محلوجه او قصب من غير الذي

قطعه بان كان عنده حزم قصب معينة فجعلها اجرة

يصح في ذلك كله

﴿قاعدة﴾ اجارة المصل بالغير لا تجوز (كذا في

مطلب

اجارة المريض باقل

من اجر المثل

مطلب

تعيين الاجر ما يعجل

في الاجر

مطلب

لا تجوز اجارة المصل

بالغير

الاجارة الفاسدة من الخاية) قال ولو استأجر
ميزابا ليوكبه في دلو كل شهر ياجر معلوم جار
ولو كان الميزاب مركبا في حائط المؤجر لا يجوز
ذلك

مطلب

الاجارة اذا تعد
على احد شيئين جار

..

فائدة في الاجارة لما وقعت على احد شيئين
او احد الاشياء الثلاثة وسي لكل واحد اجرا معلوما
جارا (كما تجوز الاجارة الفاسدة من الخاية) يانه
وسيل قال لا نحو آجر تلك هذه الدار خمسة دراهم او
هذه الاخرى بغير دراهم بل بهذه الثلاثة بمهنة عشر
او قال ذلك في البيوت الثلاثة او الخواصث الثلاثة
او العيود الثلاثة او قال ذلك في المساحات المختلفة بان
قال آجر تلك هذه الدار الى واسط بكذا وإلى الكوفة
بكذا وإلى بغداد بكذا او خالي بذلك في انواع الخواصث
او انواع الصباغ الآتية لا يزداد على الثلاث (كذا
اقتاده في المحل المذكور)

مطلب

تعلق الاذن بالشرط
جار

فائدة في تعلق الاذن بالشرط جائز (كذا في
فصل النجاج والخواصث من الخاية) يانه رجل قال
لخياط انظر الى هذا الثوب فان كفاي قميصا فاطمعة

بلديهم وخطة فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال بعد ما
قطعه انه لا يكفيك ضمن الخياط قيمة الثوب لانه انما
اذن له بالتقطع بمحطه الكفاية ولم يقل للخياط انظر
ايكفيني قميصا فقال الخياط نعم فقال صاحب
الثوب اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيه لا يضمن
الخياط شيئا لانه اذن له بالتقطع مطلقا وان قال
الخياط نعم بعد قول صاحب الثوب ايكفيني فقال
صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه اذا فقطعه
كان ضامنا اذا كان لا يكفيه لانه علق الاذن بالمرط
كما قلنا في الصورة الاولى والثالثة

فائدة مودع المودع لا يضمن ما لم يعصرف في
الوديعة بغير اذن مالكيها (كذا في المجل المذكور من
الحاشية) يانه رجل دفع ذهبيا الى ضايع ليخذه له سوارا
تنسوجا والتمس لم يمكن من عمل هذا الصايع فطوله
ودفعه الى من ينسجه فسرق من الثاني قالوا ان كان
للسايع الاول دفع الى الثاني بغير امر المالك ولم يكن
الثاني اجير الاول ولا تلميذا له كان للمالك ان يضمن
ايها شاه سيف قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى

مطلب
مودع المودع لا يضمن

وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ضمن الصانع الأول
أما الثاني فإن سرق منه جسد العمل لا يضمن لأنه إذا
خرج من العمل صارت يده يده وديته أما ما دام في العمل
كانت يده يده فلهذا لأنه لا يضمن في مال الغير بغير
إذنه وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مودع المودع
لا يضمن ما لم يحصرف بالوديعة بغير إذن المالك (كذا
أقوله في الخلق المذكور) فالقاعدة مبنية على قول الإمام
أبي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب
الاجر المشترك لا
يضمن ما ملك في يده

وقاعدة في الاجر المشترك لا يضمن ما ملك في يده
لا يضمنه (كذا أقوله في المحل المذكور) وهذا على
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قيل وعند محمد كذلك
وأما على قول أبي يوسف ومحمد ففي قوله الآخر أن
الاجر المشترك يكون ضماناً لما هلك في يده بغير
صنع فيجب الضمان عندهما عليه قال في الحاشية أول
الفصل في المحامي والنيابي والخصار في الاجر المشترك
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن المعلوم أن قاضي
خان من أهل التراجع فعليه فائه خلاف ما عليه العمل
من الصلح على النصف بمرطوب

مطلب

تكرار الدواب مع
نسبة الاحر والثل

﴿فائدة﴾ تكاري الدواب مع تسمية الاجر والحل
ولن لم تمنع يجوز (كذا اول اجارة الدواب من الحثية)
ويانه رجل تكاري بجملة جمال لوبعال بجملة درهما
من مكة الى الجرف ولهم من هذه الجمال او هذه
البغال يمينها قالوا يجوز ولكن العادة .

مطلب

مؤنة رد المستاجر
على المؤجر

﴿فائدة﴾ مؤنة رد المستاجر على المؤجر (كذا
اقلاه في الحل المذكور) ثم قال ومؤنة رد الرهن على
الراهن ومؤنة رد الوديعة على صاحبها ومؤنة رد
المستاجر على المستعير ومؤنة رد النصب على الناصب
ومؤنة رد المبيع فاسدا بعد الفسخ تكون على القابض
كلها من الحل المذكور .

مطلب

كل مثل خالف
المستاجر فيه المؤجر

﴿فائدة﴾ كل محل خالف المستاجر فيه
المؤجر الى ما هو اضر فانه يضمن في العطب ويستقط
تعد الاجر بالسلامة (كذا في الحل المذكور)
بيانه رجل استاجر من رجل دابة ليحمل عليها
حنة فحمل حديدا مثل وزن الحنة فعطبت
بضمن قيمتها ولن تملك لا يجب الاجر انتهى . قلت .
لانه صار غاصبا ولا اجر على الغاصب في هذه .

الصورة

مطلب
خوف ذم المالك
بمقطع الصلاة

﴿فائدة﴾ خوف ذهاب المال بمقطع للصلاة
ولو درهما (كذا في فصل ما يكون قضيباً للذابة من
الحانية) قال لو استأجر رجل ذابة إلى حمل ثم وقف
للصلاة فذهب الحمار أو بهيمة الإنسان فراءه ولم يقطع
الصلاة ضمن لأن خوف ذهاب المال بمقطع الصلاة
﴿فائدة﴾ المستأجر لو رد الشيء المستأجر بلا
تعدي وعطبه لا يضمن (كذا في المحل المذكور) قال
لو كان سموة الرذيلة الموهبة ثم رآه إلا أن المعأجر
لو فعل ذلك يكون الآجر راصياً به .

مطلب
المستأجر لو رد الشيء
المستأجر لا تعدي
وعطبه

مطلب
المستأجر إذا أحدث
شراً في المأجور

﴿فائدة﴾ المستأجر إذا أحدث شراً في المحل
الذي استأجره فليس للآجر أن يفتح الأجرة (كذا
في فصل ما تنقش به الأجر ضمن الحلية) قال ولو
أظهر المستأجر في الدار شيئاً من أعمال الشر كسرب
الخمر أو كل الربا والزنى والوطأة فإنه يؤمر بالمعروف
وليس للآجر ولا للمجير أن يخرجوه من الدار وكذا
لو اتخذ داره مأوى للصوم أو ارتد والبيات بالله
تعالى ولا يمنع أهل النعمة عن استئجار الدار في شيء

موضع كان ولا عن شراء الدار في القري وفي شراء
الدار في الامصار وبيان (كنا افلده في الحل
الذكر)

فائدة عروض المبيع للمجبر عذر يجب
لله على المجر (كذا في الحل المذكور من الخالية)
بأنه ريجل استأجر من آخر طاحونا فقتل مائة ما او
انطلق بحيث لا يمكن حيوها اصلا كان ذلك عفرا
وله ان ينفع الاجارة فان سكنت ولم ينفع حتى مضت
مدة الاجارة لا يلزمه اجرتها الا اذا قل ماؤها لكنها
تتور وتظن نصف ما كانتا تظن قبل فيكون
المستأجر ان يردها فان سكنت ولم يردها حتى مضت
المدة وهو يظن لزوم الاجر بتمامه لانه يكون رضى
بالبيع (كذا افلده في الحل المذكور)

فائدة اذا مات الأجر او المستأجر تبطل
الاجارة كذا في الحل المذكور ثم قال واذا تعدد
المجر او تعدد المستأجر تبطل بقدر المص ولا
تبطل في موت واحد من خمسة الوكيل والوصي
والامب والقاضي في اجارة مال اليعيم والتمس في

مطلب
عروض المبيع للمجبر
عذر في الرد على المجر

مطلب
اذا مات الاحرام
المستأجر تبطل الاجارة

اجارة مال الوقف

﴿قاعدة﴾ كل امرأة آجرت نفسها بما تعاب به
كان لاملها ان يخرجوها من تلك الاجارة (كذا اعادة
آخر الفصل)

مطلب
كل امرأة آجرت
بما تعاب به
لا ملام

﴿قاعدة﴾ لزوج الفثر ان يمنعها عن الارضاع وان
خيف الهلاك على الطفل (كذا اول اجارة الفثر)
مراده بالمنع اذا لم يكن عقد الاجارة الاولى باذنه اما اذا
كان اذن اولاً فليس له المنع بعد . وخوف الهلاك اذا
لم يتناول الطفل ثدي غيرها

مطلب
لزوج امرئ
من الارضاع

مسائل النضاء

﴿قاعدة﴾ القياس ممنوع بعد تاريخ اربعائة (كذا
في حاشية الطحاوي على الدراول كتاب الناضي)
ميانه انه ليس لمنعه ولا فاضله اذا لم يجد صاً في
مسألة ان يقبس تلك على اخره ونحوه . فيجب
الاقتصار على ما ذكرنا من غير زيادة وليس لاحد
ان يقبس لمنع القياس الآن بل قد ذكر المحموي ان
القياس ممنوع من بعد الاربعائة . اهـ

مطلب
القياس ممنوع من تاريخ
الاربعائة

مطلب

من كان أهلاً للشهادة
هو أهل

في قاعدة كل من كان أهلاً للشهادة فهو أهل
للنقض (كذا أول كتاب الدعوى من الخاتمة) ثم
قال ومن لا يكون أهلاً للشهادة كالعبد والصبي
والأعمى والمرأة والكافر لا يكون أهلاً للنقض حتى
لو قلد قضى لا ينفذ قضاؤه وكذا المحدود في قذف
ثم قال وإذا تقلد القضاء بالرشوة لا يصير قاضياً ثم
قال وإذا ارتشى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى فيه
بالإجماع . ثم قال وإذا مات القاضي المأخوذ له
بالاستخلاف وكان استخلف فلا ينعزل خليفته بموته
وإذا مات الخليفة لا تنعزل قضائه وعماله وفي الهندية
إذا عزل القاضي قبل ينعزل نائبه وإذا مات لا .
والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لأنه نائب
السلطان أو العامة (وفي الخاتمة) الخوارج وأهل البني
إذا قلدوا رجلاً من أهل البني قضاء بلدة غلبوا عليها
لا ينفذ قضاؤه لأن شهادتهم على أهل العدل غير
مقبولة لأنهم يستطون أموالاً ومآءاً وإن قلدوا رجلاً
من أهل العدل سمح تقليدهم ونفذ قضاؤه . ثم قال
الأمير إذا استخلف رجلاً في الجمعة جاز وإن لم يأمره

الخليفة بذلك لان ثم لم يصح الاستخلاف فنوت
الجمعة كوصي الاب بملك الايصاء وان لم يأمره الميت
به . انتهى

مطلب
قضى القاضي بحق ثم
امره السلطان
بالاستئناف .

﴿ فائدة ﴾ قضى القاضي بحق ثم امره السلطان
بالاستئناف بحضور العلماء لم يلزمه (كذا في كتاب
القضاء من الدرر عن النزارية)

﴿ مسائل الدعوى ﴾

مطلب
كل من ادعى على
الميت ديناً محصاه
الوارث او الوصي

﴿ قاعدة ﴾ كل من ادعى على ميت ديناً فخصمه
الوارث او الوصي (كذا في باب الدعوى من
الخانية) وان ادعى وصاية فخصمه الوارث او مدينون
الميت او رجل اوصى له الميت بوصية او دأين الميت
على الصحيح (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
الوكيل مع الاصيل
كرجل واحد

﴿ قاعدة ﴾ الوكيل مع الاصيل كرجل واحد (كذا
افاده في باب الدعوى) ويانه رجل ادعى على آخر
مالاً فوكل المدعى عليه رجلاً فاقام المدعي شاهداً
على الاصيل وآخر على الوكيل صح وكذا الوكيلان

كل واحد منها مع الآخر كواحد فان اقام احد
الشاهدين على الوكيل ثم الثاني على الوكيل الثاني صح
ومثلها الوصيان وكذلك الوارث مع مورثه كواحد
فان اقام شاهداً على المورث وآخر بعد موته على
الوارث يصح ومثله الوصي مع الموصي

﴿قاعدة﴾ احد الشريكين لا يكون خصماً عن
الآخر الغائب بوجه من الوجوه (كذا في دعوى
الخالية) بيانه رجلان لها على رجل الف درهم وهما
شريكان والمديون بمجد الدين فحضر احدهما واقام
البينة على دينها والشريك الآخر غائب يقضي للحاضر
بخمسمائة واذا حضر الغائب كلف اعادة البينة ولا
يجعل الخصم الحاضر في وجه من الوجوه الا ان
تكون الالف ارثاً لها فاذا كانت ارثاً لها فيأخذ الحاضر
حصته وتبقى البقية في يد ذي اليد سواء كان عينا او
ديناً فاذا حضر الغائب اخذ سهمه بلاينة ولا قضاء
مرة اخرى (كذا ذكره في الخالية في دعوى الملك
بسبب) هذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال ابو
يوسف لا فرق بين الارث وغيره فيكون الحاضر خصماً

عن الغائب وقال محمد في المسألة قياس واستحسان
فالتقياس ما قاله الامام والاستحسان ما قاله ابي
يوسف (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
لا يفترط في بيته
الاملاص لفظ الشهادة
﴿قاعدة﴾ لا يشترط في بيته الافلاس لفظ الشهادة
(كذا افاده في المحل المذكور) ثم قال واذا قالوا لا
نعرف له مالا يكفي هذا القدر ويسأل من جورانه
واهل سوته واصدقائه الثقات دون الفساق

مطلب
نقص الدعوى عن
الشهادة
﴿قاعدة﴾ نقص الدعوى عن الشهادة في الزمن
يطل الشهادة (كذا في فصل في الدعوى تخالف
الشهادة من الخفية) بانه ادعى داراً في يد رجل انها
له منذ سنة وشهد الشهود انها له منذ عشرين سنة لا
تقبل وفي العكس تقبل لان ادعى كذب الشهود
في الصورة الاولى دون الثانية (كذا افاده هناك)

مطلب
امكان التوفيق الظاهر
كفي
﴿قاعدة﴾ امكان التوفيق الظاهر كافر بين
التناقض (كذا في الفصل العاشر من نور العين
ونصه) اقول قد ثبت ان امكان التوفيق قيل يكفي
وقيل لا يكفي في بعض المواضع ويحتمل ان يكون
ذلك بناء على القولين قال والاصوب عندي ان

المتناقض ان كان ظاهر السلب والاحجاب والتوفيق
 خفياً لا يكفي امكان التوفيق والا فينبغي ان يكفي
 الامكان . ثم قال ورقم لغاوي المتناهي طهر السلب
 ادعى القا فقال خصمه ادع في سوق مبرقند فحجز
 عن البيعة . ثم قال ادع في قرية كذا وبرهن يقبل
 اذ التوفيق يكفي من غير دعوى التوفيق . انتهى

مؤفائدة المتناقض اذا قال تركت الكلام
 السابق واستقر على انقائي يقبل منه (كذا في مسائل
 شتى القضاء من الجبر) ونفسه والمتناقض يرتفع بصديق
 الخصم ويرجع المتناقض عن الاول بان يقول تركته
 وادعى بكذا وبكذيب الحاكم ايضا . له . وصورة
 تكذيب الحاكم ان يدعي انسان بالكفالة على آخر
 فينكر ثم يقيم للدعي البيعة على الكفالة بامر المكفول
 ويلخذ منه المال بعد الحكم فيدعي ذلك الكفيل على
 الاصيل ليرجع عليه فيقول الاصيل انت انكسرت
 الكفالة فقد صرمت منافضا فانه لا يصير بهذه الصورة
 منافضا لان الحاكم اكد به حيث ثبت عليه بالبيعة وحكم
 الحاكم بها فتقبل على الاصيل دعواه . ثم هل يشترط في

مطلب
 المتناقض اذا قال
 تركت الكلام السابق

التناقض كون كل من الكلامين عند التناقض أو كون
 الثاني عند التناقض خاصة قال سفي الجروني في ترجيح
 الثاني . قلت ويزاد ست أخري في فيها التناقض وهي
 الوصي والناظر والوارث كما في دعوى الاشياء والطلاق
 والنسب والعق وهي في المجهول على الاشياء وقال
 وهذا على الراجح انتهى .

مطلب .
 الدعوى بالمجهول
 فاسدة

بوقاعدة الدعوى بالمجهول فاسدة (كذا أول
 الفصل في دعوى المنقول من الخيانة) قال ولا تصح
 الدعوى إلا بعد بيان القدر والجنس لأن دعوى
 المجهول فاسدة فإن المدعي لو قال هذا استهلك مالي
 أو قال كان هذا شريكى خان في الرمح ولم أدري قدره
 لا يلتفت اليه وكذا لو قال بلغتني أن فلاناً ألبست
 أوصى لي ولا أدري قدره أو قال المديون أديت بعض
 ديني ونسبت قدره أو قال لا أدري قدره لا يلتفت
 اليه وذكر الخصاص التناقض إذا اتهم الوصي والقيم استعملها
 نظراً للوقف والصغير ولو على حق مجهول . انتهى

مطلب
 اليد المتقضية لاعتد
 بها

بوقاعدة اليد المتقضية لا عبرة بها بانه اقام بينة
 ان الشيء كان في يده منذ شهر و اقام الاخر بينة انه

كان في يده منذ حجة قضى به لمدعي الجمعية (كذا في الهندية من تنازع الأيدي)

﴿فائدة﴾ دعوى نتاج البائع كدعوى نتاج نفسه (كذا في فصل دعوى المنقول من الخاية) يبالغ الرجل ادعى عبداً في يد آخر أنه عبده اشتراه من فلان وأنه فتح عند فلان من أمته وادعى ذواليد أنه عبده اشتراه من خالد وأنه فتح في ملك خالد من أمته وأقام كل منهما بينة على مدعاه فأنه يقضى بالعبد لصاحب اليد لما قلنا

مطلب
دعوى نتاج البائع
كدعوى نتاج نفسه

﴿قاعدة﴾ الرجل المشهور لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب (كذا في دعوى العقار من الخاية) ونصه واجمعوا على أن الرجل إذا كان مشهوراً لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب وتعريف المعتق والعبد يكون بتعريف مولاه فيقول سلمان معتوق فلان الفلاني أو عبد فلان الفلاني (كذا في الهندية)

مطلب
الرجل المشهور لا
يشترط في تعريفه
ذكر الاسم والنسب

﴿فائدة﴾ يشترط في دعوى العقار ذكر حدوده بأسماء أصحابها وأبائهم وجددهم والقب الذي يعرفون

مطلب
يشترط في دعوى
العقار ذكر حدوده

يو (كذا اول دعوى عتار الخانية) ثم قال ويكفي ذكر الثلاثة من الحدود بخلاف ما لو اخطاوا في الحد الرابع فانه لا يصح ثم قال وان كانت الدار مشهورة باسم رجل ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومن ثل ذلك القرية والحانوت والارض ويجوز في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .

مطلب
التماء على مسخر
هو قاعدة في القضاء على المسخر لا ينفذ مع علم القاضي به (كذا في المحل المذكور من الخانية) وتفسير المسخر ان ينصب القاضي وكيلاً عن النائب ليحكم عليه بحق من المحقوق ثم قال واختلفوا في القضاء على المسخر قال بعضهم ينفذ قضاؤه واليه اشار شيخ الكتاب وقال بعضهم انما ينفذ اذا لم يعلم القاضي انه مسخر اما اذا علم انه مسخر فلا ينفذ قضاؤه وعليه الاعتماد .

مطلب
دعوى الملك في العتار
هو قاعدة في دعوى الملك في العتار لا تسمع الا على ذي اليد ودعوى اليد تسمع على غير ذي اليد (كذا في المحل المذكور) ومراعاة بذلك ان الدعوى بدفع

التعرض يسمو به يانه رجل في يده مال ادعى آخر
انه له ثم ان ذا اليد اقام بيته عند القاضي ان هذا
المال ماله وان هذا الحاضر يعارضه وساق في دعواه
وانه واضح يده عليه فان القاضي يحكم له بذلك لانه
نور دعواه مع انها على غير ذي يد وانما هي لدفع
التعرض

قاعدة التناقض يبطل بتصديق الخصم كذا
في دعوى عقار الخانية (يانه رجل ادعى دارا في
يد آخر فقال المدعى عليه في دفعه انك اقررت قبل
دعواك هذه ان لا حق لك في هذه الدار و اقام البيته
على ذلك ثم دفعه المدعي بانك قبل اقامة الدعوى
والبيته قد استمت مني هذه الدار فان البيته تقبل
وسمع منه هذا الدفع وان كان منافضا لتصديق
الخصم وهو الاستيلاء فتأمل

قاعدة دعوى الشيء ملكا مطلقا بعد دعواه
ملكاً بسبب لا تسمع (كذا افاده في المحل المذكور
من الخانية) وقال بخلاف ما لو ادعى اولاً مطلقاً ثم
ادعى بسبب عند هذا القاضي او عند غيره فان تلك

مطلب
التناقض يبطل
بتصديق الخصم

مطلب
دعوى الشيء ملكا
مطلقا بعد ادعائه
بسبب

تسمع. اه. وذلك لان المطلق اكثر من المتقيد كما هو ظاهر فاذا ادعى بعد الاطلاق بسبب فانه يكون ادعى الاقل فلا يمنع الدعوى .

مطلب
اجمال الشاهد مع
العبارة انهم لا يميل

﴿قاعدة﴾ اجمال الشاهد مع العبارة او التهمة لا يقبل اتفاقاً (كذا في الحل المذكور) بيانه رجل ادعى على آخر مالا فانكر المدعى عليه وطلبت البينة من المدعي فاحضر شاهدين شهد احدهما بطريق دعوى المدعي وقال الثاني اشهد كما شهد هذا الشاهد الاول لا تقبل شهادته اتفاقاً بين الخصاف وشمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي هذا اذا كان للعبارة او تهمة وان كان فصيحاً عند الحلواني لا تقبل والاصل عند السرخسي التهمة فان كانت لا تقبل ولا يقبل منه الاجمال واذا قال الشاهد اشهد كما ادعى هذا المدعي لا تقبل

مطلب
دعوى المدعي من
الذمة صحيحة

﴿قاعدة﴾ دعوى المدعي من الذمة صحيحة (كذا) افاده في الحل المذكور) واما شهادة الشاهد من الكتاب فكذلك صحيحة ولكن تشترط الاشارة في كل من الدعوى والشهادة الى المواضع اللازمة

مطلب
الجر شرط في دعوى
الارث

﴿قاعدة﴾ الجر شرط في دعوى الارث (كذا في
دعوى الملك بسبب من الخانية) وصورة الجران
يشهد الشاهد ان المورث كان يملك الدار ومات
وتركها ارثا للمدعي فان سكنت الشاهد عن الجرا لا
تقبل شهادته بان قال كانت للمورث او كانت ملكه
لو انه كان يسكن هذه الدار لو كان يملك هذه الدار
(كذا افلام في المحل المذكور)

مطلب
مدة التطوير مرفوعة
للقاضي

﴿قاعدة﴾ مدة التطوير مرفوعة الى راسم القاضي
(كذا في دعوى الملك بسبب من الخانية) ثم قال
وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول ابي
يوسف ومحمد نقله بالمحل لكنه قدم الاول

مطلب
يفترط في شهادة
الارث ان يتولى
الشهود الخ

﴿قاعدة﴾ يفترط في شهادة الارث ان يقول
الشهود انه وارث الميت وان لا وارث له غيره واحداً
كان المدعي او معدداً (كذا في المحل المذكور من
الخانية) ثم قال وان لم يتولى ذلك فلا يقبل القاضي
شهادتهم

مطلب
مات عن محل يوقف
نصيب غلام

﴿قاعدة﴾ مات الرجل عن محل يوقف نصيب
غلام (كذا في المحل المذكور من الخانية) ثم قال

وهذا قول أبي يوسف رحمه الله وعليه الفتوى وعند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى يوقف نصيب أربعة بنين
أن طلب الورثة التسمية والآخر التسمية إلى ظهور
الحال وعند محمد رحمه الله تعالى يوقف نصيب
غلامين (كذا أفاده في الحل المذكور)

مطلب
الميراث بشرط
تهادة الكاچ

فائدة في الميراث بشرط في شهادة النكاح (كذا)
أول فصل دعوى النكاح من الحامية أياها رجل مات
فادعت امرأة أنها زوجته وأنكر بقية الورثة النكاح
فانت بشاهدين شهدا لها أنها كانت زوجة المتوفى ولم
يشهدا بأنه مات وهي تحته تقبل شهادتهما وإن لم
يقولا ذلك

مطلب
القول في الوطئ
للزوجة

فائدة في القول في الوطئ قول الزوجة (كذا)
في الفصل المذكور) ويانه رجل طلق امرأته ثلاثا
وأتت بعد فقالت تزوجت بعدك بهذا ووطئني وطلعتني
فأنكر الزوج الثاني الوطئ حلت للأول لأن القول
في الوطئ قولها

مطلب
خير الواحد العدل
مقبول في الموت

فائدة في خير العدل الواحد مقبول في الموت
(كذا في الفصل المذكور) ويانه أن الواحد العدل

إذا أخبر امرأة أن زوجها مات فاعتدت ونزجت
بآخر بعد انقضاء المدة ثم حضر رجل آخر وأخبرها
أن زوجها الأول رآه حياً فإن كلفه صدقة الأول
يجوز لها أن تفرع زوجها الثاني لأن خبر العقل مقبول
في باب الموت فيجوز الشهادة على الموت بالتسامع بجماعه
من واحد وفي غير الموت لا يجزى له أن يشهد بجماعه
من واحد لأن غير الموت بمشهد من الجماعة غالباً (كذا
أفاده)

﴿قاعدة﴾ للصغيرة إذا بلغت عند الزوج بعد
الدخول أخذ المهر ولو صدقه الأب على الدفع له
(كذا في فصل نيا يتعلق بالنكاح من الخفية) بيانه
رجل زوج أخته الصغيرة من رجل ودخل بها ثم
بلغت عند الزوج فطلبت مهرها من الزوج فقال
دفعته لايك وصدقه الأب على ذلك لها أخذ المهر
ولا يجوز أقرار الأب عليها

﴿قاعدة﴾ الحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات
(كذا في الفصل المذكور من الخفية) ويغنى باختلاف
الزوج وورثة المرأة في المهر فقال الزوج وهبة مني

مطلب
دخل بالصغيرة طلعت
سدها أحد المهر ولو
صدقه الأب على
الدفع له

مطلب
الحوادث تضاف إلى
أقرب الأوقات

في صحتها وقال الورثة بل كان في مرض موها فالتول
في ذلك قول الورثة لان المبة امر حث وهناك
وقتان وقت الصحة وهو الابد ووقت المرض وهو
الاقرب فتضاف المبة الى الاقرب (كذا افاده
واعتمد وهو جواب الكتاب اي اجماع الصير)

مطلب
بدل ملك الابدان
له

قاعدة في الاصل ان بدل ملك الانسان يكون
له (كذا في القصص بين الزوجين من الخاية) يانه
رجل في يده ارض لنبيه اجرها فقال رب الارض
اجرها بل امرى فالاجر لي وقال للوحر اجرها قال
كوني غاصبا منك فالاجر لي كان القول لرب الارض
قاعدة في الاصل ان البناء لبانيه (كذا في الفصل
المذكور من الخاية بميمانه رجل تناول لرضه وبني فيها
ثم انه اجرها بعد ذلك فختلف مع رب الارض فقال
رب الارض امرتك ان تبني فيها لي ثم توجرها وقال
الباني غصبها منك وبنيت واجرتم فالتول للباني
وتقسم الارض بين الارض والبناء فما اصاب الارض
بالبناء فهو لصاحب الارض وما اصاب البناء فهو
لبانيه (كذا افاده في المثل المذكور)

مطلب
الباء لايه

فوقادة في الاصل ان البناء تابع للارض (كذا
 ذكره في الفصل المذكور) ياتيه رجل في يده ارض
 استنفا آخر فقال الذي في يده الارض البناء لي ربي
 غصبتها منك وشيتها وقال رب الارض غصبتها مني
 مبنية كان القول قول رب الارض لما قلنا

مطلب

نهام تابع للارض

فوقادة في صاحب اتصال التربع اولى بالمحاطط
 المتنازع فيه (كذا في باب دعوى المحاطط والطريق
 من الخاتبة) ثم قال وتفسير اتصال التربع على قول
 الكرخي هو مداخله انصاف اللين من جانبي المحاطط
 المتنازع فيه بمحاططين لاحدهما والمحاططان متعلان
 بمحاططة بمقابلة المحاطط المتنازع فيه حتى يصير مربعا
 شبه القبة فيكون الكل في حكم بناء واحد وبه اخذ
 بعض المتأخرين وعن ابي يوسف تفسير اتصال التربع
 هو اتصال جانبي المحاطط المتنازع فيه بمداخله انصاف
 اللين بمحاططين لاحدهما اما اتصال المحاططين بمحاطط
 آخر في مقابلة المحاطط المتنازع فيه فغير معتبر وهذا ما
 عليه اكثر المتأخرين منهم تمس الأئمة السرخسي (كذا
 اتفاده هناك)

مطلب

صاحب اتصال التربع

اول المحاطط المتنازع

فيه

مطلب
الدعوى بالمراد اطنة

﴿قاعدة﴾ الدعوى بالمراد باطلة (كذا في
خلل الحاضر من الخلاصة) يانه اذا ادعى رجل على
آخر ان مراد المدعى عليه اخذ ماله او مضرته مثلاً
فلا تسمع هذه الدعوى ولا يطالب المدعى عليه بالجواب
﴿قاعدة﴾ متى تقارب عدد الجنوع الى اثنين على
حائط تنازعا فيه فهو بينهما نصفين (كذا في المحل
للمذكور من الحائية مراده بالتقارب ان يكون لاحدهما
عشرة جذوع وللآخر النصف او ما يزيد على نصف
العشر قولها اذا كان للثاني ثلاثة فادونها ففيه اختلاف
المتابع قال والصحيح انه يكون لصاحب الجذوع
الكثيرة ولصاحب الثلاثة فادونها موضع جذوعه
فارجع اليه ففيه كفاية

مطلب
تقارب عدد جذوعه في
الحائط هو اتم

﴿مسائل اليمين﴾

مطلب
لا تخلف اذا قال
الحصم لي شهود في
المصر وطلب اليمين

﴿قاعدة﴾ لا تخلف اذا قال الخصم لي شهود في
المصر وطلب يمين المدعى عليه (كذا في باب اليمين
من دعوى الخائية) ثم قال وهذا عند ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وعند ابي يوسف بخلاف واختلفت الرواية

عن محمد والاختار انه يفوض للقاضي ان كان مجتهداً
كمسالة التوكيل بلا عذر من مرض او سفروما انبه
ذلك

مطلب

المجالة كما تمنع الدعوى
والبينة تمنع البين

﴿قاعدة﴾ المجالة كما تمنع الدعوى والبينة تمنع البين
ايضاً (كذا في باب البين من دعوى الخيانة) بيانه
لو ادعى رجل على آخر استهلاك مال او خيانة في ربح
او وصية او وفاء بعض الدخوما شايها من المحولات
وطلب من القاضي تحليف خصمه بعد قوله لم اعلم مقداره
او نسبت لا يلتفت القاضي الى قوله لان البين يترتب
على صحة الدعوى الا في قيم الوقف والوصي كما مر في
الدعوى

مطلب

دعوى البراءة لا يكون
اقراراً بالمال

﴿قاعدة﴾ دعوى البراءة لا يكون اقراراً بالمال
(كذا في باب البين من دعوى الخيانة) بيانه
رجل ادعى على آخر الناقض المدعى عليه قد ابراني
منها فان القاضي يسأل المدعي البينة على ذلك فان
لم يكن حلف المدعى عليه على المال ولا يكون ادعاه
البراءة اقراراً منه بالمال فان حلف انقطع الخصومة
وان نكل حلف المدعي على البراءة ثم قال وعند

المتأخرين يكون ادعاء البراءة اقراء بالدين وقبول
المتقدمين هو الاصح

مطلب
لا دعوى في قول فلان
ولا خصومة يدخل فيه
كل عين ودعت

﴿فائدة﴾ لا دعوى في قبيل فلان ولا خصومة
يدخل فيه كل عين ودعت (كذا في الباب المذكور
من الخاتمة) ثم قال بعد ذلك فلا تسع دعواه على المقر
له الا بحق حادث بعد تاريخ البراءة ثم قال ولو قال
برئت من دعواي في هذه الدار صح ولا يبقى له حق
في الدار

مطلب
دعوى البراءة بعد
انكار الدين تسع

﴿فائدة﴾ دعوى البراءة بعد انكار الدين تسع
(كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم قال ومثله
دعوى العنو بعد انكار التصاص بخلاف دعوى
البراءة عن العيب بعد انكار البيع انتهى

مطلب
بين الخصم للوارث
واحد كفيه عن بقية
الورث

﴿فائدة﴾ بين الخصم للوارث الواحد كافر عن
بقية الورثة (كذا في المحل المذكور) يراه رجل توفي
عن ورثة فادعى واحد منهم ان لبيث على رجل كذا
حرها فانكر الرجل دعواه وعجز الوارث عن البيينة
فحلف الغريم على البراءة من الدين ثم اتى وارث آخر
واراد تحليفه ثانيا لئلا يس له ذلك لان ايمان لوارث واحد

كافٍ عن البينة ثم قال وهذا بخلاف ما لو ادعى
الخصم على الورثة وعجز عن البينة فحلف ولزماً ثم اراد
ان يحلف غيره فانه له ذلك (كذا افاده في المحل
المذكور)

﴿فائدة﴾ اقامة البينة على خلاف ما حلف
لا يكون حثاً (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)
وبيانه رجل ادعى على آخر النافكر فطلب غريمه
تحليفه فحلف ثم اتى غريمه بشاهدين على الالف فحكم
الحاكم بها قالوا لا يثبت في يمينه ولو كان اليمين بالطلاق
على قول من رأى التحليف به لا يقع ايضاً وقال محمد
يقع الطلاق (كذا افاده)

مطلب

اقامة البينة على خلاف
ما حلف لا يكون حثاً

﴿فائدة﴾ دعوى الوارث ان المورث اقر كاذباً
لا تسمع (كذا افاده في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه
رجل ادعى على ورثة يدين والى بصك فيه اقرار المورث
فادعى الورثة ان اقرار المورث كان كاذباً لا يلتفت
الى هذه الدعوى ولا تقبل بخلاف دعوى ان المقر له
رد الاقرار المذكور فانها تسمع ومثل ذلك في نظم
الحية لكن ذكر المسألة في شرح الكنز للطوري من

مطلب

دعوى الوارث ان
المورث اقر كاذباً لا
تسمع

شئ الفرائض واعتمد السماع والاستخلاف وقال هو
الصحيح فتنبه

مطلب
دعوى رجوع الشهود
في غير مجلس القاض
لا تسمع

﴿قاعدة﴾ دعوى رجوع الشهود في غير مجلس
القاضي لا تسمع (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)
بيانه رجل ادعى على آخر مالا فانكره فأتى المدعي
بشهود طبق مدعاه فحكم الحاكم بالمال ثم ادعى المدعي
عليه رجوع الشهود عن الشهادة خارج مجلس الحاكم

مطلب
النكول عن اليقين دل

لا تسمع دعواه ولا يترتب على ذلك اليقين كذا افاده
﴿قاعدة﴾ النكول عن اليقين بهذا (كذا افاده
في المحل المذكور) وهذا على قول أبي حنيفة وعندهما
النكول اقرار وما يترتب على ذلك ان الصبي الماذون
هل يحلف أم لا فعند الامام لا يحلف لانه لو نكل
كان باذلاً وهو ليس من اهل البذل وعندهما يحلف
لان النكول اقرار وهو من اهل الاقرار

مطلب
اذا اقام المتداعيان
البينة على اقرار
صاحب الملك

﴿قاعدة﴾ اذا اقام كل من المتداعيين البينة على
صاحبه بالملك له تهاوت البيتان وبقي العين في يد
ذي اليد (كذا في الباب المذكور من الخاتمة) بيانه
رجل ادعى عينا في يد آخر انها له وقد اقر له ذو

اليد بها فدفعه ذو اليد بانك اقررت لي انما لي فان
اليتبين مما نرتا وتبقى العين في يد ذي اليد

﴿قاعدة﴾ سب كل مسئلة انفراد ابو يوسف مع

الشافعي رحمه الله تعالى قال الشافعي والمتقي بخبر ان

شاء يمشي على قول الامام محمد وان شاء على قول

ابي يوسف والشافعي رحمه الله تعالى (كذا في الباب

المذكور من الخاتمة) ذكر المسئلة في دعوى الاقرار

كاذبا كمالواقر له بالف وقال اقررت كاذبا او قبض

المبة او الرمن او غيرها من سائر الدعاوي على قول

الامام لا يسمع منه دعوى الاقرار كاذبا ومحمد معه

وقال ابو يوسف ووافقه الشافعي انه يسمع

﴿قاعدة﴾ يستخلف على التماس والاموال كلها

اتفاقا (كذا ذكر في المل المذكور).

﴿قاعدة﴾ لا تخلف في الحدود اتفاقا عندنا (كذا

ذكر في الباب المذكور) ثم قال واختلفوا في مسائل

فعدد ابي حنيفة لا يستخلف وهي سبع مسائل

سنة منها معروفة - النكاح والرق والتي في الايلاء

والولاء والرجعة والنسب وما به ذكرها في الجمع

مطلب

برامتي ووافقي فيا

مرد هو ابو يوسف

مع الشافعي

مطلب

يستخلف على الاموال

واقصام

مطلب

لا تخلف في الحدود

اتفاقا

الصغير إذا ادعت الأمة على مولاهما أنها ولدت منه
هذا الولد أو ادعت أنها ولدت منه ولدًا ومات
الولد أو ادعت أنها انقطعت عنها سقط استنبان خلقة
وانكر المولى لا يختلف في قول أبي حنيفة ثم قال
قالوا لا يختلف في إحدى وتلكين خصلة بعضها مختلف
فيها وبعضها متفق عليه وعد منها ومنها من أراد
الموقوف عليها فليرجع إلى باب اليقين من الدعوى في
الخاصة

مطلب
دعوى النسب المردة
لاصح

﴿فائدة﴾ دعوى النسب المردة لا تصح ولا يعترب
عليها بين (كذا أقاده في المحل المذكور) ثم قال هنا
عند الإمام ألا أن يدعي مع ذلك مالا كالميراث أو
الثقة بمختلف على المال وعندما أن ادعى نسبا
ثبت باقرار المدعي عليه بمختلف المصغر سواء ادعى
عليه مالا أو لم يدع وإن ادعى نسبا لا يثبت باقراره
فإن ادعى مع ذلك مالا تسمع دعواه والأقلا والنسب
الذي يصح باقرار الرجل أربعة الأب والولد والمرأة
ومولى العتاقة والنسب يصح باقرار المرأة ثلاثة الأب
والزوج ومولى العتاقة (كذا في المحل المذكور)

مطلب
اقترب قبي

﴿قاعدة﴾ التراب قبي (كذا في أول آخر باب اليمين
من الخاتمة) ونحوه إذا دخل الماء في أرض إنسان
واجمع فهو الطين يكون ذلك لصاحب الأرض ولا
يكون لأحد من يرفع ذلك من أرضه وهذا بخلاف
الحك إذا اجمع في أرض إنسان يغير صناعته واحتماله
فإنه لا يكون لصاحب الأرض إلا أن يلحقه جمل
صاحب الكتاب التراب من قول التيم ولم يجعله
مثلاً

مطلب
ضمان المايط الجديد
إعادة كما كان

﴿قاعدة﴾ ضمان المايط الجديد إعادة كما كان
(كذا في أول آخر باب اليمين من الخاتمة) مرادة أن كان
لينا أو حجراً وكان جديداً فهدمه إنسان فضمن
بإعادته كما كان وإن كان غير جديد بان كان خلقاً
فيضمن النقصان أي إذا كان جديداً فهو بمحملة
ووصل إلى حال يساوي نصف ذلك فإنه يضمن
النصف

مطلب
كل ما فيه الضرر فانه
يجري فيه التحليف ولا
يسقط بالانقادم

﴿قاعدة﴾ كل ما فيه التعزير من الحقوق
كالضرب والشتم والافاظ القبيحة كقول لو طي آكل
الربا شارب خمر وما أشبه ذلك فانه يجري فيه التحليف

ولا يستط بالتقدم وتقبل فيه شهادة النساء كما في
سائر الحقوق (كذا في آخر باب اليمين من الدعوى في
الخاتمة)

مطلب

قال المدعي طيول
تجر بيننا معاملة أصلاً
لو لا عرف المدعي ثم
أني بدفع لا يقبل

وقاعدة متى قال المدعي عليه لا أعرف المدعي
أو لم تجر بيننا معاملة أصلاً ثم أني بعد ذلك بدفع
لا يقبل منه دفعه (كذا في أول باب ما يطل دعوى
المدعي قبل القضاء وبعد من الخاتمة) يانه رجل
ادعى على آخر الفأ فقال المدعي عليه ليس له علي شيء
أو قال لم يكن له علي شيء فطفا أقام المدعي البيعة
على المال أقام هو البيعة على الوفاء أو الإبراء تقبل ولو
قال المدعي عليه أولاً لم يكن له علي شيء ولا أعرفه
فلما أقام المدعي البيعة على المال أقام هو البيعة على
الوفاء لا تقبل في ظاهر الرواية وذكر القنوري عن
أصحابنا أنها تقبل ولو قال المدعي عليه لم يكن بيني
وبينه معاملة في شيء لا يقبل منه المخرج في الدين
وقال أبو يوسف يقبل إذا وفق مبان قال لم يكن
بيننا وبينه شيء من المعاملة لأن فيهمودي سمعوا منه
أنه أبرأني وذكر بعد ذلك فروغامفيدة فارجع اليها أن

أردت في الحل المذكور

بإفادة الحكم بالوقف متصرف على المحكوم عليه
(كذا في باب ما يبطل دعوى المدعي من الخالية)

مطلب
الحكم بالوقف متصرف
على المحكوم عليه

بينه رجل ادعى أرضاً في يد رجل اتها وقف فلان
وبين شرائط الوقف وثبت مدعاه فحكم الحاكم بالوقف
ثم جاء آخر وادعى اتها ملكة تقبل بينة هذا المدعي
لان القضاء كان على ذاك فلا يتعدى غيره ثم قال في
تعليق ذلك لان القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك
الارثي انه لو جمع بين وقف وملك وباعها صفقة
واحدة جاز بيع الملك ولو جمع بين حر وعبد وباعها
صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد ولا القضاء بالوقف
بمنزلة القضاء بالملك وفي الملك القضاء يتصرف على
المتصرفي عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يتعدى الى
الغير فكذلك في الوقف انتهى. اقول مراده بقوله الا
نرى انه لو جمع بين وقف وملك ان يستدل بان الحكم
بالوقف متصرف بخلاف الحكم بالحرية ووجه الاستدلال
ان القضاء بالوقف لو كان حكماً على جميع الناس لما
جاز بيع ما ضم اليه وبيع معه صفقة واحدة كالحر ولكن

لما افتراض مع ما ضم الى الوقف

﴿ فائدة ﴾ الافراد بما فيهم من كثير وقليل جائز

(كذا في باب ما يبطل دعوى المدعي من الخمانية)

ونصه وذكر في الجامع رجل قال ما في يدي من كثير

وقليل لفلان صح اقراره لانه علم وليس بمجهول

﴿ فائدة ﴾ اجازة الوارث الوصية قبل العلم بمقتضاها

لا يجوز (كذا في الحل المذكور) بيانه اوصى الميت

بوصايا قبل موته ثم مات فقال الوارث قد اجزت

ما اوصى به الميت ولم يعلم مقدار ما اوصى ولا ما هو

لا يجوز لما اذا اجاز بعد العلم فقد صح

﴿ فائدة ﴾ الغلط في حد من الحدود مبطل للدعوى

(كذا في الحل المذكور) بيانه رجل ادعى محدوداً على

آخر وذكر حدوده الثلاثة وغلط في الرابع بان قال

الحد الرابع الطريق مثلاً او قال دار فلان وكان

هناك دار وليست لفلان الذي به فلا تسمع دعواه

بخلاف ما لو ذكر الحدود الثلاثة وسكت عن الحد الرابع

فانه يصح

﴿ فائدة ﴾ كل من اقام بينة انه فلان ابن فلان

مطلب

الافراد بما فيهم من

قليل وكثير جائز

مطلب

اجازة الوارث الوصية

قبل العلم بمقتضاها

لا يجوز

مطلب

الغلط في حد من

الحدود مبطل للدعوى

مطلب

من اقام بينة انه فلان

ابن فلان ابن فلان ثم

اقام المدعي عليه بينة

ان الحد الثالث هو

ابن فلان وإقام المدعى عليه بيته أخرى إن الجدل الثالث هو فلان غير الذي شهد به الشهود لا تقبل بيته المدعى عليه (كذا في الحل المذكور) ثم قال لان البيئات شرعت للاثبات وبيته المدعى عليه للنفي فلا تقبل . قلت وهذا اذا لم يكن ما ادعاه المدعى عليه أمراً متواتراً اما اذا كان كذلك فلا شك في بطلان البيته الاولى

قاعدة من ادعى قضاء دين في محل ثم ادعى قضاء في محل آخر وإقام البيته بسمع منه ولا يكون تناقضاً (كذا في باب ما يبطل الدعوى من الخائفة) يباهه رجل ادعى على آخر الناقض قال قضيته اياها في سوق سمرقند فطوب بالبيته فقال لا بيته لي ثم قال بعد ذلك قضيته اياها في قرية كذا وإقام البيته على ذلك تقبل ومنه لان التوفيق ممكن بانه قبضها منه في سمرقند ثم جدد ولم تكن له بيته فدفعها اليه ثانياً في قرية كذا (هكذا افاده في الحل المذكور آخر الباب) قاعدة لا يجوز قضاء من لا يجوز شهادته له (كذا اول فصل من يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز

مطلب

ادعى قضاء دين في محل ثم ادعاه في محل آخر

مطلب

لا يجوز قضاء من لا يجوز شهادته له

ثم قال ومن جازت شهادته له جاز قضاؤه له .
 قاعدة * يشترط في تعديل العلانية ما يشترط في
 الشهادة (كذا أول الفصل المذكور من الثانية)
 فلا يصح تعديل من لا تجوز شهادته له وهذا بخلاف
 تعديل السرفانة لا يشترط فيه ذلك (كذا افاده)
 قاعدة * حكم الحكم نافذ في المجتهدين كلها الآ في
 الحد والتقصص (كذا في باب ينقض القاضي في
 المجتهدين من الثانية) بيانه اذا حكم رجلان واحداً
 لينصل بينهما ما تنازعا فيه وكان ذلك الحكم اهلاً
 للشهادة فحكم بينهما ووافق حكمه اجتهاداً فانه نافذ
 عليهما ثم اذا رفع لقاض آخر هل يضي حكمه او لا قال
 ان كان موافقاً رأي القاضي الذي رفع اليه حكم الحكم
 بوضيه والا يبطله وليس لاحد الخصمين الرجوع عن
 حكم الحكم بعد امضائه ثم ذكر مسائل وقال وسنذكر
 تمة ذلك في التحكيم . قلت ويستثنى من ذلك الوقف
 كما ياتي في بابه

مطلب

يشترط في تعديل
 العلانية ما يشترط في
 العبادة

مطلب

حكم الحكم نافذ في
 المجتهدين الآ في الحد
 والتقصص

مطلب

خوى الفقيه للجاهل
 حكم القاضي

قاعدة * خوى الفقيه للجاهل حكم القاضي (كذا
 ذكره في الباب المذكور ابيانه رجل حلف كل امرأة

بأنه جهل به طالق ثم تزوج امرأة وكان استفتى فقيهاً
 يرى عدم وقوع البين المضافة فافتاه بأنه لا يقع عليه
 شيء وإنما على ما افتاه من وقوع البين المضافة فافتاه
 أخرى وسأل من يرى وقوع البين المضافة فافتاه
 بالوقوع فإنه يفارق الثانية دون الأولى لأن الأولى
 كانت فتوى الفقيه في حتمية بمزلة المحكم من الحاكم فلا
 تبطل والثانية كانت فتوى الفقيه الثاني في عدم جواز
 امساكها كذلك ثم قال والنفارق بين حكم القاضي والمحكم
 أن حكم المحكم في المجتهدات إذا رفع إلى القاضي أن كان
 موافقاً لرايه أمضاه وإن كان مخالفاً أبطله ومراده أن
 فتوى الفقيه للجاهل كحكم القاضي لا المحكم إلا أن فتواه
 ماضية على الجاهل خاصة إذا رفعت إلى قاض
 فإنه لا يعضها إذا خالفت اجتهاده

مطلب

التضاء على التهمة
 العالم كالتضاء على
 الجاهل

قاعدة التضاء على الفقيه العالم كالتضاء على
 الجاهل (كذا في الباب المذكور من الخاتمة) بيانه
 رجل نال لامرأته طالق البتة وهو من يرى البتة
 ثلاثاً فشكته للقاضي فحكم القاضي أنها واحدة ياخذ بحكم
 القاضي لأن كان يرى خلافه ثم قال وهذا على قول محمد

وقياس ابي حنيفة والي يوسف ان قضاء القاضي في حق
الجاهل يعمل وأما في حق النقيب العالم فانه ياخذ برأى
نفسه ولا ينظر الى قضاء القاضي

مطلب الدعوى على الغائب بما هو سبب على
الحاضر تسمع وينقض بها (كذا في الباب المذكور من
الخاتمة) قال وهو الصحيح بانه رجل اتى بأخرا الى القاضي
وقال هذا كفل لي بمالي على فلان الغائب ولي على
الغائب الف قبل كفا لته فاقرو الرجل بالكفالة وانكر
المال فاقام المدعي البينة على الالف قبل كفا لته تقبل
بينته وينقض بالكفالة والمال لانه ادعى على الغائب
ما هو سبب لحقه على الحاضر وهذه تكون حيلة لمن اراد
اثبات المال على الغائب لخوف موت شهوده وخوف
غيبتهم (كذا افاده في المحل المذكور) ثم قال فينتصب
الحاضر خصماً عن الغائب ويكون القضاء عليه قضاء
على الغائب حتى لو حضر الغائب ونكر الدن لا
يلتفت اليه ولا يكون هذا قضاء على المختر لان المدعي
فيما ادعى على الكفل صادق ثم يبري المدعي الكفل
عن المال والكفالة فيبقى المال له على الغائب وهذا

لو كانت الدعوى بالكفالة عامة كقوله كفل لي
بكل مالي على الغائب أو قال كفل لي بامر الغائب
الالف التي لي على ذلك الغائب أما لو ادعى أن له
على الغائب ألفاً وإن هذا الرجل كفل بالالف التي
عليه ولم يقل بامره وانكر المدعى عليه ذلك فقام المدعى
الينة على ما ادعى فإن القاضي يقضي بالالف على
الحاضر ولا يكون هذا قضاءً على الغائب فالحاصل أن
القضاء لا يكون قضاءً على الحاضر والغائب إلا إذا
ادعى كفالة عامة كقوله بكل مالي على الغائب أو ادعى
الفا على الغائب وإن هذا كفل لي أياها بامره (كذا
افاده

مطلب

لا يعمل القاضي بسجل
من قبله براه

﴿قاعدة﴾ لا يعمل القاضي في سجل من قبله براه
(كذا في باب فيما يقضى في المجتهدات من الخاية)
بيانه أن القاضي إذا رفع اليه سجل من قبله وكان مخالفاً
فإنه يعمل فيومتي واتفق مجتهداً فيه بخلاف كتاب
القاضي فإنه إذا خالف رأيه يعمل فيه برأيه والفرق
أن كتاب القاضي شهادة وأما السجل فإنه حكم وإذا رفع
اليه حكم حاكم أخاه متى وافق مجتهداً (كذا افاده)

مطلب
ينصب القاضي وكيلاً
عن الغائب في ثلاثة
مواقع

﴿قاعدة﴾ ينصب القاضي وكيلاً عن الغائب في
ثلاثة مواقع الأول اذا اتال المديون لدائنه ان لم
اقض مالك اليوم فامرأته طالق ثم اختفى الطالب
فخاف المطلوب الحث فجاى الى القاضي وقص عليه
القصة فنصب القاضي وكيلاً عن الغائب وقبض
المال فانه يصح ولا يثبت الحالف قال الناطقي وعليه
الفتوى. الثاني رجل جاء الى القاضي وقال لفلان
الغائب عليّ ألف درهم اديته اياماً وهو الآن في بلد
كذا واريد ان اذهب الى ذلك البلد واخاف ان
يحمّد الايفاء فاسمع شهودي هنا واكتب لي حجة فان
القاضي يسمع بينته ويجعل عن الغائب خصماً. الثالث
امرأة ادعت ان زوجها الغائب قد طلقها ولادعت
اثبات ذلك فان القاضي ينصب عن الغائب خصماً
وليسمع دعوها وينتها (كذا افاده في الملل المذكور)

﴿مسائل الشهادات﴾

مطلب
المخرج لقنوم الامور
مطل للعدالة

﴿قاعدة﴾ الخروج عند قدوم الامير مبطل العدالة
(كذا في شهادات الخانية) ثم قال والفتوى على انهم اذا

خرجوا لا تعظم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار
بطلت عدااتهم

قاعدة جرح الخصم لا يقبل إلا في مواضع .
الاول ان يجرح جرحا يدخل تحت المحكم كقولوا ان
شهود المدعي زنا بفلانة ووصفوا الزنا وشربوا الخمر
امس مثلاً او سرقوا مئ شيئا وكذا كل ما يجب فيه
اقامة الحد والحسبة واما ما لا يدخل فيه الحد الشرعي
والحسبة فليس من الجرح كقوله تاركوا صلاة او اكلة
ربا فان في ترك الصلاة لا يجب الحد وان لزم التعزير
وفي قوله اكلة ربا فليس فيه حد ولا دعوى مال بغير
حق لانه ليس بخصم . الثاني اذا ادعى ان المدعي اقر ان
شهوده شركاء في المشهود به . الثالث اذا ادعى ان
الشهود حدوا في قذف . الرابع اقرار المدعي ان شهوده
فسقة . الخامس اذا ادعى ان المدعي وكل الشهود في
هذه الخصومة قبل الشهادة وانها خاصا قبل شهادتها .
السادس اذا ادعى اقرار المدعي ان شهوده شهدوا
بباطل . السابع اذا ادعى اقرار المدعي ان شهوده لم
يحضروا للجلس الذي كان فيه هذا الامر . الثامن اذا

مطلب
جرح الخصم لا يقبل إلا
في مواضع

ادعى ان الشهود اخذوا منه مبلغ كذا كيلا يشهبوا
هذه الشهادة ولريد استرداد ما اخذوه مني ولراد ان
يقيم البيعة على مدعاه فان دعواه تسمع وتقبل بينته
وتبطل بذلك شهادة الشهود (كذا افاده في كتاب
الشهادات من الحانية)

مطلب
الجرح اولى من
التعديل

فائدة الجرح اولى من التعديل (كذا في
الحل المذكور) بيانه لو عدل اثنان وجرح اثنان كان
الجرح اولى وكذا لو جرح اثنان وعدل عشرة كان
الجرح اولى ايضا . قلت وهذا اذا لم يبلغ التعديل مبلغ
التواتر اما اذا بلغ مبلغ التواتر فانه يكون اولى من
الجرح (كذا افاده ابو السعود في حاشية الاشباه)

مطلب
الدفع اسهل من الرفع

قاعدة الدفع اسهل من الرفع (كذا في شهادات
الدر) بيان ذلك ان الدفع يكون قبل الثبوت والرفع
بعده فكنا اصطالحوا وقد خرجوا كثيرا من المسائل
على هذه القاعدة من جعلتها ان الشهادة على الجرح
المجرد تقبل قبل التعديل لان جرح الشاهد قبله
دفع الشهادة قبل ثبوتها وبعد التعديل دفعها بعد
الثبوت حتى يجب على القاضي العمل بها اذا لم يوجد

المجرح ولذا قبلنا الشهادة على المجرح المجرى قبل
التعديل لانما دفع لا بعده لانما رفع تطبيقاً على القاعدة
المذكورة (مخطاوي من الشهادات بصرف)

مطلب

قراءة للولاية والروحية
تتم قبول الشهادة

قاعدة قرابة الولادة والزوجة تمنع قبول
الشهادة (كذا اول فصل من لا تقبل شهادته للثمة)
وحاصله ان شهادة الاصل للفرع او الفرع لاصله او
الزوج لزوجته او الزوجة لزوجها لا تجوز وتجاوز شهادة
المجدول ولد له على ولده وشهادة ابي الزوجة للزوج على
زوجته التي هي بنته وتجاوز شهادة الرجل لامرأته
وابنها ولزوج ابنته ولابن امرأته (كذا افاده في المحل
المذكور)

مطلب

البينة من يدعي
الارث او يادته

قاعدة البينة بينة من يدعي الارث او يادته
(كذا في دعوى الخيرية) سانه امرأة ولدت غلاماً
حياً وماتت في الغلام فادعى زوجها تقدم موتها على
الغلام وادعى اخوها لابيها عكسه فالبينة بينة الاخوة
لانهم يدعون الارث

مطلب

الشهادة اذا جرت
مغياً للشاهد او دعت
مغراً لا تجوز

قاعدة كل شهادة جرت مغياً للشاهد او
دعت مغراً لا تجوز (كذا افاده في المحل المذكور)

من الخاتية) وليس من ذلك شهادة المستأجر لو جره
ان الدار المستأجرة ملك المؤجر ولو كان المستأجر
ساكنًا فيها

مطلب
شهادة الاجير الخاص
لا تجوز

﴿ فائدة ﴾ شهادة الاجير الخاص لا تجوز (كذا ذكره
في المحل المذكور من الخاتية) ثم قال وهذا بخلاف
الاجير المشترك ولو وجد رواية خلاف ذلك فمحمولة
على هذا

مطلب
الشهادة لا تنيل للثمة
اذا حكم بها الحاكم

﴿ فائدة ﴾ كل شهادة يكون عدم قبولها للثمة
اذا حكم فيها الحاكم لا ينفذ حكمه ما لم تكن مجهداً فيها
(كذا في حاشية الطحاوي على الدر المختار في باب
القبول وعدمه) وكل شهادة يكون عدم قبولها للفسق
اذا حكم بها الحاكم ينفذ حكمه (كذا افاده في المحل
المذكور) وقد مر قبل هذا اول الكتاب

مطلب
شهادة الاس على نساء
ايه

مطلب
المختار في الشهادة حال
الاداء

﴿ فائدة ﴾ شهادة الابن على قضاء ابيه جائزة (كذا
افاده في الخاتية في فصل من لا تقبل شهادته للثمة
﴿ فائدة ﴾ المختار في الشهادة حال الاداء (كذا
في الفصل المذكور من الخاتية) بانه رجل يحمل
شهادة لامرأته ثم ابائهما وبعد ذلك شهد لها بما تحمله

تجوز شهادته وكذلك الاجير الخاص اذا ادعى ما تحمله
بعد مدة الاجارة فان شهادته تقبل ولا ترد لان المعتبر
حال الاداء

﴿فائدة﴾ كل شهادة ردت في حادثة لا تقبل
بعد ذلك ابداً (كذا في الفصل المذكور من الخاتمة)
بيانه رجل شهد لامرأته عند القاضي او اجير خاص
لمن استأجره فرد القاضي شهادتها ثم ان الرجل ابان
امرأته او مدة الاجارة انتقضت واعيدت بعد ذلك
الحادثة فاذا شهد الرجل او الاجير ثانياً ولم يكونا
زوجاً ولا اجيراً وقت الاداء لا تقبل شهادتهما لان
شهادتهما ردت في حادثة فلا تقبل فيها بعدها ابداً
﴿فائدة﴾ اختلاف الشاهدين في اللون يمنع قبول
شهادتهما (كذا في الفصل المذكور من الخاتمة) بيانه
شاهدان شهدا على رجل انه غصب من آخر ثوباً او
دابة واختلفا في اللون لا تقبل شهادتهما ولما لا تقبل
لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة بل لانها اذا
اختلفا في اللون فقد اختلفا في المنصوب فشهد كل
واحد منها على ثوب آخر او دابة اخرى وتجوز الشهادة

مطلب

اذا ردت شهادة في
حادثة لا تقبل بعد ذلك

مطلب

اختلاف الشاهدين في
اللون يمنع قبول

لو سكت كل منهما عن اللوث بعده (كذا افاده
فارجع اليه)

مطلب

القضاء يحمل على
الصحة ما أمكن ولا
يقض بالملك

﴿قاعدة﴾ قضاء القاضي يحمل على الصحة ما أمكن
ولا ينقض بالشك (كذا افاده في الحل المذكور من
الخاتمة) بانه أقام المدعي شاهدين عند قاضي ان قاضي
بلدة كذا حكم له بانه وارث فلان الميت لا وارث له
غیره ولم يبيننا سبب الارث الذي حكم به ذلك القاضي
فان القاضي الثاني يسأل المدعي عن سبب الارث فان
بينه حكم له بالارث لان قضاء القاضي يحمل على الصحة
ما أمكن ولا ينقض بالشك اعني بان القاضي الاول
حكم من غير ان يظهر له وجه الارث فانه شك ولعل
القاضي حكم بالوجه الذي بينه المدعي الآن فيجب حمل
حكمه على الصحة لا على البطلان

مطلب

الشهادة على المقار
المشهور

﴿قاعدة﴾ الشهادة على المقار المشهور تكفي بلا
ذكر الحدود (كذا في آخر الفصل المذكور من
الخاتمة) ثم قال هنا على قول ابي يوسف ومحمد
وعلى قول الامام رحمه الله تعالى لا تقبل هذه الشهادة
ولم يرجح احد القولين بل انما بدأ بقول الامام

﴿فائدة﴾ الشهادة على الرجل المشهور لا يحتاج فيها
إلى ذكر الاسم والنسب (كذا في آخر الفصل المذكور)
ثم قال واجمعوا أن الرجل إذا كان مشهوراً كشهرة
أبي حنيفة وإن أبي ليلى لا يحتاج فيه إلى ذكر الاسم
والنسب (كذا أفاده)

مطلب
الشهادة على الرجل
المشهور

﴿فائدة﴾ الشهادة على الطريق والجرى لا تقبل
بدون بيان الموضع والطول والعرض (كذا أفاده في
الحل المذكور) ومثل ذلك الدعوى فيها ثم قال
وذكر في الأصل أن الدعوى والشهادة تسمع بدون
بيان ذلك

مطلب
الشهادة على الطريق
والجرى

﴿فائدة﴾ الشهادة على الاسم بدون معرفة الذات
كافية (كذا أفاده في الحل المذكور) ألا أنه يتوقف
على ثبوت أنه هو . بيانه رجل له تسعة أولاد أقر في
صحته أن خمسة منهم وهم فلان وفلان وذكر أسماءهم
في الصك عليه ألف درهم ثم مات بعد ذلك
فطلب خمسة من أولاده ذلك وإنكر سائر الورثة فشهد
الشهود على أقراره وقالوا لا نعرف المقر لم لانهم ما كانوا
حاضراً عند الأقرار فان أقر سائر الورثة باسمي

مطلب
الشهادة على الاسم كالمجهول

هو لا ثبت المال بشهادة الشهود كما لو أقره الرجل لغائب وذكر الاسم والنسب فجاء رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال كان المال له وإن جحد سائر الورثة أساءهم كلف المدعون إقامة البينة على أنهم يسمون بالاسماء التي ذكرها الشهود فإن أقاموا البينة ولم يكن في الورثة سواهم بذلك الاسم يقضى لهم بالمال (كذا أفاده)

مطلب

تعارضت بين أحدهما تبطل الأخرى

قاعدة في البيتان إذا تعارضا واحداهما تبطل الأخرى قدمت التي تبطل على الأخرى (كذا في القنية عن المحيط) كساهدي بيع وإقالة وإقرار وإبراء قال ولعنظ فانه يخرج عليه كثير من المسائل ومثله في التنقيح

مطلب

الشهادة بالحيوان

قاعدة في الشهادة بالحيوان يشترط فيها ذكر الجنس (كذا ذكر في المحل المذكور) قال كالفرس والحصان والبغل والابل ولا يكفي بقوله دابة أو حيوان ثم قال ولا يشترط ذكر الذكورة والانوثة لأن الذكر والانثى في الحيوان جنس واحد (كذا أفاده) وأخر فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل من الخائنية

﴿قاعدة﴾ الاقرار ما يرد بطريق النصب اقرار
 ما يرد (كذا آخر الفصل المذكور من الخاتمة) بيانه
 رجل ادعى على آخر مجرى نهر في ارضه واحضر شهوداً
 انه كان يجري فيها نهر ولم يتهدوا بان ذلك كان بحق
 فلم يحكم بشهادتهم ثم اقر المدعى عليه انه كان يجري فيها
 الماء ولكنه عاصب وليس له حق بصير مقرر له باليد
 ولا تقبل منه دعوى النصب الا بينة

مطلب
 الاقرار ما يرد بطريق
 النصب اقرار ما يرد

﴿قاعدة﴾ شهادة الانسان على فعل نفسه باطلة
 (كذا اول فصل الشهادة الباطلة من الخاتمة) بيانه
 رجل ابتاع من آخر مكيلاً او موزوناً ثم طالبة بعد
 ذلك بالثمن فانكر القبض فاق بشاهد من شهدا بالبيع
 والقبض وانما كالا ذلك او وزناه للمشتري بطلت
 شهادتهما ومثل الفعل المحسوس القول ايضاً كما لو
 شهدا ان فلاناً قال لامرأته ان كلمت فلاناً وفلاناً
 فاست طالق فشهد فلان وفلان المذكوران انه قال
 لها وانما كلمتها وقيل في الموروث والمذروع ان كان
 رب المال حاضراً حازت شهادتهما

مطلب
 شهادة الانسان على
 فعل نفسه باطلة

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في

مطلب
 الشهادة اذا بطلت في
 البعض بطلت في الكل

الكل (كذا في الفصل المذكور من الحاشية) يمانه
 شهد أربعة من النصارى على نصراني أنه رنى بامرأة
 مسلمة قالوا أكرهها حد النصراني ولم يشهدوا بالأكراه
 بل بالطوع سقط عنه الحد وعزروا لحق المسلمة لأن
 شهادتهم على المسلمة باطلة ومتى بطلت الشهادة في
 البعض أي في حق المسلمة بطلت في الكل فبطلت
 في حق النصراني أيضاً ومثله لو شهدوا على الوقف
 وشروطه بالتسامع فإن الشهادة ترد في كليهما لأنها
 شهادة واحدة وجبشردت في الشروط فتد في الوقف
 أيضاً (كذا في الهندية من خلل الحاضر) ولو ادعى على
 رجل مالين معلوم وآخر مجهول فتشهد شاهدان بهما
 لا تثبيل على المجهول ولا على المعلوم أيضاً (كذا في
 جواهر الفتاوى)

مطلب
 الناقص مع صح
 الشهادة كما مع صح
 الدعوى

قاعدة في التناقض يمنع صحة الشهادة كما يمنع صحة
 الدعوى (كذا آخر الفصل المذكور من الحاشية) يمانه
 امرأة وكلت رجلاً بقبض مهرها من زوجها فادعى
 الزوج أنها اختلعت منه على كذا قبل ذلك فتشهد
 الوكيل مع آخر على الملح على كذا لا تقبل شهادة

الوكيل لمكان التناقض لان طلبه المهر من الزوج دل
على قيام النكاح والشهادة بالخلع تناقض وكالته
بالمطلب فردت

﴿قاعدة﴾ الشهادة متى خالفت الدعوى بزيادة
مقدارية او اعتبارية لا تصح بيانه رجل ادعى على آخر
نصف دار او الف درهم فانكر المدعى عليه فأتى المدعى
بشاهدين شهدا له بكل الدار او بالف درهم لا تقبل
هذه الشهادة لانها زادت زيادة مقدارية. والزيادة
الاعتبارية هي كون الشهادة زائدة عن دعوى المدعى
اعتباراً كالموادعى على رجل داراً اثنان عن ابيه فانكر
المدعى عليه فأتى المدعى بشاهدين شهدا له أن هذه الدار
ملك المدعى لا تقبل هذه الشهادة لانها خالفت
الدعوى بزيادة اعتبارية لان دعواه مقيدة بالارث
والشهادة مطلقة ومن المعلوم ان المطلق أكثر من
المقيد في الاعتبار (كذا في فصل الشهادة تخالف
الدعوى من الخانية)

﴿قاعدة﴾ الشهادة اذا خالفت الدعوى بنقص
عنها مع اتفاق الشاهدين صحت (كذا افاده في المحل

مطلب

الشهادة اذا خالفت
الدعوى بزيادة مقدارية
او اعتبارية

مطلب

الشهادة اذا خالفت
الدعوى بنقص عنها
مع اتفاق الشاهدين
صحت

المذكور من الخاتمة) بيانه رجل ادعى على آخر ائمة
وخمسائة لوائى بشاهدين على الف صححت على الالف
وكذلك لو ادعى داراً لوائى بشاهدين شهدا له بنصفها
صححت على النصف ثم ذكر مسائل اختلاف
الشاهدين وما يلزم فيه التوفيق من المدعى وما لا
يلزم فاذا اردت ذلك فارجع الى الحل المذكور

مطلب

ما يبطل الشهادة
لخالفتها في المقدار او
الاختبار بالزيادة
يبطلها لخالفتها بذلك
في الزمن

مطلب

الشهادة اذا خالفت
الدعوى بالسبب مع
اتحاد الحكم صححت

قاعدة ما يبطل الشهادة لخالفتها الدعوى في
المقدار او الاعتبار بالزيادة يبطلها لخالفتها بذلك في
الزمن (كذا افاده في الحل المذكور) بيانه رجل
ادعى بدار ائمة منذ سنة وائى بشاهدين شهدا له انها
له منذ عشرين سنة لا تقبل هذه الشهادة لخالفتها
الدعوى بالزيادة في الزمن ولو كان ذلك بالعكس
صححت لان الشهادة باقل مما ادعى المدعى في الزمن
قاعدة الشهادة اذا خالفت الدعوى بالسبب
مع اتحاد الحكم صححت (كذا افاده في الحل المذكور
من الخاتمة) بيانه رجل ادعى على آخر الفائة كفل
له بها عن فلان وائى بشاهدي اقرار على المدعى عليه
انه اقر بكفالة فلانا غير الذي سعى للمدعى بالالف

عليه باخذه بالمال لان الحكم متحد وان اختلف السبب
 لان الحكم مال كفاؤه والسبب هل هو زيد او عمرو
 فهذا لا يضر ومثال ما اختلف فيه الحكم لو ادعى عليه
 بالف قرضاً وشهد الشهود بالف ارناء لا يصح لان الحكم
 مختلف بمحكم القرض هنا لم يتعلق به حق الغير وحكم
 الارث يتعلق به حق الغير كتنفيذ الوصايا وقضاء
 ديون الميت فهذا غير هذا فتأمل

فائدة في اخلاف التهادن في الزمان او المكان
 او الاشياء او الاقرار او البسة المدعى عليه او مركوبه
 او ميمن كان حاضراً معها وكانت الشهادة على قول
 محض كالبيع والاجارة والطلاق والعنق والصلح والامراء
 لا يبطل التهادن (كذا في فصل الشهادة تخالف
 الدعوى من الخانية)

مطلب

في اخلاف التهادن

فائدة في تكذيب المدعي يهوده في كل ما شهدوا
 به او بعضه يبطل التهادن (كذا في فصل تكذيب
 اليهود من الخانية) بانه رجل ادعى على آخر داراً
 في يده واقام البسة على واصع اليد بعد انكاره ان الدار
 للمدعي ثم اقر ان الدار لعلان لاحق لي فيها بطالت

مطلب

تكذيب المدعي يهوده

الشهادة وكذا لو قصي القاضي بينته وبعد الحكم قال
ان البناء ملك المدعى عليه ولم يزل له او قبل القضاء
بطلت الشهادة والقضاء لانه كذب شهوده في الصورة
الاولى بكل ما شهدوا به وفي الثانية ببعض ما شهدوا به
وهو البناء

مطلب

الشهادة بما علم
الشاهدان سبه حرام
او باطل

﴿قاعدة﴾ الشهادة بما علم الشاهد ان سبه باطل
او حرام لا تجوز (كذا في اول فصل الشاهد من
الخاتمة) بيانه رجل اقر بان لفلان عليه القاء ويعلم
الشاهد ان سبب هذا الاقرار قمار متلاً لا يجوز له ان
يشهد وحكي عن ابي القاسم الصفار ان رجلاً اخذ من
السلطان سوق الخناسين مقاطعة كل شهر مكذا واشهد
شهوداً قال رحمه الله تعالى هل المقطع والاختذ عن
سبيل الرشاد ولو شهد الشهود بذلك حل عليهم اللعن
لانهم شهدوا باطل

مطلب

الشهادة على الشاهد
تجوز الا في الحدود
والنقص

﴿قاعدة﴾ الشهادة على الشاهد تجوز في كل شيء
الا في الحدود والنقص (كذا اول فصل الشهادة
على الشهادة من الخاتمة) وتجوز شهادة الرجلين او
رجل وامرأتين على شهادة رجلين او اكثر وقال رحمه

الله تعالى لا يجوز إلا أن يشهد على كل أصل فرعان
 وفائدة: الشهادة على الشهادة لا يجوز إلا أن
 يكون الأصل مريضاً في المصر لا يقدر أن يحضر لاداء
 الشهادة أو ميتاً أو غائباً غيبة سفر ثلاثة أيام وليا لها
 (كذا في الحل المذكور) ثم قال وعن أبي يوسف إذا
 كان شاهد الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة
 لا بيت في منزله جازت وعن محمد تجوز وإن كان
 الأصل في المصر بلا عذر

مطلب

يجوز الشهادة على
 الشهادة مريض الأصل
 أو مود أو غيب

وفائدة: كتاب القاضي لا يكتبه إلا القاضي الذي
 يملك إقامة الجمعة (كذا في آخر كتاب القاضي من
 الخاتمة) قال ولا يجوز كتاب عامل ولا كتاب قاضي
 رستاق ولما يقبل كتاب القاضي المولى الذي يملك
 الجمعة

مطلب

كتاب القاضي

وفائدة: لا يسمع القاضي دفع المدعى عليه بدون
 دعوى أو تعرض من المدعى (كذا في آخر كتاب
 القاضي من الخاتمة) ويانه رجل قال للقاضي كان
 فلان علي مائة وقضيت أياها وإخاف بعد ذلك أن
 ينكر فسله عنها فان أنكر أثبت ذلك بالبينة لا يسمع

مطلب

لا يسمع القاضي دفع
 المدعى عليه بدون
 دعوى أو تعرض من
 المدعى

القاضي ذلك منه ويستثنى من ذلك المرأة إذا أتت
القاضي فقالت أن زوجي فلاناً طلقني ثلاثاً وانقضت
عندي ومزوجة بآخر وأخاف أن ينكر الطلاق فسله
أيها القاضي فإن أنكر أثبت عليه بالبينه قال الشيخ
الامام شمس الائمة المحلواني بسأله القاضي هنا أجماعاً
(كذا أفاده في المحل المذكور)

﴿مسائل الوكالة﴾

مطلب
ما يملكه الوكيل العام

﴿فائدة﴾ الوكيل العام يملك المعاوزات لا
الهبات والاعتاق (كذا أول كتاب الوكالة من
الحانية) قال رحمه الله وعليه التقوى بيانه ان الوكيل
وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق
والوقف والهبة والصدقة على المقتضى ثم قال وصورة
الوكالة العامة ان يقول الرجل لآخر وكلتك في
جميع اموري التي يجوز التوكيل بها (كذا أفاده في
المحل المذكور) بخلاف قوله وكلتك في جميع اموري
واقمتك مقام نفسي فانها لا تكون عامة

مطلب
الوكالة بالخصوصية بغير
رضى الخصم

﴿فائدة﴾ الوكالة بالخصوصية بغير رضى الخصم
لا تجوز بغير عنر عند الامام اذا لم يكن الموكل

مختصراً يجلس القضاء اما اذا كان الموكل حاضراً
 مجلس المحكم فيجوز الوكالة بلا خلاف بين الامام
 وصاحبه وفي ذلك . قال في الخاتمة اول فصل
 في التوكيل بالخصوصة ثم انما لا يجوز التوكيل بغير رضى
 الخصم عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لمن لا خبر به انما
 لم يكن الموكل حاضراً مجلس القضاء مع الوكيل . انتهى
 قاعدة الوكالة تقبل التعليق بالشرط (كذا
 افاده في المحل المذكور) ومن فقرات التعليق بالشرط
 ما يسمونه الوكالة الدورية قال في المحل المذكور واذا
 وكل الرجل الرجل بطلاق امرأته او غير ذلك وقال
 كما عزلتك فانت وكيل في كل ما عزله صاروكيلاً لانه خلق
 الوكالة بالعزل والوكالة تقبل التعليق بالشرط اي
 شرط كان فاذا عزله يصبروكيلاً ثم قال قال بصير
 بجي تجوز الوكالة بهذا الشرط وقال محمد بن سلمة
 لا تجوز لان الوكالة شرعت غير لازمة فلو جاز
 التوكيل بهذا الشرط لا يمكن من اخراجه عن الوكالة
 فتصبر لازمة وقال الفقيه ابو جعفر انما اختلف نصير
 ابن بجي ومحمد بن سلمة في جواز التوكيل بهذا

مطلب
 الوكالة بتقبل التعليق
 بالشرط

الشرط لان محمد بن سلمة يقول تفسير هذا الكلام اني
كلما اخرجتك عن الوكالة فانت وكيلي بهذه الوكالة
ولو صرح بذلك كان باطلا لان الوكالة شرعت
على وجه يرد عليه العزل وهو قصد ان لا يرد العزل
على الوكالة وتفسير هذا الكلام عند نصيرائه متى
اخرجه عن هذه الوكالة صار وكيلاً بوكالة مستقبله
تعلق لزومها بطلان الوكالة الاولى ولو صرح بذلك
كان جائزاً ولا يكون مخالفاً لحكم الشرع انتهى . اقول
المراد من موافقة الشرع ومخالفته ان بناءً وكيلاً هل
هو بالوكالة الاولى ام بوكالة جديدة فالكان بالوكالة
الاولى فيها مخالفة الشرع لورود الوكالة على وجه
يتلى فيه العزل شرطاً فان دلتسولم يرد عليها العزل
فقد خالف المشروعية وان قيل بوكالة مستقبله
جديدة فلم يكن مخالفاً للشرع في ذلك فتأمل

مطلب
الوكيل يقض الدين
بملك الموصومة

فائدة : الوكيل يقض الدين بملك الموصومة
(كذا في الحامية من الوكالة بالموصومة) بيانه رجل
وكل آخر يقض دينه من فلان فاراد الوكيل اثبات
الوكالة بالبينة فشهد شاهدان ان الموكل وكله

يقبض دينه من فلان قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
يصبر وكيلاً بالقبض والخصومة بخلاف ما لو شهدا الله
امر باخذ دينه من فلان فانه لا يكون وكيلاً
بالخصومة هنا (كذا افاده في الحل المذكور)

وقاعدة في البيعة على المال لا تقبل الا من خصم
(كذا ذكر في الحل المذكور) يانه رجل ادعى على
آخرائه وكهل فلان الغائب بقبض ما على الآخر له
وهو كذا فاعترف بوكالته وانكر الدين فاراد ان يقيم
البيعة على المال لا تقبل لما قلنا من عدم قبول البيعة
على المال الا من خصم وقرار المديون بالوكالة
لا يكون ثبوتاً لها ولا بد من اثبات الوكالة واقامة البيعة
بعده على الدين وإن كان في الصورة المذكورة مع
الاعتراف لان اثباتها بخافة جمود الغائب ومثله لو جحد
الوكالة والمال معاً قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
لا اقبل البيعة على المال حتى يقيم البيعة على الوكالة
فان اقامها على الوكالة والدين جملة قال ابو حنيفة
يقضى بالوكالة وتعاد البيعة للدين وقال محمد يقضى
بالوكالة والدين ولا يلزم اعادة البيعة قال قاضي خان

مطلب

البيعة على المال لا
تقبل الا من خصم

ومحمد اخذ بالامتحان لحاجة الناس والفنوى على
اقوله (كذا افاده)

مطلب
الوكيل قبض العين
لا يملك المخصوصة

فائدة في الوكيل قبض العين لا يملك المخصوصة
(كذا في المحل المذكور من الحاية) يانه رجل وكل
آخر قبض فرس له عند زيد فانكر زيد الفرس ولراد
الوكيل المزبور اقامة البينة على ملك الفرس للموكل
لا تسمع بينته لما قلنا من انه ليس بجسم

مطلب
القول قول الوكيل
في هي الضمان
ايصال الامانة
لصاحبها

قاعدة في القول قول الوكيل في نفي الضمان
وايصال الامانة لصاحبها (كذا في الحاية من التوكيل
بالمخصوصة يانه ان هنا مسالتين . الاولى لو ان رجلاً
وكل آخر قبض دهنه من فلان ثم تدعى الوكيل
مع موكله فقال الموكل وكلته قبض دهنه من فلان
فقبضه ولم يوصله الي وقال الوكيل بل قبضته
ولوصلته الي الموكل كان القول في ذلك قول الوكيل
ببينته لانه امين والمال الذي قبضه في يده امانة
فالقول قوله في ايصال الامانة وعدم الضمان . والمسالة
الثانية اذا وكل رجل آخر بان يسقرض له من فلان
كذا دراهم ثم فخاصما فقال الوكيل اخذت من

المقرض وأوصله المستقرض الذي هو الموكل فأنكر
الموكل لا يقبل قول الوكيل لأن الوكيل يريد بهذا
الزام المال على الموكل فلا يقبل قوله في إيجاب المال
عليه والفرق بين كل من المسالين ظاهر لأن الوكيل
في الأولى لم يوجب مالا على موكله بل نفى الضمان عن
نفسه وفي الثانية وإن كان نفى الضمان عن نفسه إلا أنه
أوجب المال على الموكل ولذلك لم يقبل قوله

فائدة: الوكيل بالبيع لا يملك البيع من لا تجوز
شهادته له أي بمن المثل أو أقل أما بأكثر فيجوز كما
صرح به في الأصل بعده (كذا في الحانية أو آخر
التوكيل بالخصومة) ثم قال رجل دفع مالا إلى رجل
وأمره أن يتصدق بذلك المال فتصدق الوكيل على
ابن كبير له حاز في قولهم وليس هذا كالوكيل بالبيع
إذا ما ع من لا تقبل شهادته له لأن به الوكيل
متم في البيع من ولده بخلاف الصدقة انتهى

فائدة: الوكيل ينكح امرأة بعينها له أن
يروحها لنفسه بخلاف التوكيل بشراء شيء بعينه فإنه
لا يصح أن يشرى لنفسه (كذا في الحانية أول فصل

مطلب

الوكيل بالبيع لا يملك
البيع من لا تجوز
شهادته له

مطلب

الوكيل ينكح امرأة
بغيرها له أن يروحها
لنفسه

(التوكيل بالبيع والشراء)

﴿فائدة﴾ الوكيل بالشراء يملك أراء البائع
عن العيب (كذا أول فصل التوكيل من الخاتمة)
﴿قاعدة﴾ الواحد لا يتولى طرفي العقد إلا في
مسائل. الأب إذا اشترى مال ولده الصغير لنفسه أو
باع ماله من ولده وهنا يكتفى بلفظ واحد أيضاً قال
الشيخ الإمام المعروف بجواهر زاده هنا إذا أتى بلفظ
يكون أصيلاً في هذا اللفظ فإن باع ماله فقال بعت
هذا من ولدي فإنه يكتفى بقوله بعت أما إذا أتى بلفظ
لا يكون أصيلاً هو في ذلك اللفظ ما أراد أن يبيع
ماله من ولده فقال اشتريت هذا المال لولدي لا
يكتفى بقوله اشتريت ويحتاج إلى قوله بعت وهو في
الوجهين يتولى العقد من الجانبين. الثانية الوصي إذا
باع ماله من اليتيم أو اشترى مال اليتيم لنفسه وكان
ذلك خيراً لليتيم الثالثة الوصي إذا اشترى مال اليتيم
للقاضي مأمراً القاضي يتولى العقد من الجانبين. الرابعة
العبد يشتري نفسه من مولاه مأمراً المولى (كذا أماده
في الخاتمة في فصل التوكيل بالبيع والشراء)

مطلب

الوكيل بالشراء يملك

أراء البائع عن العيب

مطلب

الواحد لا يتولى طرفي

العقد إلا في مسائل

﴿فائدة﴾ الوكيل اذا سكر واخطط عقله فباع او اشترى للموكل لا ينفذ (كذا افاده في المحل المذكور من الخاتمة) وذكر قولاً آخر في النفاذ ألا ان الاول طله وذكر المسألة ايضاً ابن نجيم في الاشياء في احكام السكان ومشى على عدم النفوذ

﴿فائدة﴾ التوكيل بالشراء مع بيان جنس المشرى صحيح بين الثمن او لا (كذا افاده في المحل المذكور) بيانه رجل وكل آخر بشراء ثوب هروي او شامي صح وان لم يبين الثمن بخلاف ما اذا قال اشتر لي ثوباً او حيواناً او دابة فانه لا يصح

﴿فائدة﴾ الوكالة ببيع ماله حل وموثة تنقيد ببلدته (كذا ذكره في الخاتمة في التوكيل بالبيع) ثم قال وان لم يكن له حل وموثة لا يتقيد الامر بتلك البلدة ﴿فائدة﴾ التوكيل بشراء ماله مواسم مخصوصة يتقيد بها (كذا افاده في الخاتمة من المحل المزبور) بيانه رجل وكل رجلاً بشراء قم او حمد فانه يتقيد بتلك السنة في مواسمها فلو اشراه بعد ذلك لا ينفذ على الامر

مطلب
الوكيل اذا سكر
واخطط عقله فباع او
اشترى للموكل لا ينفذ

مطلب
التوكيل بالشراء مع
بيان جنس المشرى
صحيح

مطلب
الوكالة ببيع ماله حل
وموثة تنقيد ببلدته

مطلب
التوكيل بشراء ماله
مواسم مخصوصة يتقيد بها

﴿قاعدة﴾ الوكيل بالزواج ليس له ان يوكل
فان وكل وزوج الثاني بمحض الاول جاز (كذا افاده
في الخاتية في فصل التوكيل بالنكاح)

﴿قاعدة﴾ التوكيل بحمل الاضافه (كذا ذكره
فاضي خان في فصل التوكيل بالنكاح) يانه امرأة
قالت لرجل الي اخلع من زوجي فاذا فعلت ذلك
وانقضت عدتي فزوجي فلانا جاز لان التوكيل بحمل
الاضافة

﴿قاعدة﴾ احد الوكيلين منفرد بالخصومة عندما
(كذا في الخاتية قبيل مسائل التوكيل بالطلاق)
ثم قال وينفرد ايضا احد الوكيلين بالطلاق والعناق
بغير مال والمهبة

﴿قاعدة﴾ الوكيل بالارمال لا يملك التعليق (كذا
في الخاتية اول مسائل التوكيل بالطلاق) يانه
رجل وكل آخر بطلاق امرأته فخلعها لا يتبع ثم قال
وقال ابو جعفر يتبع وعمله ثم قال بعد ذلك الرضاء
بالرجعي لا يكون رضاء بالبائن وعليه كثير من المشايخ
وان كان الرضاء بالطلاق بلا بدل فالبدل اولى لما

مطلب
الوكيل بالزواج ليس
له ان يوكل
مطلب
الوكيل بحمل
الاضافة

مطلب
احد الوكيلين منفرد
بالخصومة عندما

مطلب
الوكيل بالارمال لا
يملك التعليق

فلنا من الفرق بين الرجعي والبائن وهو ظاهر

مسائل الكفالة

﴿فائدة﴾ تعليق الكفالة بنوعها بشرط متعارف
 يصح (كذا في الخاتمة أول كتاب الكفالة) بيانه أن
 التعليق إما أن يكون بمحض الشرط كقوله أن هبت
 الريح أو إذا جاء المطر أو إذا قدم فلان الاجتي فانا
 كقيل بنفس فلان أو بما عليه من المال فلا يصير
 كقبلاً لأن هذا الشرط غير متعارف والمتعارف كان
 يعلق الكفالة بما هو سبب الحق أو سبب لامكان
 التسليم نحو أن يقول إذا قدم المطلوب البلد فاما كقيل
 (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ تأجيل الكفالة إلى أجل مجهول يصح
 (كذا في الخاتمة في المحل المذكور) بيانه رجل كفل
 رجلاً إلى الحصاد أو الدياس أو خروج العطاء جاز
 تأخير الكفالة إلى ذلك الوقت أما لو قال كفلت
 بنفس فلان إلى أن تمطر السماء أو تهب الريح صار
 كقبلاً في الحال وبطل الأجل (كذا في الخاتمة)

مطلب

تعليق الكفالة بنوعها
 بشرط متعارف يصح

مطلب

تأجيل الكفالة إلى
 أجل مجهول

من المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ كل جهالة تحملها الكفالة بالمال تحملها الكفالة بالنفس وما لا فلا (كذا في الخاتمة أول كتاب الكفالة) بيانه ما مر من جهالة المصداق والدياس فان الكفالة صحيحة بخلاف هبوب الريح وتزول المطر

﴿قاعدة﴾ حق الكفالة مبرور (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) بيانه رجل كفل آخر على مال معلوم فمات المكفول له فيبقى حق الكفالة أوثقا للورثة بطلون به الكفيل ولا يستقطم موت المكفول له (كذا افاده في المحل المزبور)

﴿قاعدة﴾ تسليم المكفول نفسه الى المكفول له براءة للكفيل (كذا افاده في الخاتمة أول مسائل التسليم) وشرط ذلك ان يقول المكفول للمكفول له سلمت نفسي اليك عن الكفيل فان لم يقل عن الكفيل لا يكون ذلك براءة للكفيل (كذا افاده)

﴿قاعدة﴾ تعليق كمال المال على عدم الموافاة بالنفس صحيح (كذا في الخاتمة أول مسائل التسليم بيانه

مطلب

كل جهالة تحملها الكفالة بالمال تحملها الكفالة بالنفس وما لا فلا

مطلب

حق الكفالة لمبرور

مطلب

تسليم المكفول نفسه براءة للكفيل

مطلب

تعلق كفاية المال على عدم الموافاة بالنفس

رجل له علي آخر الف فقال لصاحب المال واحد انا
 كذبه الى غد فان لم اواف بنفسه غدا فعلي الالف
 فلهذه الالف ان لم يواف

مطلب

من انكر فعل غيره

قاعدة من انكر فعل غيره كان القول قوله
 ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا بحجة (كذا اول
 مسائل التسليم من الخائنة) ويخرج على ما بين
 القاعدتين ما لا ينحصر من المسائل والاصل في ذلك
 ان التمسك بالاصل يكون القول قوله والبينة في
 جهة خصمه

مطلب

موت الاصيل بسقط
 كماله النفس

قاعدة من موت الاصيل بسقط كماله النفس
 (كذا في الخائنة في مسائل التسليم) ثم قال ولو اعطى
 الكفيل بالنفس كقبلاً بنفسه فمات الاصيل برئ
 الكفيلان وكذا لو مات الكفيل الاول برئ الثاني
 لانه اصيل بالنسبة اليه

مطلب

المكتوب اليه السقطة
 متى قراها

قاعدة من المكتوب اليه السقطة متى قراها وقال
 لمن اتى بها قبلتها او كتبها عندي او اثبتها لزمه ما فيها
 (كذا افاده في الخائنة في مسائل السقطة او لها)
 والسقطة بضم السين وسكون الفاء وفتح المشاء واحدة

السفاح وهي القرض لسقوط خطر الطريق (كذا)

افاده ابن نعيم

قاعدة الكفيل بالنفس اذا سلم المكفول في

موضع لا يقدر الطالب فيه على اخذ حقه منه لا يخرج

عن الهبة (كذا في الخاتمة آخر الصلح عن الدين)

ثم قال وكذا القاصب اذا رد المنصوب في موضع

يحاف عليه لا يجبر المنصوب منه على التبول وكذا

المديون اذا دفع للدائن الدين على ما اختاره ابو

الليث لا يجبر الدائن على التبول (كذا افاده في الحل

المذكور)

قاعدة الاقرار متى قرن بالعوض يجعل ابتداء

تمليك (كذا في الخاتمة في فصل الابرأء عن البعض

بشرط) وبانه رجل ادعى على امرأة انه مزوجها فجددت

فصلهما على مائة درهم على ان تقر بذلك فاقرت

صح ولزمه المال وكذلك الرجل اذا قال لغيره اقر لي

بهذا العبد على ان اعطيك مائة درهم فاقرت يصير مبيعا

(كذا افاده في الحل المزبور)

مطلب

الكفيل بالنفس اذا

سلم المكفول في

موضع لا يقدر

مطلب

الاقرار اذا قرن

بالعوض

مسائل الصلح مع العال

قاعدة في صلح المعدة بالحض مع الزوج على النفقة حتى تنقضي عنها بدوام معلومة لا يجوز (كذا في الخاتبة في الفصل المذكور) ولما قال المعدة بالحض لان صلح المعدة بالاشهر يصح ثم قال وان صالحه المباشرة زوجها عن سكنها على دوام معلومة لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهو لا يقدر على اسقاط حق الشرع بمحض كان او بغير عوض . انتهى

قاعدة في الصلح على دين بدن لا يجوز (كذا في الخاتبة اول باب صلح العال) يانه رجل دفع لآخر غزلاً لينسج له ثوباً معلوم الطول والعرض فنسجه على خلاف ما امره فصاحب الغزل بالخيار ان شاء اخذ الثوب ودفع له اجر مثله وان شاء ضمنه الغزل فلو ضمنه الغزل وصالحه على ثمنه الى شهر لا يجوز لان الغزل دين في ثمة الخائف فاذا صالحه على بدوام الى اجل كان ذلك ديناً بدنياً ومثله ما في الدرر لو كان له كرخطة على رجل فصالحه عليه بدوام الى اجل لا

مطلب

صلح المعدة بالحض مع الزوج على النفقة

مطلب

الصلح على دين بدن

بمع لا يبا انصرفا عن دين يدين ولا يشبه عليك ما
اذا كان له على رجل الف درهم فصاح على خسامته
مؤجلة فله مع لان هذا حط من الالف والمبلغ
واحد فان صاحبه على ذلك بغير مؤجلة لا يصح البسر
فيما ان صلح الدرام بالدينار صار صرفا والعرف في
مثله يشترط المائة والتفاض وفي غير جنسه يشترط
القبض كما هو معلوم

وقام في الصلح مع اللودج اذا ادعى الملاك او
الردج ان كانا في الملكية لم يخل صلح المالك والردج
ثم قال وكذا الجواب مع المرحمن اذا ادعى الملاك او
الردج فان اردت تفرعات المسالة فلارج الى المثل
لأنك لو كنت في الملكية لم يفتي العليل

وقاعد في الصلح عن المحدود بالمثل وكذا في الملكية
او اخر باب صلح المال ثم اذا صاح وعنا هل يستط
المحد او لا ففي حد النذف ان كان الينو قبل ان يرفع
الامر الى الحاكم سقط وبه لا وكذلك صلح المسارق
مع صاحب المال لو لم يواف برفعه الى الحاكم فصاح
المسارق على دراهم فانه باطل ويجب ردها للمسارق

مطسبات
الصلح مع اللودج اذا
ادعى الملاك او الردج

مطسبات
الصلح عن المحدود
ز باطل

فإنه لا يبيع الشئ بغير ثمنه بطل (قالوا)
 بكيفية أولها ببيع عن الشئ (قال رجل)
 لشئ من أواني الشئ ببيع الشئ بطل (قال رجل)
 ببيع بطل فلم الشئ ببيع بطل بطل ولا
 ببيع المال على الشئ ببيع بطل (قال رجل)
 أن يأخذ ببيع الدار أو حصة منها ببيع بطل (قال رجل)
 ببيع بطل بطل (قال رجل)

صاحب الكوة عن الاطماع بمال نفسه وإنما يأخذ
المال ليكف عن الظلم والكف عن الظلم من حيث
هو واجب وكذا لو كان الصلح بينهما على أن يأخذ
صاحب الكوة دراهم لبند الكوة أو الباب كان باطلاً
لان الجار إنما دفع المال ليمتنع صاحب الكوة عن
التصرف في ملكه لا على وجه الازالة والتعليك من
الغير وذلك باطل (كذا افاده في الحل المذكور
المعروف الباب)

فائدة في الصلح على موقوف مجهول لا يجوز (كذا
افاده في الخاتمة آخر فصل الصلح عن دعوى العقار)
بانه رجل ادعى على آخر نخلة فصالحه على ثمرها سنة
أو أكثر لا يصح الصلح على موقوف مجهول يحتاج إلى
تسليم وتسليم (كذا افاده)

مسائل الحيوان

فائدة إذا عديم الجدار بين اثنين فأحدهما
يتضرر إذا لم يكن مائلاً يجوز الشريك على عارته (كذا
في الخاتمة أول الباب في الحيوان والطريق) قال جدار

مطلب

جدار بين اثنين

من لم يثبت أنهم ولا أحدهما يثبت ونسوة فأراد صاحب
 العيال أن يثبتوا ولي الآخر قال بعضهم لا يجبر إلا في
 وقال أبو الليث في رواية لا يجبر إلا إذا كان يكون
 بينهما معة وقيل إن كان يماه المنة لصاحب العيال
 في حصته ممكنا بأن يكون الحائض قابل للصحة لا
 يجبر ولا فيجبر

مطلب

صاحب المعة على
 الحائض المنة
 أن يسئل حوله

فقلت لصاحب المعة على الحائض المنة
 أن يسئل حوله وليس له أن يرفعها ولا أن يحولها معة
 وبسرة (كذا في الحاشية في باب المحيطان والطريق)
 وظل ذلك بأن التسفيل أخف ضررا على الحائض
 من التحويل والرفع فله أن يسئل بدون إذن شريكه
 وأما تحويلها أو رفعها إلى أعلى ما كانت فليس له بدون
 إذن الشريك فيه

مطلب

إذا أراد أحد الزوجين
 الحائض أن يضع
 حوله كغيره

فقلت الجدار المشترك إذا كان عليه حولة
 لأحد الزوجين وإذا أراد الشريك الثاني أن يضع حولة
 كما لشريكه والشريك بمنع لعدم تحمل الحائض يقال
 لصاحب المعة أن شئت فارفع من حولك بقدر ما
 تتعادل مع الشريك يعني إذا كان لشريكه عشرة

جنوع مثلاً أراد الشريك الثاني وضع خمسة يقال
له حظ خمسة من حولك حتى يتمكن الشريك من
وضع خمسة فينتفع الشريك كما أنت منتفع أو خط
جدوعك جميعاً فلا يكون لهما حظاً مشتركاً
وذلك لأن صاحب المحبولة إن كان وضع بغير إذن
الشريك فهو ظالم وإن كان بإذنه فهو مستعير والظلمة
غير لازمة وهو كدارين رجلين أحدهما ساكن وأراد
الآخر أن يسكن والدار لا تبع سكما ما قاما عليها
فيها قال أبو الليث هذا قول أبي القاسم وهو خطأ
(كذا ذكره في الخاتمة في باب المحيطان والطريق)

فائدة في الحائط المشترك إذا بناء أحد الشريكين
بعد ما اتفقوا من مال في حصة شريكه ثم حضر
الشريك وأراد أن ينفذه كما كانا يمتد شريكه حتى
يدفع نصف قيمته (كذا ذكره في الباب المذكور من
الخاتمة)

فائدة في الحرث المشترك إذا أتى أحد الشريكين
من السقي بغير (كذا ذكره في الخاتمة في الحقل المذكور)
ثم حال غلت فان فسد الزرع قال لا ضمان على

مطلب

في أحد الشريكين
الحائط المشترك

مطلب

الحرث المشترك إذا
أتى أحد الشريكين
من السقي

الشريك وكان عليه ان يرفع الامر الى الحاكم فلن
لم يستطع وفسد الزرع بعد فاته يضمن

قاعدة كل من يجبر على ان يفعل مع شريكه
فاذا فعل احدهما يكون متطوعاً ولن كان لا يجبر
ففعل لا يكون متبرعاً بانه غير بين وجلب كراه
احدهما او سفينة خربت فاصلمها او حمام فهذا يجبر
شريكه ان يفعل معه فاذا فعل احدهما كان متبرعاً
والفرقة فرق البيت لرجل آخر اذا اتهم فاني
صاحب السفلى ان يبني لا يجبر فان بناء صاحب العلوى
لا يكون متبرعاً (كذا في الخانية في باب المحيطان
والطريق)

مطلب
كل من يجبر على فعل
شيء مع شريكه اذا
فعله وحده

قاعدة لا يمنع الرجل من التصرف بملكه ببيانه
ساحة وبناء لاثنين البناء لواحد والساحة للآخر
اراد صاحب الساحة البناء فيها فعارضه رب البناء
لانسداد الشمس والريح ليس لصاحب البناء المنع
وقال نصير لئلا المتع والفنوى على الاول وهو ظاهر
الرواية وكذلك اذا اراد ان يبني اصطبلأ او حماماً
او تنوراً فليس لصاحب البناء منعه (كذا في الخانية

مطلب
لا يمنع احد من
التصرف في ملكه

آخر باب الميخان والطرق) قلت. القاعدة المذكورة
على قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقول نصير
قول ابي يوسف كما يفهم من نور العين غير ان القنوي
اليوم على قول مشايخ بلخ الذي هو قول ابي يوسف
من ان الضرر اذا كان ميتا يمنع وعلى هذا مشايخ
الاسلام من زمن ابي السعود الى الآن كما هو مصرح
في فتاويهم كالرحبية والفيضية وعلى اقليد وغيرهما
ويخرج على ذلك سد شباك جاره بما يحدته من البناء
واحداث الطواحين والديباغات والتنوير والمساكن
وغسل الصوف وما اشبه ذلك فالجواب في كلها على
التفصيل ان كان الضرر ميتا يمنع صاحب الملك من
الصرف والاحتياض والا فلا ومثله في المنع

مطلب

صاحب العلوان
يفعل فيه ما لا يضر

وقاعدة صاحب العلوان يفعل فيه ما لا يضر
كمكه وعليه القنوي (كذا آخر باب الميخان
والطرق من الخاتمة) ثم ما يضر ليس له ان يفعله كل
منها الا باذن صاحبه وما اشكل امر ضرره منع كل
منها عنه (كذا في الحل المذكور)

مطلب

اصطلاح القنوي
القديم ما لا ينفذ

وقاعدة القديم اذا اطلق في اصطلاح القنوي

فالمراد به ما لا يحفظ اقرار المدعي والمدعى عليه
الآية (كنا ذكره في الخاية آخر باب الحيطان
والطرق)

في مثل الاقرار

﴿قاعدة﴾ كل اقرار علق بشرط مع خطر يكون
باطلاً (كذا في اقرار الخاية) قال رجل قال فلان
عليّ ألف درهم ان شاء فلان فقال فلان شئت كان
باطلاً وكذا كل اقرار علق بالشرط مع الخطر نحو
لعنان عليّ ألف درهم ان دخلت الدار او ان هبت
الريح او ان قضوا الله او ان يبرأه تعالى لما او ان
اصبت مالا او ان كان حق الامر الفلاني كان باطلاً
(كذا اعماده في المحل المذكور)

مطلب

كل اقرار علق بشرط
مع خطر

﴿فائدة﴾ ما يبطل بالشرط الفاسد ولا يصح تعليقه
به البيع والقسمة والاجارة والاجازة والرجعة على
خلاف فيها والصالح عن مال والبراءة عن الدين
وعزل الوكيل والاعتكاف والمزاولة والمعاملة
والاقرار والوقف والتحكيم وهو الرابع عشر كذا في

مطلب

ما يبطل بالشرط
الفاسد ولا يصح تعليقه

متفرقات يبيع من السوبر وذكر ما يصح تعليقه وما
تصح اضافته)

مطلب
تعليق الاقرار بشرط
واقع

﴿قاعدة﴾ تعليق الاقرار بشرط واقع البينة صحيح
(كذا في اقرار الخاتمة) بيانه رجل قال ان مت
فلان علي القدرم كان عليه الالف مات او عاش
وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر او اذا افطر الناس
فله علي الب درهم مع الاقرار وبطل الاجل الا ان
يقر المقرلة بالاجل او يثبت بالبينة (كذا افاده سيخي
الحل المذكور) والفرق بين هذه القاعدة والتي قبلها
هو التعليق بالخطر ومعنى الخطر جهل الكون

مطلب
تصرفات العاقل
تعمل على الصحة

﴿قاعدة﴾ كلام العاقل وتصرفه بحمل على وجه
الصحة بضمية الاصل (كذا في محال عماض الهندية)
بيانه ادعى اقرار مورث واذن اليدلة ببيع الدار وشهد
الشهود كذلك وحيث كان الاقرار محتملاً ان يكون
قبل البيع فكل من الدعوى والشهادة باطل بناء
على ذلك فتقول هذا الزعم فاسد والاقرار بالبيع
صحيح تطبيقاً على القاعدة المذكورة

مطلب
المراد بالكتاب
المعروف

﴿قاعدة﴾ كما قالوا ان كان الكتاب مصدراً

موسى فإلزام أن يكون مكتوباً أوله بسم الله الرحمن
الرحيم هذا ما أقر به فلان بن فلان على نفسه لفلان
ابن فلان بالف درهم كذا ذكر في الخاتمة في كتاب
الافرار

قاعدة في الافرار عندنا يحمل على العرف لا
على دقائق العربية (كذا في اقرار الدر المختار عند
قول المتن) قال اليس لي عليك الف فقال بلى فهو
اقرار له بها وإن قال نعم لا

قاعدة في كتابة الصك بدون قول المقر اشهدوا
على بكذا لا يكون اقراراً (كذا في الخاتمة من الحل
المذكور) قال رجل كتب على نفسه هسكاً عند قوم
ثم قال احتموا عليه ولم يقل اشهدوا عليه لم يكن ذلك
اقراراً ولا يحمل لم أن يشهدوا عليه بذلك المال انتهى
قاعدة في اذا اضاف المقر القريب الى نفسه كان
هبة فيشترط له ما يشترط للهبة (كذا افاده في الخاتمة
في كتاب الافرار) وبانه رجل قال جميع مالي او جميع
ما املكه لفلان ليس باقرار وإنما هبة حيث اضافه
لنفسه بخلاف ما اذا قال جميع ما يعرف لي او جميع ما

مطلب
الافرار عندما يحمل
على العرف

مطلب
كتابة الصك بدون
أن يقول اشهدوا على
بكذا لا يكون اقراراً

مطلب
اذا اضاف المقر المقر
الى نفسه كل هبة

ينسب اليه فهو لفلان فانه يكون اقراراً لاهية (كذا
افاده في المحل المذكور)

مطلب
الدعوى المستندة الى
الاقرار لا تسع

فائدة الدعوى المستندة الى الاقرار لا تسع
على المفتي به بخلاف الاستناد الى الاقرار في الدفع
فانه يسمع عند العامة (كذا في الدر المختار اول
الاقرار)

مطلب
جميع البراءات تكون
على قياس جميع المال

فائدة جميع البراءات تكون على قياس جميع
المال (كذا في الخاتمة في فصل ما يكون بشيء
وتبيين) مراده ان كل موضع يكون فيه المال واحداً
تكون البراءة واحدة وكل موضع يقضى فيه بما لين
يقضى ببراءة يتيق بيانه لو كان لرجل على رجل صكاً
كل صك بالفسخ وتاريخ الصكين مختلف وفي يد
المطلوب براءة عن الف درهم في صك وبراءة عن
خمسمائة في صك وقال المطلوب كان لك علي الف
درهم وقد اخذت مني الف وخمسمائة وقال الطالب
كان لي عليك الفان ولم اقبض منك شيئاً فان
المطلوب يبرأ عن الف وخمسمائة ويرجع الطالب
عليه بخمسمائة تمام الالفين (كذا افاده في المحل

وفائدة (١) وله الميت اذا قبض من الوصي بركة
 والله والله على ما يشاء قدير من والده من وجهه
 ولم يبق له من بركة والده مع ما لا يكسر الا قد
 لم يبق له من بركة والده مع ما لا يكسر الا قد
 هذا من بركة والده الذي له الميت فله بركة
 في كل بركة من بركة والده من كل بركة
 (الاقرار)

مطلب
 كيف
 كيف
 كيف

وفائدة (٢) اختلف الورثة مع المقر له فقال الورثة
 كان اقراره في المرض وقال المقر له ان كان في الصحة
 كان القبول قول من يدعي المرض وان اقام في الصحة
 مدعي الصحة مقدمة وهو المقر له (كذا في الخاتمة في
 فصل الاقرار في المرض)

مطلب
 اختلف الورثة مع
 المقر له

وفائدة (٣) اقرار الصبي بالبلوغ قبل اثني عشرة
 سنة لا يصح البتة بعد اثني عشرة ينظر ان كان بحال
 يحتمل مثله صح والآ فلا (كذا في الخاتمة في فصل اقرار
 المريض قبيل التسمية)

مطلب
 اقرار الصبي بالبلوغ
 قبل اثني عشرة سنة
 لا يصح

مسائل النسخة

فائدة عرض الطريق في القائمة عرض الباب
 الاظم (كذا آخر كتابه النسخة عن الخانية) ثم
 قال واذا كانت الدارين رجلين وفيها طريق لغيرهما
 فارادا قسمتها واراد صاحب الطريق ان يمتنعها لم يكن
 له ذلك وينزل الطريق عرضه عرض الباب الاظم
 فائدة دعوى القلط والعين بعد اقراره
 بالاستيفاء لا تنفع (كذا في الخانية آخر باب ما يدخل
 فائدة دعوى النسخة والعين في النسخ بعد
 التقاضي تنفع بعد التراضي هو الصحيح اي اذا لم يكن
 اقرار بالاستيفاء كما تقدم اتفاقا (كذا ذكر في المجل
 المذكور من الخانية)

مطلب
 عرض الطريق
 الخانية

مطلب
 دعوى القلط والعين
 بعد اقراره بالاستيفاء
 لا تنفع
 مطلب
 دعوى القلط والعين

مطلب
 نية الاب على
 الصي والمحق جازية

الخليقة في أول فصل قصة الوصي والاب ثم قال
 ووصي الاب في ذلك قائم مقام الاب بعد موته وكذلك
 المجد اب الاب اذا لم يكن هناك وصي الاب ونحوز
 قصة وصي الام فيها تركت اذا لم يكن احد من هؤلاء
 فيما سوى العتار

مطلب
 لاسمة الاراضي على
 عدد السهام

قاعدة قسم الاراضي على عدد السهام (كذا
 ذكر في الخاتمة في الفصل المذكور) بيانه ثلاثة نفر
 بينهم اراضى لاحد عشر اسهم وللثاني خمسة اسهم
 وللثالث سهم واحد ارادوا قسمتها واراد صاحب
 العشرة ان تقع سهامه متصلة في موضع واحد ولا يرضى
 بذلك صاحب السهم الواحد تقسم الاراضي بينهم
 متصلة كانت او متفرقة على قدر سهامهم اي ستة عشر
 بينها عشرة لواحد وخمسة لآخر وسهم واحد للثالث
 وذلك بعد ان تعطل وتسوى ثم تجعل ينادق سهامهم
 على عدد سهامهم ويقرع بينهم فاول بندقة تخرج توضع
 على طرف من اطراف السهام وهو اول السهام ثم ينظر
 الى البندقة لمن هي فان كانت لصاحب العشرة يعطى له
 اول سهم وتسعة اسهم متصلة بالسهم الذي وضعت

عليه البندقة فتكون سهام صاحبها على الاتصال ثم يترع
بين السهام الستة كذلك فأول بندقة تخرج توضع
على طرف من أطراف الستة الباقية ثم ينظر إلى البندقة
لمن هي فإن كانت لصاحب الخمسة من الباق
الخمس يعطى له ذلك السهم الواحد ولربعة سهم متصله
بذلك السهم ويبقى السهم الواحد لصاحب الواحد
وإن كانت هذه البندقة لصاحب الواحد كان له
الطرف الذي وضعت عليه البندقة وتكون الخمسة
الباقية لصاحب الخمسة (كذا إسناده في المحل
المذكور).

مطالع
قسمه المجمع بين
الوقف والمالك لا
تكون على وجه
الاجار
﴿فائدة﴾ قسمه المجمع بين الوقف والمالك لا تكون
على وجه الاجار كذا في حاشية الدرر للشيخ الخطاوي
اول كتاب الوقف عند قول الشارع ولا يقسم الا
عندها اوقال ولا بد ان تكون على وجه التراضي من
الشركاء اهـ . فليحفظ فائدة كثير الفروع خصوصا
في دمشق التام

مطالع
بهر المالك على
الاتفاق على مملوكة
﴿فائدة﴾ بغير المالك على الاتفاق على مملوكة
(كذا ذكره في الحاشية في قسمه الاب والوصي فإن لم يكن

عهد المالك ما ينفق يبيعه الحاكم من ينفق عليه فلان لم
يوجد مشتر فان نفقته تكون من بيت المال (كذا
افاده)

﴿قاعدة﴾ المستأجر لا يقوم مقام من أجره بالرجوع
(كذا في قصة الاب والوصي من الخاتمة) بيانه حمام
مسترك بين اثنين استأجر نصيب كل منها رجل ثم
اتفق احد المستأجرين في مرثته باذن من أجره ليس
له ان يرجع على الذي لم يرجعه اذ لا يقوم مقام من
أجره بالرجوع (كذا افاده في المحل المذكور). قلت.
ولا يخفى ان صورة المسالة في ايجار المتاع وعند الامام
لا يصح فعمل ذلك على مذهب الصاحبين او مذهب
من يراه

مطلب

للمستأجر لا يتم مقام
من أجره بالرجوع

﴿قاعدة﴾ المشتري يقوم مقام البائع فيما كان اصله
ميراثا (كذا في الخاتمة في قصة الاب والوصي) بيانه
رجل مات وترك ضيعة وخمسة بنين اقدم صغير
والباقي كبار اثنان منهم حاضران واثنان غائبان
فاشترى رجل نصيب احد الحاضرين فطلب هذا
المشتري شريك بائعه بالقسمة عند القاضي واخبراه

مطلب

المشتري يقوم مقام
البائع فيما كان اصله
ميراثا

بالتقصه فالتاضي بامر الشريك الحاضر بالقصة
ويجعل رجلاً وكبلاً عن الغائبين وخصماً عن
الصغير لان المشتري قائم مقام بائع وكان لبايعه ان
يطلب الشريك الحاضر بالقصة اذا كانت الضيعة
ميراثاً والمشتري يقوم مقام البائع فيها كان اصله ميراثاً
(كذا افاده)

مطلب
المرأة اذا أعت
الحمل وطلبت ارث
الحمل

فائدة كل امرأة ادعت الحمل وطلبت ارث
الحمل فاعيا تعرض على امرأة ثقة او امرأتين فان
بان من علامات الحمل شيء اخرجت القصة او وقفوا
حصة ذكر على ما عليه الفتوى وان لم يبين من
علامات الحمل شيء تقسم التركة ولا يلتفت الى
قولها هذا اذا كانت الورثة ممن يرثون مع الحمل اي عند
تحقق الحمل فان كانوا لا يرثون مع الابن بان مات
عن اخوة وامرأة حامل مثلاً يوقف جميع التركة ولا يقسم
لان في حق الاخوة شكاً (كذا في الخاتمة في قصة الاب
والوصي)

مطلب
امرأة ماتت وفي بطنها
ولد ومرك

فائدة امرأة ماتت وفي بطنها ولد فمرك فقال
بعض الناس مات الولد وقال بعضهم لم يميت فدفنت

في ذلك ثم بين قهرها فلذا معها بطلت
 وركت المرأة زوجها وابوين هل يكون هذه البسمة
 شيء من المال على ما كان في الورثة كلهم ان
 هذه ابنتها خرجت بعد وفاتها عبة ورثت البنت ثم
 يرث منها ورثتها وان حملوا لم يقصر على ما كان
 ان يشهد عدول انها ولدت حية ولما يسلمهم الشهادة
 ان لم يولدوا فمقتدقت وقد سمع صوت الولد
 من القبر حتى يحصل لم العلم بذلك وان خرج الولد
 وهو يصيح ومات قبل ان يخرج باقية لا ميراث له ولا
 يصلى عليه الا ان يخرج اكثر الولد وهو حيا
 اعادة في النكاح آخر نسخة كتاب (الوسعي)

مسائل المضاربة

(قاعدة) المضاربة لا تجوز بغير الثرام والدنانير
 (كذا في الخاتمة اول كتاب المضاربة) قال لا تجوز
 في الكمالات ولا في الموزونات ولا في العروض ولا
 في الذهب والنفضة اذا لم يكونا مضروبين وقال
 محمد رحمه الله تعالى تجوز بالفلوس الراتجة

مطلب

لا تجوز المضاربة بغير
 الثرام والدنانير

مطلب

كل مضارب على
في المضاربة المفسدة
وربح كان الربح له
المال والمضارب
لا يربح

وقال في كل مضارب على في المضاربة الفاسدة
وربح كان الربح له المال والمضارب اجر المثل
(كذا في الخاتمة في كتاب المضاربة) ثم قال وتفسد
المضاربة باشيء منها اذا شرط لاحدهما من الربح شيء يخرج
عن الشركة كانه درهم ومنها اذا شرط على المضارب
ضمان ما هلك في يده ومنها اذا شرط عمل رب المال
مع المضارب وكذلك شرط وكيل رب المال عمل
المضارب ومنها اذا دفع الربح الى المضارب
الصغير وشرط له ان يربح الربح كله او نصفه
بموز ولا تفسد المضاربة ومنها اذا دفع الربح الى المجدان
الوصي مال الصغير مضاربة وشرط عمل الصغير فيها

مطلب

المضاربة لا تبطل
بالشرط الفاسد

وقال في المضاربة المفسدة بالشرط الفاسد الذي
لا يؤدي الى جهالة حصة المضارب من الربح (كذات في
الحل المذكور من الخاتمة) يانه ان الشرط الفاسد في
المضاربة على وجهين فان كان شرطا يؤدي الى جهالة
الربح مثل ان يشترط دفع المضارب دارة الى رب
المال ليسكنها فالمضاربة فاسدة وان كان الشرط على

رصيد المال كأن يدفع دارة إلى المصارف مع بطلان
الرجح مثلاً فالمصارفة صحيحة والشرط باطل (كذا)
أعاده في المحل المذكور من الحانية

مطلب
المطلب إذا أقر في
المات ثم مات من
غيره

موت فائدة المصارف إذا أقر في مرضه انشراح العالم
مات من غير بيان لضمان عليه (كذا في المحل
المذكور من الحانية) ثم عالم فقال لأنه لم يقر بوصول
المال إلى نفسه ولو أقر أنه ربح العالم ووصلت إليه ثم
مات يؤخذ ذلك من تركه لأنه مات مجهلاً للامانة
(كذا أعاده في المحل المذكور)

مطلب
المال إذا ملك في
المصارفة الفاسدة

موت فائدة المال إذا ملك في المصارفة الفاسدة
عند المصارف لا يضمنه حيث لم يصنع بفعله (كذا في
المصارفة من الحانية آخر الباب وقبل آخره) وحمل
قياس ذلك الاجبر المشترك والحلاف الذي يجري في
الاجبر المشترك يجري فيه (كذا أعاده)

مطلب
لا يهد المراجعة كل
ما يحصل و الخارج
لو يهد و

مطلب
مما يهد المراجعة

موت فائدة كل ما يحصل به الخارج أو يترقى به إذا
شرط في عقد المراجعة لا يفسدها (كذا في الحانية في

فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط) والمراد ان
شرط ما يحتاج اليه الررع لا يفسد وما لا يحتاج اليه
يفسد كما لو شرط تعشيب الزرع مثلاً أو سقيه بخلاف
ما لو شرط رد الأرض بعد رفع الزرع محروقة فإنه
يفسد

مطلب

المزارع اذا ترك
العمل الواجب عليه

﴿فائدة﴾ المزارع اذا ترك العمل الواجب عليه
اجب الحاكم عليه (كذا في الحل المذكور من الخاتمة)
وقال ولو ان المزارع ترك سقي الأرض حتى ييس
الررع مع القدرة عليه اي على السقي ضمن قيمة الررع
ناتجة (كذا أفاده في الحل المذكور)

مطلب

شرط ما يبقى بعد
انتهاء مدة المزارعة
مدد

﴿فائدة﴾ شرط ما يبقى بعد انتهاء مدة المزارعة
مفسد كذا في الحل المذكور من الخاتمة) بانه لو شرط
رب الأرض على العامل اللقاه السرقين أو كراب
الأرض فإنه يفسد لان منفعة ذلك باقية بعد انتهاء
المزارعة

مطلب

كل شرط كان لترك
المنفعة لا يفسد العقد

﴿قاعدة﴾ كل شرط كان لترك المنفعة لا يفسد
العقد (كذا في الخاتمة من الحل المذكور) كما لو شرط
رب الأرض عدم السرقين أو لا بدخل الأرض كلباً

فمطلب هذا الشرط لا يفسد العقد ولا يجب الوفاء
بالشرط الكائن من هذا القبيل بل المشروط عليه
ذلك يكون محملاً بين أتياله وعدمه

فائدة (١) أحد الشرطيين في الدار المشتركة إذا
غاب فللمحاضر أن يسكن جميع الدار إذا لم تضر السكنى
(كذا في الحناية في فصل زراعة الأرض) ثم قال وإذا
كانت أرض مشتركة بين شريكين غاب أحدهما فإن
الحاضر يزرع نصف الأرض ثم إذا أراد الزرع في السنة
الثانية يزرع النصف الذي زرعه أولاً قالوا إن كانت
الأرض تنفع بالزراعة أو لا تنفع ولا تضر ولا تنقص
فله أن يزرع الكل وإذا حضر الغائب كان له أن
يتنفع بالأرض مثل تلك المدة لأن في مثل هذا يكون
الغائب راضياً دلالة انتهى . قلت وكذلك في الدار
إذا سكنها كلها ثم حضر الغائب فله أن يسكن بقدر ما
سكن الحاضر وحده (كذا أفاده في المحل المذكور)

فائدة (٢) زيادة أحد المتعاقدين في عقد المزارعة
في نصيب الآخر تجوز قبل انتهاء الزرع (كذا في
الحناية في فصل زراعة الأرض) ثم قال وإن كانت

مطلب

طلب أحد الشرطيين
بني الدار للآخر أن
يسكنها إذا لم تضر
السكنى

مطلب

زيادة أحد المتعاقدين
في عقد المزارعة في
نصيب الآخر تجوز
قبل انتهاء الزرع

الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذبيحة لا ينذر منه ولا تحبوز من الآخر وعلى ذلك فالرجع اليوان اردت

مطلب
ارض الموات تملك
باحد ثلاثة اشياء -

﴿قاعدة﴾ ارض الموات انما تملك باحد اشياء ثلاثة اما ان يبنى حولها نطا او يكرها او يجري الماء اليها (كذا في الخانية في فصل زراعة الارض) قال وهو مذهب ابي يوسف وعند محمد لا تملك الا باذن الامام

مطلب
من زرع ارض غيره
بغير اذنه بعد زرع
صاحبها

﴿قاعدة﴾ كل من زرع ارض آخر بغير اذنه بعد زرع صاحبها فان الثاني يضمن للاول (كذا في المحل المذكور من الخانية) يباه رجل زرع ارضه شعيراً فجاء آخر وزرع فوق زرعه حنطة بدون اذن رب الارض فنبتا جميعاً فقالوا الخارج يكون للزارع الثاني لاحظ لصاحب الشعير الذي هو رب الارض فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينها لانه اتلف عليه زرع الشعير قبل التبات فيضمن (كذا افاده)

مطلب
لا يجبر على المعفي في
العقداً كان متعلقاً بالو

﴿قاعدة﴾ من لا يمكنه المعفي في العقد الا بالتلاف

الاجارة تبقى باجر المثل فكذلك في المزارعة تنقضي بعد موت صاحب الارض حتى يدرك الزرع (من الحل المذكور)

وقاعدة لا يجبر وارث العامل على المضي بغير عقد المزارعة (كذا افاده في الخاتمة من الحل المذكور) يانه مات العامل والزرع لم يدرك فان شاء الوارث المضي في العقد كما كان موثره فله ذلك على ما شرطنا وليس لصاحب الارض اخذها بل يجبر على ذلك ولن قال الوارث لا يعمل ولكن اقلع الزرع وينضم الزرع ميتا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلزم العمل وصاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهما وان شاء اعطى وارث العامل قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان شاء ينفق على الارض الى ان يدرك الزرع ثم يرجع على الوارث في حصته ليندفع الضرر عن الجانبين (كذا افاده في الحل المذكور)

وقاعدة في الكفالة بحصة المزارعة لا تصح (كذا في الخاتمة من الحل المذكور) قال لان حصة رب

مطلب

لا يجبر وارث العامل على المضي في المزارعة

مطلب

الكفالة بحصة المزارعة

الأرض عند المزارع أمانة والكفالة بالامانات لا تصح
(كذا إعادته)

﴿ مسأل المعاملة أي المناصبه عندنا ﴾

مطلب
المعاملة كالمرارعة

﴿ قاعدة ﴾ المعاملة في أحكامها كالمرارعة (كذا
في الخاتمة من الحل المذكور في باب المعاملة) والمراد
بذلك صحة وفساد آكيان حصه العامل وبيان المدة
وتسليم الحل أو التخليه وقس على ذلك

مطلب
من دل سارقاً على
سرقة مال الغير

﴿ قاعدة ﴾ من دل سارقاً على سرقة مال الغير أو
دل عاصباً على ما غصبه للغير لا ضمان عليه (كذا في
الخاتمة من باب المعاملة)

مطلب
مالا يعرف له مالك
من العراس

﴿ قاعدة ﴾ مالا يعرف له مالك من العراس يكون
لصاحب الأرض (كذا في الخاتمة في باب المعاملة)
بيانه اشجار على حافة نهر لا قوام يجري ذلك النهر في
سكة غير نافذة وبعض هذه الاشجار في ساحة هذه
السكة فادعى بعض اهل السكة ان فلاناً غرس هذه
الاشجار وأنا ولده وانكر اهل السكة دعواه فان اقام
الدعي البينة ينصى له وإن لم يكن بينة فما كان من

الاشجار خارجا عن حرم الهر يكون ذلك لجميع
 اهل السنة وما كان على حرم الهر فهو لارباب الهر
 لان ما لا يعرف له مالك يكون لصاحب الارض
 (كذا افاده)

مطلب
 مسئلة بين ارضين
 احدهما ارفع من
 الاخرى

فائدة المسئلة اذا كانت بين ارضين احدهما
 ارفع من الاخرى وعلى المسئلة اشجار لا يعرف غرسها
 ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسئلة
 كان القول فيها قول صاحب الارض العليا مع يمينه
 واذا كان القول في المسئلة قوله كانت الاشجار له
 ما لم يتم الاخر اليمنه ولن كانت الارض السفلى تحتاج
 في امتلاك الماء الى المسئلة كانت المسئلة وما عليها
 من الاشجار بينها (كذا في الخاتمة في باب المعاملة
 اخرى)

مطلب
 ما تحتاج اليه الارض
 في المعاملة

فائدة ما تحتاج اليه الارض في المعاملة فلا
 يخلو اما ان يكون عينا او عملا فان كان عينا فهو على
 رب الارض وان كان عملا فهو على العامل (كذا
 افاده في الخاتمة في باب المعاملة) وقال التنبه
 الذي يكون منه العرس والدعائم التي توضع في الكرم

والشوك الذي يوضع عليه كله على صاحب الأرض
وسائر العمل يكون على العامل

مسائل الشرب

قاعدة الماء لا يملك عندنا ملكاً لا إباحة فيه للغير
إن ينتفع منه إلا إذا أحرز في الأولي (كنا في الخانية
أول كتاب الشرب) قال والأصل في ذلك قوله
صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث في الماء والنار
والكلاء ولم يرد بذلك شركة الملك وإنما المراد به
الإباحة في الماء الذي لم يحرز نحو الماء في الحوض
والعيون والآبار والأنهار فلكل أحد أن يشرب منها
ويشقي دوابه وإن كان فيه انقطاع ذلك الماء ولا يسقي
أرضه ولا زوجه أما الماء المحرز في الأولي فإنه لا ينتفع
به إلا بأذن من أحزره فمن سبق لأخذ الماء في وعاء
يصير ملكاً له يملك تملكه كسائر أنواع التملك كهيئة
بيع ووصية وكنا الحشيش والكلاء إذا نبت في أرض
إنسان بغير إنبات يكون مباحاً لكل أحد أن يأخذه
إلا أنه لا يدخل الأرض إلا بأذن صاحبها بخلاف

الشجر اذا ثبت في ارض انسان بعير انبات فانه يكون
 لصاحب الأرض والشجر هو ماله ساق كالسوس
 والتوك والكلاء والمخيش مالا ساق له اذا ثبت
 ينسب على الأرض ومعنى الشركة في النار الشركة في
 الاصطلاء والاستضاء وليس له ان ياخذ منها الا ما
 لا قيمة له ولا يضر (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب

من كان له جرو معلوم
 من نهر

فائدة من كان له جزؤ معين من نهر بين قوم
 كدسه او عثره او اقل او اكثر فاخذ نصيبه من
 ذلك كان له ان يسوقه الى حيث شاء من الارضين
 وليس لشركائه في النهر عليه سبيل (كما في الحايه
 اول فصل الانهار) وقد صارت حادثة القوي واقفيت
 كذلك حيث كان لصاحب الشرب حصه معينة من
 المهر فانتبه في ذلك بعض فقهاء العصر والتبس الامر
 عليه بما وقع في عبارة المتون من قولهم وليس لاحد
 الشركاء ان يسوق شربه الى ارض له اخرى لا شرب
 لها فيه والفرق ظاهر بين المسالتين فان مسالة المتون
 فيما اذا لم يكن له في النهر حرو معلوم كدس مثلاً
 بل كان شربهم على احتياج الأرض ومسالتنا هذه فيما

حادثة

لولا المولى
 بها

لو كان للشريك جزؤ معين من النهر فافترقا وقد
سردناه عمارة الحامية من هذا المثل وهي قوله ولا يشبه
هذا وأشار إلى مسألة المتن المذكورة ما لو كان له
سد من ماء النهر أو عشرة أو أقل أو أكثر فاخذ نصيبه
من ذلك كأنه أن يسوقه إلى حيث شاء من الأرضين
ولو استغنى عنه لاسيل لشركائه عليه انتهى فلم يرده
ذلك إلا بعداً عن الصواب وتصباً فلا حول ولا قوة
إلا بالله العلي العظيم

مطلب
أحد الشركاء في النهر
إذا كان لا يحصون
يكون حصماً عن الرقعة

فائدة بعض أهل النهر الذين لا يحصون يكون
حصماً عن البقية (كذا أول فصل الأعمار من الخاتمة)
بيان نهر عظيم لأهل قرى لا يحصون ادعى قوم سوام
أن هذا النهر لقرى معلومة لا يحصى أهلها أيضاً وأقام
البينة على ما ادعى والمدعى عليهم لا يحصون أيضاً وفيهم
الكبير والصغير ولما حضر واحد منهم قال محمد إذا
كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد من
المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من
أن يكون نهر الجماعة ويصير لأهل تلك القرى خاصة
ومثله الطريق بخلاف ما إذا كان النهر لقوم يحصون

مجهوفين فإنه لا يقضى عليهم عند حضرة أحدكم وإنما
يقضى على من حضر منهم خاصة (كذا إقاده مبيع
الحل المذكور)

فوقاعدة القدم يترك على قدمه ولا يغير إلا بحجة
(كذا في الخانية في فصل الانهار) قلت ما لم يكن في
ذلك ضرر كما ذكره هو في الحل المذكور بعد هذا
الاصل وقصه بالوعة قديمة لرجل على نهر الشفة قال
ابوبكر البخاري لا عبرة للقدم والحديث في هذا ويؤمر
برفعها فان لم يرفع رفع الامر الى صاحب الحسبة ليأمره
بالرفع انتهى

فوقاعدة الجهالة في الشرب ومسيل الماء لا تمنع
صحة الدعوى والشهادة (كذا في فصل الانهار من
الخانية) ببيان رجل ادعى شرب يوم من نهر معلوم في
كل شهر واقام البينة على ذلك صححت دعواه وتسمع
الشهادة ويحكم بها ومثل ذلك مسيل الماء لان الجهالة
في مثل ذلك لا تمنع من صحة الدعوى والشهادة
(كذا في الحل المذكور)

فوقاعدة مسيل الماء على الجار متى كان قديما بقي

مطلب

للقدم يترك على قدمه

مطلب

الجهالة في الشرب
والمسيل لا تمنع صحة
الدعوى والشهادة

مطلب

مسيل الماء على الجار
اذا كان قديما

على حاله سواء كان على عامر او خراب (كذا في الخاتمة)
من اخر الشرب) فلو اشترى رجل خربة عليها مجرى
ماء الجار قبل او الثلج ولذا اعمارها وطلب تحويل
مسيل الجار ان كان المسيل قديماً فليس له مطالبة
بذلك ولا تحويله وكذلك لو كان موقع المسيل عامراً
ولراد ان يرفع بناء فليس له ان يكلف الجار تحويل
مسيله والدار على القدم ولما ان لم يكن قديماً فله
مطالبة الجار بتحويله على كلا الوجهين

مطلب
حق الموصى له يسقط
بالاسقاط

فائدة: حق الموصى له يسقط بالاسقاط (كذا)
او اخر شرب (خاتمة) قال وذكر الشيخ الامام المعروف
بخواجه زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
القسمه غير متأكد يحمل القنوط بالاسقاط فلو
اوصى رجل لآخر بثلث ماله ومات فصالح الوارث
الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح (كذا)
(افاده)

مطلب
الاعارة غير لازمة

فائدة: الاعارة غير لازمة (كذا ذكره في الخاتمة)
من المحل المذكور) قال حائط بين اثنين رفعه
احدهما باذن الآخر من ماله على ان يعيره شريكه

مجرى ياء في داره ليجري مائه فيه ففعل وإعارة المجرى
ثم بدا له ان يجمعه من المجرى كان له ذلك لان الطرية
غير لازمة الا ان صاحب الدار الذي منع المجرى يغرم
لباقى الحائط نصف ما اتفق في بناء الحائط (كذا افاده
في الحل المذكور)

فوفائدة: اذا مر النهر في ارض رجل كان له ان
يغرس حافيه (كذا في الخاتمة آخر الشرب) ثم عله
فقال لان في ذلك احكام حافيه

مطلب

له ان يغرس حافيه
نهر في ارضه

فوفائدة: اصلاح المسيل والمجرى لا يجر عليه
المالك (كذا آخر شرب الخاتمة) ونص رجل له مجرى
ماء في دار رجل فخرّب المجرى فاخذ صاحب الدار
صاحب المجرى باصلاحه قال ابو نصر لا يجر صاحب
المجرى على اصلاحه قال وهذا كرجل له مسيل ماء
على سطح رجل فخرّب السطح لم يكن لصاحب السطح
ان ياخذ صاحب المسيل باصلاح سطحه فكذلك
هنا . انتهى

مطلب

لا يجر المالك على
اصلاح المسيل والمجرى

فوفائدة: اصلاح النهر على ملاكه (كذا آخر شرب
الخاتمة) ونصه وان كان النهر ملكا لصاحبه اخذ

مطلب

اصلاح النهر على ملاكه

باصلاحه قال ابو الليث وقد قال بعضهم ان اصلاح
النهر يكون على صاحب المجرى وليس هذا كالسطح
يكون على صاحب السطح لان الماء الذي في النهر يكون
ملكه وحقه وهو الذي يستعمل النهر فكان اصلاحه
عليه ومكنا عن ابي بكر البلخي وهو المختار انتهى *
قلت . مراده بقوله وليس هذا كالسطح المسألة التي
مرت قبل هذه

مطلب

اصلاح النهر العظيم
الذي لا يدخل فيه
المقام على بيت المال

﴿فائدة﴾ النهر العظيم الذي لا يدخل في المقام
اصلاحه على بيت المال والنهر العظيم الذي يدخل
في المقام اصلاحه وكريه على اهله واذا امتنعوا من
ذلك اجبرهم على ذلك الامام والنهر الخاص كرية
واصلاحه على اهله واذا امتنع من اهله احد عن كرية
لا يجبر على ذلك واختلفت الرواية والاقوال في حد
النهر الخاص ف قيل للعترة فا دونها وقيل ما شرت
منه قرية واحدة وقيل لما دون الاربعين وقيل لما
دون المائة وقيل لما دون الالف واصح ما قيل فيه انه
يفوز لراي المجتهد حتى يختار ابي القول شاء وعلى
هذا تترتب الشفعة ايضاً لانها في الخاص من الشرب

يُجْتَنَبُ لَا فِي الْعَامِ (كَذَا فِي الْخَائِيَةِ مِنْ فَصْلِ فِي كَرِي
الْأَنْهَارِ)

﴿فَوَائِدُ﴾ مَوْتُهُ كَرِي فِي النِّهْرِ الْخَاصِّ عَلَى مَلَأَ كَو
بِحَصَصِ الشَّرْبِ وَالْأَرْضِ لَيْسَتْ عَلَى أَهْلِ الشَّعَةِ
(كَذَا فِي الْخَائِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْمَذْكُورِ) وَبِنَاءِ عَلَيْهِ إِذَا
مَرَّ النِّهْرُ الْخَاصُّ فِي أَرْضٍ مَمْلُوكَةٍ لِقَوْمٍ وَلَيْسَ لَهُمْ حَقٌّ
شَرْبِ أَرْضِهِمْ وَلَا حَصَّةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْهُ سِوَى حَقِّ الشَّعَةِ
وَأَحْتَاجُ ذَلِكَ الْبَهْرَ إِلَى الْكَرِيِّ فَمَوْتُهُ كَرِي عَلَى أَصْحَابِهِ
عَلَى قَدْرِ حَصَصِ الشَّرْبِ وَالْأَرْضِ وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ
الْأَرْضِ الَّتِي مَرَّ فِيهَا النِّهْرُ شَيْءٌ لِأَنَّ الْمَوْتَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ
وَهَوْلًا لَيْسَ لَهُمْ إِلَّا حَقُّ الشَّعَةِ وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ
الشَّعَةِ مَوْتُهُ وَعَلَى ذَلِكَ فِي الْخَائِيَةِ بِأَنَّهُمْ لَا يَحْصُونَ

مطلب

مَوْتُهُ كَرِي الْبَهْرُ
الْخَاصُّ عَلَى مَلَأَ

﴿مَسَائِلُ أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ﴾

﴿فَوَائِدُ﴾ بِحَرَمِ الْعَيْنِ خِصْمَانَهُ ذِرَاعٍ وَحَرَمِ يَدِ
الْعَطَنِ أَرْبَعُونَ ذِرَاعًا وَحَرَمِ يَدِ النَّاسِخِ سِتُونَ ذِرَاعًا
هَذَا نَصُّ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ كَمَا رَوَاهُ الزَّهْرِيُّ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (كَذَا فِي الْخَائِيَةِ فِي

مطلب

فِي حَرَمِ الْبَهْرِ وَحَرَمِ
الْعَيْنِ

فصل الموات) وهل ما ذكر من الاذرع في البكل من كل الجوانب او من كل جانب والصحيح انه من كل جانب على ما عين في نص الحديث الشريف فاذا حضر آخر بيرا في حرم الاول فله ان يكسبه وكذلك اذا بنى فيه فله ان يمنعه كما اذا زرع ايضا (كذا افاده في الهل المذكور) وبير العطن الذي ينترج منه الماء باليد وبير الناضح هو الذي ينترج منه الماء بالبعير (كذا في شرح الكنز للعيني) وذكر ايضا ان للذراع ست قبضات

مطلب
حرم القاء غير مقدر
بالاذرع بل مقدر ما
يصلح

فائدة (حرم القناء غير مقدر بالاذرع بل بقدر ما يصلح) كذا في متن الكنز والحاشية وقيل اذا ظهرت على وجه الارض تعتبر عينا فواره (كذا في الحاشية والعيني) وافاد ايضا في شرح الكنز انه حرم التجر في ارض الموات خمسة اذرع والظاهر من كل جهة

مطلب
لا يضمن بالسقي
المعتاد ما تلف من
زراع غيره

فائدة (لا يضمن بالسقي المعتاد اذا تلف زرع غيره) كذا افاده في الحاشية في فصل في ضمان ما يتولد من المباح) وذكر تفصيل ما اذا جرى الماء بسبب على

أرض المساقى أو بسبب حجر في أرضه ومسالة أحرأق
أرضه وتجاوز النار إلى أرض جاره فإن أردت
الوقوف على ذلك فأرجع إلى المحل المذكور من
الحاية

مطلب

الجهل طر في صل
ما صد سوق مائه
ألى ارضه

فائدة: الجهل عذر في ضمان ما فسد بسوق مائه
إلى أرضه (كذا في المحل المذكور من الحاية) وبأنه
رجل ساق الماء في الهرا إلى أرضه ليستقي زرعه وفي
الهرا فوهات على أراضي غيره غير مسدودة فدخل
الماء منها وفسد زرعا أو كرابا وهو لا يعلم بانفتاح
العوايق قالوا لا يضمن بخلاف ما إذا كان عالما بأنها
مفتوحة فانه يضمن

مطلب

إذا اجمع الماتر
بـ الماتر
ن

قاعدة: إذا اجمع الماتر والمسبب قدم المباشر
في الصل (كذا في المحل المذكور من الحاية آخر
الباب) وبأنه رجل حفر بيرا في طريق المسلمين فالتقى
فيه رجل آخر فقتله فالصل على الماتر ولو وقع فيه
امساك كان الصل على الحافر

قاعدة: كل مسبب لم يطرأ عليه مباشر كان
علمه الضمان (كذا في الحاية آخر الباب المذكور)

بأنه رجل رش الماء في طريق المسلمين ولم يدع مراً
فعطب بذلك أسنان كاتب ضمانه على الرأش لأنه
مسبب ولم يطرأ عليه ما شذلان ما فعله مباح والمباح
مقيد بالسلامة (كذا في الحل المذكور)

مسائل الاشارة

مطلب
اذا تحلل الحمر في
طرف طار الحل
والطرف مطلقاً

فائدة إذا تحلل الحمر في ظرف طهر الحل
والظرف مطلقاً (كذا في أول كتاب الاشارة من
الحانية) ونجست الاطلاق صورته الأولى كونه انحل
ملاً الظرف والباية ان يكون انتقص الحمر قبل ان
يحل ثم لما وصل الى الصف مثلاً تحلل قمل او
الليث والصدرة التهيد يطهر ايضاً قال فاخيفان
وعليهما التمس

مطلب
مع ما يحتمل ان يكون
مع ما يحتمل من تحذه
مع ما لا يجوز

فائدة مع ما يحتمل ان يكون سبباً للعصية
وغيرها من تحذه سبباً لما يجوز (كذا في الحانية في كتاب
الاشربة) بيانه رجل عنده عنب قباهه من تحذه
خراً يجوز هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وعند الصحابين يكره بيعه من يعلم انه يحذه خراً

من مخرج القلب من هذه الطريق
من هذا المخرج ويخرج الاولي من مخرج
والثاني من مخرج آخر وهو في ذلك عدم البيع
من مخرج القلب من المخرج الثاني وهو في مخرج
لما في المعصية من هذا عند الامام الثاني
بالجواز ولما عندنا في الكراهة من هذا عند
يكون في المخرج الثاني في المخرج وعند الامام اما كان
المبيع محبلاً للطاعة والمعصية او الاباحة مطلقاً
فخص من المعصية بترجيح بلا مخرج سوى سوء الظن
وسوء الظن لا يصلح علينا هذا الذي جعل المحال
ولم يرض حال العلم ايضاً بان علينا علينا ان هذا
المشتري يتخذ القلب غيراً قولاً واحداً والباقي قصده
التمن لا الخمر فاذا عليه نعم لو تنزه لا شك في حسن
صنيعه وحجازه الافضلية

وقاعدة لا يجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً (كذا في
اشربة الخانية) والمراد بالاطلاق ولو قيل الطين بان
ياخذ الخمر فيبيل بها الطين غتته او لا خرافتها مثلاً
كالزيت اي سواء كان الانتفاع كثيراً او جزيئياً جزيئياً

أولا بها او ثمنها ومثل ذلك ما يصطفون عليه في عصرنا
 من اذخال ذلك في دهن البستاني وغيره من
 الكرواسي والكماسي واخشاب الاسلحة فانه لا يجوز لانه
 المذموم وقد قال علي بن ابي طالب عليه السلام ان العنق
 نعم شرب الخمر حرم فيها والاشباع بها الكفار و
 الحديث في اشربة الخاية (ثم ان الذي يدخل هذه
 الاشياء للمسروقة ليس الخمر وانما خلاصتها فله حكمها
 في ذلك بل يقع ما عرفت اهل العصر ايضا من
 اذخال هذه الاشياء في دهن البستاني وغيره من
 ذلك باسماء جديدة منها ماء الملك ومنها الف وجزءونها
 البرد والمسكر وما يكثر نوعه والبعض يستعمل
 في ذلك في دهن البستاني وغيره من
 حتى انهم يسمون هذه الاشياء باسماء جديدة
 وفي مناديل اليد والنساء لرؤسهن وشعورهن والبعض
 قفر يستعمل ذلك في حوائجهم وربما يصلي اماما في
 بعض الاحيان وجميعه سرى هذه البلدان من التفرغ
 وحب اهل العصر فليدعم في حركتهم وسكنهم ولو
 في الخاسات وقلة النسيب والاشياء الى الامور الدينية

ادخل الخمر
 دهن
 ونحوها

علامة الخمر
 حكمها

ما عرفت اهل العصر
 بالطلب الى دهن
 البستاني وغيره

مطلب
كل ما كحل الحلال

والجواب ولا قوة الا بالله العلي العظيم
﴿فائدة﴾ كل ما كحل لحمه ابنه حلال (كذا في
الخاتمة في كتاب الاشارة) وابن الرماك كذلك في
قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ويكره في قول
ابي حنيفة رحمه الله تعالى واختلفوا في الكرامة هل هي
تحريمية او تنزيهية وذكر شمس الائمة المرحومي التماسيح
وعامة المتأخرين قالوا بكمرة التحريم الا انه لا يجد
وان زال عقله بذلك كما لو تناول البع وزال عقله
يجرم ذلك ولا يجد فيه (كذا افاده في الحل المذكور
من الخاتمة)

مطلب
في حد الشرب

﴿فائدة﴾ حد الشرب ثمانون سوطاً للحر وللعبد
النصف (كذا في الخاتمة اول فصل حد الشرب) ثم
قال وسال عن زمان الشرب حتى يعلم انه لم يتقدم
الهد فانه لو مضى شهر من وقت الشرب لا تقبل
الشهادة على الشرب الا اذا اتوا يوم من مكان بعيد فان
ثمة تقدم الهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة
(كذا افاده)

مطلب
اقرار السكران بالحدود الحاصلة لله تعالى
الحال ما حل

﴿فائدة﴾ اقرار السكران بالحدود الحاصلة لله تعالى

باطل (كذا في الحل المذكور من الخالية) فإذا أقر
السكران أنه سكر من التمر لا يصح أقواره وإن
وجدت منه رائحة الخمر وتكلم في السكران وأصح
ما قيل فيه أنه إذا كان كلامه مختلطاً لا يستقيم
مطلقاً لا جواً ولا ابتداءً وبواقف المشايخ (كذا في
الحل المذكور)

مطلب
لا يجحد الآخر

هو قاعدة لا يجحد الآخر (كذا في الحل المذكور)
قال سواء شهد عليه اليهود أو أشار هو بإشارته معصودة
لأنها تكون أقراراً منه في المعاملات لا في الحد لأن الحد
لا ينتب بالتهيمات

مطلب
من ارتكب ما لا حد
فيه يعز

هو قاعدة كل من ارتكب معصية لا يجب فيها الحد
يعز (كذا في الحل المذكور) وحد جماعة من
يعزرون كمن يجلس مجلس التمر ومن يوجد في بيته
الخمر ومن يوجد معه ركة من خمر ومن ينظر في
رمضان وهو متيم والمسلم الذي يبيع الخمر أو يأكل
الربا ولا يرجع فانهم يعزرون كلهم ويحبسون وكذا
المغني والغنيث والثمة يعزرون ويحبسون وكذا المسلم
إذا شتم ذمياً يعزر لأنه ارتكب معصية لم يجب فيها الحد

(كذا إقاده في المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ يقام على الذي كل حد إلا حد الشرب

(كذا في الخاتمة آخر الباب) قال وهذا قول أبي

يوسف وقال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى لا

يقام على الذي إلا حد الفذف ولم يرجح إلا أنه قدم

قول أبي يوسف كما رأيت

﴿قاعدة﴾ حكم السكران من حرام عندنا كالصاحي

الآ في سح الردة والإقرار بالحد الحالص والأشهاد

على شهادته ومروج الصغير والصغيرة باقل من مهر

المتل أو باكثر والوكيل بالاطلاقي والوكيل بالبيع

وغصبة من صاح ورده عليه هو سكران (كذا في

الاستباه من احكام السكران) والسكران من البغ

أو ابن الرماك لا تنفذ تصرفاته بلا تفصيل وهو الصحيح

(كذا ذكره في الخاتمة في تصرفات السكران)

والسكران من إلتزمه غير الخمر فتصرفاته تدور مع

وجوب الحد فمن قال يقال بان تصرفاته نافذة ومن

قال بعدمه قال لا تنفذ تصرفاته (كذا إقاده في

الخاتمة من المحل المذكور)

مطلب
يقام الحد على الذي
الإحد الشرب

مطلب
حكم السكران من حرام
كالصاحي الآ في سح

مسائل الغصب

مطلب

لا يضمن الراعي بدخ
شاة لا ترحى حياها

﴿فائدة﴾ لا يضمن الراعي إذا ذبح شاة لا ترحى
حياها (كذا في غصب الخالية) بخلاف الاجبي إذا
رأى شاة انسان قد اشرفت على الهلاك فانه يكون
ضامنا لانه غير مأمور بالمحفظ ثم قال وفي التنازل
لا يضمن استحصانا لانه مانعون دلالة (كذا افاده)

مطلب

اعادة القطعة الى محلها
فكل التحول راسخ
الضمان

﴿فائدة﴾ اعادة القطعة الى محلها قبل التحول اذا
كان التنازل للرد على صاحبها براءة عن الضمان
(كذا في غصب الخالية) ويانه رجل وجد لقطعة في
محل فاخذها ليعرفها ثم بدا له فردها لمحلها قبل ان
يشعمل فهلكت لا يكون ضامنا بخلاف ما لو ردها بعد
التحول او كان اخذها اياها لا لردها على صاحبها
ثم ردها الى محلها فهلكت فانه يكون ضامنا (كذا
افاده)

مطلب

لا ضمان على الساعي فيما
كان فيه صادقا
مطلما

﴿قاعدة﴾ لا ضمان على الساعي فيما كان فيه
صادقا متظلم (كذا في غصب الخالية) اما اذا كان
كاذبا في قوله او صادقا ليس بتظلم فانه يكون

ضامنا بسعيه .

﴿فائدة﴾ تمزيق الصك او دفتر الحساب يوجب الضمان (كذا في غصب الخائنة) قال نكلموا فيما يجب على من خرق صكاً او دفتر حساب واصح ما قيل في ذلك انه يضمن قيمة ذلك مكتوفاً (كذا افاده)

﴿فائدة﴾ بناء الحائط من تراب ارض الغصب يبقى حين الرد (كذا في غصب الخائنة) يئانه رجل غصب ارض السطن وبقي حولها من تراب ارض الغصب ورد الحاكم المصوب على من غصب منه فاراد الغاصب ما صرفه على الحوائط ليس له شيء قال لان الحوائط اذا هدمت لا يكون هناك الا تراب والتراب من ارض الغصب

﴿فائدة﴾ الغاصب اذا وضع المصوب بين يدي المصوب منه برئ (كذا في الخائنة من الغصب) قال ومثله المودع اذا وضع الوديعة بين يدي المودع برئ بخلاف الدين فانه لا يبرأ الا اذا وضعه في يده او في حجره فانه يبرأ فلو رماه بعد ذلك وهلك هلك على الدائم

مطلب

تمزيق الصك او دفتر الحساب يوجب الضمان

مطلب

بما الحائط من تراب الغصب يبقى حين الرد

مطلب

الغاصب اذا وضع المصوب بين يدي المصوب منه

مطلب
إبلاع مال الغير
بوجب الضمان في
الحال

﴿فائدة﴾ إبلاع مال الغير يوجب الضمان في
الحال ولا ينتظر الخروج فيها لا بتغيير (كذا في غصب
الحانية) ثم قال هذا إذا كان حياً وإن مات فإن ترك
مالاً يعطى الضمان من تركه وإن لم يدع مالاً تشق
بطنه ويخرج منها ما اجتمع

مطلب
إذا اجتمع منها

﴿فائدة﴾ إذا اجتمع مسبين حال فيدر ففتح
باب فالضمان على فاتح الباب (كذا في غصب الحانية)
سائر رجل له فرس مقيد في مربط له باب فجاء رجلان
حل أحدهما القيد والآخر فتح الباب فالضمان على فاتح
الباب وهكنا في سائر الحيوانات سوى إلآدمي
العاقل فإنه لا ضمان على واحد منها قالوا لأن إلآدمي
له عزم بخلاف الحيوان وإنما قيدنا بالعاقل لأن
المجنون حكمة حكم الحيوان فيضمن فاتح الباب إذا حل
رجل قيد عبد مجنون وأخر فتح الباب فذهب العبد
أو أثلف نفسه

مطلب
نذر العاصب في
أرض العاصب

﴿فائدة﴾ بذر العاصب في أرض العاصب قبل
الثبات يوجب التحجير للمالك بين أن يضمن ما زاد
البذر في أرضه وبين تركه حتى يثبت ثم يقول

فَقَبْلُ أَقْلَعِ زَرْعِكَ (كَمَا ذَكَرَهُ فِي
الْحَامَةِ)

﴿فَوَافِدُ﴾ لا ضمان في إشلاء الكلب ونحوه (كنا

اول فصل فيما لا يضمن برسالة الدابة من الخانية)

بیانہ رجل عندہ کلب فاشلاہ علی آخر فمزق ثوبہ او

جرحہ لا یكون ضامنا عند ابي حنیفہ رحمہ اللہ تعالیٰ

وعدد أبي يوسف يضمن والاتلاء تخريض الكلب

وَأَغْرَاهُ عَلَى رَجُلٍ وَتَسْلِيطِهِ عَلَيْهِ قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ

وَأَسْلَيْتُ الْكَلْبَ عَلَى الصَّيْدِ أَخْرَجْتَهُ وَزَنَا وَمَعْنَى وَعَلَيْهِ

قول الشاعر

(انہا ابھرو فاعلی کلہ علیہا مفعولین یعنی توکل)

وفي جناية البهائم تفصيل هذه المسألة وإن القوي على

قول ابي يوسف فارح الى ذلك

﴿قاعدة﴾: القاء الموم يوجب الضمان كنفاني

الحل المذكور من الخاية (يانه رجل النى عقربا اوه

حجة اوزبوراً وما شبه ذلك على حيوان و انسان

فانلفته يكون الذي التى ضامنا ومثله لوالتى ذلك فى

طريق المسلمين قتل به انسان قبل ان يتحول ذلك

طاب

؟ ھمان ۾ ۽ اشارہ

للكلب وحيد

طلب

الحل: المطلوب موجب

الصمان

الشيء الملقى عن محله فان تحول بان كنت جية فمشت
ثم اتلفت بعد ذلك فانه لا يضمن ومثله صاحب الكلب
المعقور اذا اتلف حيوانا او انسانا دخل دار صاحبه
مطلقا باذن او بلا اذن فانه لا يضمن وكذلك صاحب
الهرة اذا اكلت دجاجة جاره لا ضمان عليه

مطلب

اتلف الحيوان حيوانا
في المرامي المباحة
لا ضمان فيه

فائدة في اتلاف الحيوان حيوانا في المرامي المباحة
لا ضمان فيه (كنا في الخانية من المحل المذكور) كالو
كلب لثيرة خيول او بقرة في المرمى فعض احدهما او
ضرب برجله فالتلف جبران آخر لا ضمان على صاحبه
بجلافة المحل المملوك فان الضمان على غير المالك كان
يكون لرجل مربوط فيجي آخر وربط دابة عند دابة
المالك فالتلف دابة المالك دابة الآخر فلا ضمان
وفي العكس يضمن (كنا اتلفه)

مطلب

تلف انسان موضوع
بمحل لا ضمان على صاحبه

قاعدة في كل موضوع بحق اذا عطب به انسان
فلا ضمان على واضعه (كنا في الخانية في فصل فيما
يضمن بالدار وما لا يضمن كميانه رجل وضع جرة على
حائط فوقعت على انسان كان هدر الان وضعه

بحق

مطلب

ما طار من دق
العالم فهو كجابه
يده لامن تصد

قاعدة ما طار من دق العامل وضربه فهو كجابه
يده لامن تصد (كذا في فصل ما يصن من الخاية)
بيانه حياجه اخرج الصخر من النار وطرقه فتناثرت
قطعة فقتلت او احرق ثوبا كان دية ما قتلت على
عاقلة وضمان ما تلف من المال في ماله وقس عليه
الحجار والكسار وما اتسبها . قلت . وما يخرج على هذه
القاعدة الحجارون الذين يقطعون الصخر بواسطة البارود
يضعونه في الصخرة بعد ثقبها ثم يجعلون فيه فتيلاً
ويشعلون ذلك فيشعل البارود ويفرق اجزاء الصخر
فترتفع في الهواء وتقع فيحصل بسبب وقوعها تلف انسان
او بيتان وقد صارت حادثة القتل فخرجتها على فرع
المداد المذكور هنا وافتيت بالضمان ويشهد لذلك ما
قاله في الخاية وفي اكثر الكتب قبله احرق حصانه
فقتلت النار الى ارض جاره فقد قالوا ان كان يعلم
ان النار تصعد الى ارض الجار يكون ضامناً وهذا
الحجار يعلم بلا شك ان ما يتطاير من الاحجار يقع على
الجيران فيكون ضامناً كما اتلفه

(حادثة القتل لولانا)
(المؤلف)

مطلب

لا يصح الامر بالامر
الا في خمسة

قاعدة الامر لا يصح بالامر الا في خمسة

الاولى اذا كان الامر سلطانا . الثانية اذا كان مولى .
الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير . الرابعة اذا كان
صيباً . الخامسة اذا امره في حائط الغيران بحفر باب .
وزيدت سادسة في بعض النسخ وفي اذا كان اباً (كذا
في اول النصب من الاشياء)

مطلب
صان الفرس قائماً

﴿فائدة﴾ ضمان العراس قائماً ان تقوم الارض به
وخالية عنه فما بينها قيمته (كذا في الخافية في فصل فيما
يضمن بالنار وما لا يضمن) بيانه رجل قطع اشجار
كرم لانسان كان عليه قيمتها وطريق معرفة ذلك ان
تقوم الارض مغروسة وغير مغروسة فالفرق بينها يكون
قيمة الاشجار (كذا افاده)

مطلب
ضمان مالا قيمة
من الفاكة

﴿فائدة﴾ ضمان مالا قيمة له من الفاكة اذا اتلفه
انسان ان تقوم الشجرة مثمرة وغير مثمرة فالفرق بينها
ثمناً (كذا في الهل المذكور من الخافية) بيانه رجل
اتلف لاخر حمل جوز اول بدوه فان قوم ذلك لم تكن
له قيمة فالطريق ان تقوم تلك الشجرة مثمرة وغير مثمرة
فالفرق بينها قيمة الثمرة وقس عليه بقية الفاكة ومثل
ذلك لو قطع اغصان شجرة فاذا قومت لم يكن لها قيمة

من قوما ان هم تلك الشبهة في الزمان
الاختصاص ويبدوها فما يوجد من الفرق يكون قيمة تلك
الاعتناء (في الزمان المذكور)

قاعدة (١) اثبات السبب الحادث للفصل
احدى اليقين على الاخرى (كذا في الزمان في الفصل
هنا يضمن بالقرار وما لا يضمن) يانه رجل غصب
دابة آخر فاقام للمالك اليقينة انها ماتت عند الغاصب
واقام الغاصب اليقينة انه قد رد معلومات عند صاحبها
ترجح يقينة صاحبها لانها اثبتت سببا حادقا للضمان
فيجعل كانه رد هاهنا ليعطى له كذا الجاهل في
الحل المذكور)

قاعدة (٢) غاصب المناصب اذا استهلك ما غصب
او ملك عنده وادى الى الغاصب الاول قيمته برئ عن
الضمان (كذا في الفصل المذكور من الخاتمة) ثم هان
وعند ابي يوسف لا يبرأ ولو رد عين المصنوب عليه
برئ عن الكل ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ
القيمة من الثاني لم يصح اقراره على المصنوب منه وانه
ان يضمن غصب الغاصب الا ان يقيم غاصب

مطلب

اثبات السبب
الحادث للضمان يرجح
اليقين اليقين

مطلب

برأ غاصب الغاصب
بإدائه قيمة ما استهلكه
الى الغاصب الاول

الناصب البينة على المدفع (كذا الفقرة في النصل المذكور)

مطلب
اللاف آية المدفع
للم

وقاعدة (اللاف آية المدفع للمسلم مضمومة إلى لاف كسرهما باء لا يطمح كذا في الحاشية) النصل المذكور

مطلب
خصومة الذي
الاحرة الذي
خصومة المسلم

وقاعدة (خصومة الذي في الآخرة أشد من خصومة المسلم) (كذا في فصل في براءة الناصب) قال لان الذي لا يطمح ثواب طاعة المسلم لا يطمح من اجل الثواب ولا وجه لان يوضع على المسلم من وبال كره فتشدد خصومته ثم قال ومن هنا قالوا خصومة الدابة اشد من خصومة ملاذي على لا يطمح

مطلب
انذار الابرار من
العين او من دعواها
باطل

وقاعدة (ابناء الابرار من العين او من دعواها) او عن الخصومة فيها باطل (كذا في النصل المذكور من الحاشية ومثله في البحر من فصل صلح الورثة) يباه رجل خاص رجلاً في دار وقال للدعي عليه ابرأ بك عن هذه الدار او عن خصومي في هذه الدار او عن دعوي في هذه الدار جميع ذلك باطل وله ان يخاصه فيهم

ويأخذ الدار ولو قال برئت من هذه الدار
قال برئت من دعواي في هذه الدار مع ذلك ولا تخفى
لها فيها ولو أجمع المذهب لا تخفى ولو قال أنا بريء من هذا
العبد أو قال خرجت من هذا العبد ليس له أن يدعي
بعد ذلك لأنه أخبر عن البراءة في الدعوى
الاول فقد صرح بالبراءة عن الدين أو عن الدعوى
في الدعوى الثانية وذلك باطل (كذا إفاده في الخاتمة)
وفائدة البراءة عن الدين لا تنوقف معها حكماً
على علم البريء (كذا في الخاتمة من النصل المذكور)
بيانه رجل قال لا آخر بريء من كل شيء لا تخفى
ولم يراه كان صاحب الحق عالماً بما عليه برئ المدينون
حكماً ودبانه وإن لم يكن عالماً ببراً في الحكم ولا ببراً
دبانه في قول محمد وقال أبو يوسف ببراً وعليه
التقوى لأن البراءة استقاط والجماعة لا تمنع صحة
الاستقاط (كذا إفاده)

مطلب
البراءة عن الدين
لا تنوقف على علم
الدعوى

وفائدة التحليل المقيد بدار أو زمان يثبت
جميعها (كذا في الخاتمة قيل كتاب الهبة) وبيانه رجل
قال لا آخر جعلتك في حل في الدنيا مالي عليك لو

مطلب
التحليل المقيد بدار
أو زمان يثبت في
جميعها

قال في جل في ساعة صار في جل في الدارين الدنيا
والآخرة وفي الساعات كلها

﴿قاعدة﴾ الإباحة للمجهول جائزة (كذا إقاده في
الحل المذكور من الخانية) يئنه رجل قال كل إنسان
تناول من مالي فهو له حلال قال محمد بن سلمة رحمه
الله تعالى لا يجوز ومن تناول ضمن لانه إبراء والإبراء
للمجهول باطل وقال أبو نصر محمد بن سلام رحمه الله
﴿قاعدة﴾ الإباحة للمجهول جائزة قال
في الخانية والتتوي على قطب أبي نصر

﴿قاعدة﴾ كل إعطاء وقع بلفظ المنحة فإن كان
ذلك المعطى ما يتنفع به قائم العين كدار وكساء وشاة
وهو عارية وإن كانت ما يتنفع به بالتلاف عينه
كالدرام والطعام واللبن فهو قرض في ظاهر الرواية
وفي النوادر يكون هبة (كذا في الخانية أول كتاب
الهبة)

﴿مسائل الهبة﴾

﴿قاعدة﴾ كل من سيب دابة لعله فإخذها

السلطان وتعامدهما كان لصاحبهما ان يستردهما بعد ذلك
الأ أن يقول الذي سبها حين تسميها من شاه
فليأخذها فحينئذ تكون الذابة لمن تعامدها (كنا في
في الخانية من كتاب الهبة)

مطلب

المزاح في الهبة جدادها
الصل النبض

قاعدة المزاح في الهبة اذا ائصل النبض جد
(كنا في هبة الخانية) قال رجل قال لاخر هب هذا
الشيء مزاحاً فقال وهبت وسلم قال ابو نصر رحمه
الله تعالى يجوز ذلك

مطلب

الهبة مع الخطر لا تصح

قاعدة الهبة مع الخطر لا تصح (كنا في هبة
الخانية) ايانه رجل ضبع لؤلؤة فوهبها لإخر وسلطه
على طلبها وقبضها مني وجدها يكون ذلك فاسداً لانه
هبة مع الخطر

مطلب

شرط الخيار صحيح في
العقود اللازمة

قاعدة شرط الخيار صحيح في العقود اللازمة
(كنا في هبة الخانية) فلو وهب شيئاً على ان الواهب
ما خيار ثلاثة ايام صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة
عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار

مطلب

هبة العدم لا تصح

قاعدة هبة العدم لا تصح (كنا في هبة الخانية)
ايانه رجل وهب لآخر ما في بطن غنمه أو فرسه أو

جاريته ظهره بقضه اذا وضعت لا يصح وان قضى بعد
الوضع لانها مية معدم

وفائدة مية الدين من عليه الدين تصح بلا
قبول (كذا في مية الحائية والتتوير) قال في الحائية
هذا على ما في أكثر الكتب وهو اختيار شمس الائمة
الحلواني وقال شمس الائمة السرخسي لا تصح بلا قبول
وعن ابي يوسف كذلك الآن الاول عليه الأكثر

وفائدة مية ما يقسم من المشاع لا تجوز مطلقا (كذا
في مية المشاع من الحائية) سواء كانت من شربة
او اجسي كاللوز والاراضي والمكيل والموزون ومية
ذلك من اثنين يجوز عندهما لا عنده

وفائدة مية ما لا يقسم من المشاع جائز مطلقا كذا
في المحل المذكور من الحائية) اسمه من الشريك وغيره
كالعبد والداية والثوب والحمام
وفائدة مية من الدار من اثنين مشاعا جائز (كذا في
المحل المذكور من الحائية) قال عند الامام وعند صاحبه
بمخلاف المية من اثنين فانها تصح عندهما لا عنده كما مر
انها

مطلب
مية الدين من عليه
الدين

مطلب
مية ما يقسم من المشاع

مطلب
مية ما لا يقسم من
المشاع
مطلب
من الدار من اثنين
معا

﴿فائدة﴾ الهبة الفاسدة مضمونة (كذا في الحل
المذكور من الخاية) قال رجل دفع درهمين الى رجل
وقال احدهما هبة لك والاخر امانة فهلكا جميعاً ضمن
درهما وهو في الآخر امين ولما ضمن لان قبضه بهبة
فاسدة وهذا نص انها تكون مضمونة انتهى

مطلب
الهبة الفاسدة مضمونة

﴿فائدة﴾ هبة المشغول لا تصح بخلاف الشاغل (كذا
في الخاية من الحل المذكور) قال رجل وهب داراً
لرجل وسلم فيها متاع الواهب لا يجوز لان الموهوب
مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع دون الدار جاز
لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل

مطلب
هبة المشغول لا تصح
بعلام الشاغل

﴿فائدة﴾ هبة المتصل بغير الهبة اتصال خلقة مع
امكان الفصل لا تجوز (كذا في الخاية من الحل
المذكور) كما لو وهب ارضاً فيها زرع او نخل بدون
الزرع والنخل او نخلاً عليها ثمر بدون او وهب النخل
بدون الارض او الزرع بدونها او الثمر بدون النخل
لا تجوز الهبة في جميعها لان الموهوب متصل بغير الهبة
اتصال خلقة مع امكان الفلح والنصل فقبض احدهما
بدون الآخر غير ممكن في حال الاتصال فيكون بمنزلة

مطلب
هبة المتصل بغير الهبة

المشاع الذي يحمل النسبة (كذا افاده)

مطلب

الامر قبض الموهوب
العائب قبض

فائدة في القبض في الموهوب العائب عن الواهب
الامر قبضه (كذا في الحل المذكور من الحانية) يانه
رجل وهب آخر دابة غائبة عن حضرة الواهب
والموهوب له بان وهبه في المهر وكنت الدابة في
القرية قبض الموهوب له تلك الدابة ان بامره
الواهب قبضها وعند أبي يوسف لا يكون قبضاً حتى
يلتزمها الموهوب له ويؤملها عن محلها ان كان الموهوب
ما يجول (كذا افاده)

مطلب

التحلية بين الهبة
والموهوب له

فائدة في التحلية بين الهبة والموهوب له تركه
وقوله قبضه (كذا في الحانية من الحل المذكور وهو
هبة المشاع)

مطلب

الشيوع الطارئ في
الهبة لا يبطلها

فائدة في الشيوع الطارئ في الهبة لا يبطلها (كذا
فيمن التنوير) يانه رجل وهب داراً ثم رجع نصفها
لا تبطل في النصف الآخر وهذا بخلاف الاستحقاق
فان الطارئ في الاستحقاق مقارن عند عدم لا طارئ
(كذا في الحانية من الحل المذكور) يانه رجل وهب
داراً لاخر فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي لان

الاستحقاق تبين معارن

﴿قاعدة﴾ الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة (كذا
 في فصل هبة المتاع من الخاتمة) مائة رجل وهب
 رجلاً جارية على أن يكون الولد للواهب صحت الهبة
 وتكون الجارية وولدها للموهوب له ومثل ذلك النكاح
 والمخاطعة والصلح عن دم عم إذا عرج وجعل الجارية
 لأجلها مهرًا أو خالع كذلك أو صالح على جارية دون
 حملها فإن الحمل يدخل في جميع الصور تبعاً لأمه
 بخلاف البيع والإجارة والرهن إذا باع أو أجزأ أو
 رهن على أن يكون الولد للبائع أو الموهب أو
 الراهن فالعقد يبطل في الثلاثة (كذا أفاده في
 الخاتمة)

مطلب
 الهبة لا تبطل
 بالشروط الفاسدة

﴿قاعدة﴾ استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد (كذا
 في الخاتمة آخر الفصل المذكور) قال فصار استثناء
 الولد على ثلاثة أقسام قسم يفسد العقد وهو البيع
 والإجارة والرهن وقسم يجوز التصرف فيه يبطل الاستثناء
 وهو الهبة والنكاح والمخاطعة والصلح عن دم العمد لأن
 الشرط المأدب لا يفسد هذه العقود بخلاف الأولى وقسم

مطلب
 استثناء الولد بمنزلة
 شرط فاسد

بحوز التصرف والاستثناء جميعاً وهو الوصية. انتهى
بصرف فيه

مطلب
شرط الضمان على
المستعير باطل

﴿فائدة﴾ شرط الضمان على المستعير باطل (كذا
في الخاتمة في فصل في مسائل لا يصح فيها الشرط) بيانه
رجل قال لآخر اعرفني حوالتك أو ثوبك على انه ان
ضاع فانا ضامن لك قيمته يلفو هذا الشرط ولا يكون
ضامناً

مطلب
شرط عدم الضمان
على الراس باطل

﴿فائدة﴾ شرط عدم الضمان على الراس باطل
(كذا ذكره في المحل المذكور) بيانه رجل وهن عند
آخر ثوبه فقال المرمين للرأس آخذه على انه لم ضاع
ضاع بنهر نسي فقال الرأس نعم فالرأس جائز
والشرط باطل وإذا ضاع ضاع بالمال الذي عليه
وكذلك شرط الضمان على مؤدع الغنبة في دار الحرب
حال الاستهلاك باطل

مطلب
شرط قبول قول
المستأجر في الاتفاق
على المأجور باطل

﴿فائدة﴾ شرط قبول قول المستأجر في الاتفاق
على المأجور باطل (كذا في المحل المذكور) بيانه
رجل أجر داره لآخر وازن له في الاتفاق فشرط المستأجر
عليه ان يكون مقبول القول فيما يدعيه من الاتفاق كان

الشرط بإطلاق ولا يتقبل قوله

﴿فائدة﴾ الاستحقاق في الوقف شيوع مقارن فيبطله
(كذا ذكره آخر الفصل المذكور من الخاتمة) بيانه
رجل وقف داره ثم استحق نصفها بطل الوقف في الباقي
لان الشيوع ثبت مقارناً لا طارئاً

﴿فائدة﴾ اذ ملك الواهب او الموهوب له او الهبة
فلا رجوع (كذا في الخاتمة اول فصل الرجوع في
الهبة)

﴿فائدة﴾ القول قول الموهوب له في الهلاك بلا
يمين (كذا افاده في الخاتمة اول الفصل المذكور)

﴿فائدة﴾ لا يصح الرجوع بالهبة الا بقضاء او رضاء
(كذا في الخاتمة من المحل المذكور) بيانه رجل وهب
آخر جارية ثم رجع فيها بغير قضاء ولا رضاء واعتنها
لم يجز عتقه اذ لم يملكها برجوعه ذاك وكذلك لو وهبه ثوباً
فسلمه اليه ثم اخذ منه واستهلكه ضمن الواهب فبطل
الثوب للموهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا
بالقضاء او الرضاء (كذا افاده في المحل المذكور)

﴿فائدة﴾ النقصان في الموهوب لا يمنع الرجوع في

مطلب

لا يستحق في الوقف
شيوع مقارن فيبطله

مطلب

اذا ملك الواهب او
الموهوب له او الهبة
فلا رجوع

مطلب

القول قول الموهوب
له في الهلاك بلا يمين

مطلب

لا يصح الرجوع بالهبة
الا بقضاء او رضاء

مطلب

النقصان في الموهوب
لا يمنع الرجوع في الهبة

المبة (كذا في المحل المذكور من الخانية) يباه رجل
وهب لأخر شجرة باصلها من الأرض فتقطعها الموهوب له
كان للواهب الرجوع فيها وفي مكانها من الأرض
قال وهو الصحيح لان القطع تقصان وهو لا يمنع
الرجوع بخلاف الزيادة في المبة فانها تمنع الرجوع
وقاعدة في العوض في المبة يمنع الواهب والموهوب
له عن الرجوع في المبة وعوضها (كذا في الخانية أول
فصل العوض لكن بشرط ان يقول شيئاً من الالفاظ
يؤذن بالعوض اما ان لم يفتي ولم يفتي شيئاً كان لكل
منها الرجوع فيما أعطى (كذا افاده)

مطلب

العوض في المبة مع
الرجوع ...

مطلب

المعرف اذا حرمته
م ادعى العارية

وقاعدة في ابو البنت الشرف اذا جهر ابنته فوجهها
الى بيت الزوج بشي من ماله ثم ادعى للعارية لا يقول
قوله وكان ذلك هبة (كذا في الخانية) اخر فصل
هبة الوالد لولده (وقتل ايضاً قولاً آخر بان القول له
اذا ادعى ذلك بعد موت ابنته وادعى الزوج التملك
وطى الزوج البينة

مطلب

قال الزوج انه من
المهرحى اعطيك كذا

وقاعدة في اذا قال الزوج ابرئني من المهرحى
اعطيك كذا او افعل كذا فابرأته كانت صحة البرائة

هو موقوف على ما وعد فان وفي صحت والا فلا (كنا افاده
في الخاية في فصل هبة المرأة مهرها)

مطلب

الصدقة عن الميت نحو

﴿فائدة﴾ الصدقة عن الميت تجوز ويصل ذلك
اليه، كذا في الخاية في فصل في الصدقة (قال لما جاء
في الاخبار ان النبي اذا تصدق عن الميت بعث الله
تعالى تلك الصدقة اليه على طبق من نور

مطلب

ثواب حسنات الصبي

ث لا يورثه اجر

الارتداد

﴿فائدة﴾ اذا فعل الصغير الحسنات يكون ثوابها
له ولا يورثه اجر الارشاد (كنا في الفصل المذكور من
الختاية) قال لقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما
سعى وقال بعضهم تكون حسناته لا يورثها لادومي عن
اس من مالك رضي الله تعالى عنه انه قال من حمله
ما ينتفع به المرة بعد موته ان يترك ولدا علمه القرآن
والعلم فيكون لوالده اجر ذلك من غير ان ينقص من
اجر الولد شيء

مطلب

الاعانة على الادب

لا نحو

﴿فائدة﴾ الاعانة على الادب لا تجوز (كنا في
فصل الصدقة من الخاية) وفروع هذه الفائدة لا
تتصروا لنذكر بعض ما يتعلق بالصدقة من هذه
الفائدة وهو التصديق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي

أن يتصدق على سائل المسجد الجليل هذه العلة وعن
 خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت غاضباً
 لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي
 بكر بن اسمعيل قال هذا فلس واحد يحتاج إلى سبعين
 فلساً لتكون تلك السبعين كفارة لتلك الفلس الواحد
 ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعدما يخرج
 منه وعن أبي مطيع البلخي رحمه الله تعالى لا يحل للرجل
 أن يعطي سؤال المسجد لما فيه من الوعيد المروي عن
 الحسن البصري رحمه الله تعالى فإن كان السائل لا
 يغطي رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي ويسأل
 لأمر لا بد منه ولا يسأل الحافاً لا بأس بالعؤال
 والتصدق عليه - روي أن السؤال كانوا يسألون على
 عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في المسجد حتى روي
 أن علياً رضي الله تعالى عنه تصدق بجائته وهو في الركوع
 فمدحه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راکعون وإن
 كان السائل يغطي رقاب الناس ويمر بين يدي
 المصلي ولا يبالي فالتصدق على مثله مكروه وعن ابن
 المبارك رحمه الله تعالى أنه قال يهينني أن السائل إذا

سأل لوجه الله تعالى لا يعطى له شيء لأن الدنيا
خسبة فلما سأل لوجهه تعالى فقد عظم ما حقره
الله تعالى فلا يعطى شيء جزاء (كذا إفاده في الخاتمة
من المحل المذكور)

للحقيقة على من سأل
لوجهه تعالى

في مسائل الوقف

في فائدة الوقف جائز عند أبي حنيفة وأصحابه
رحمهم الله تعالى كذا في الخاتمة أول كتاب الوقف فقال
وذكر في الأصل كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجيز
الوقف وبظاهر هذا اللفظ أخذ بعض الناس فقال عند
أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز الوقف وليس كما ظن
بل هو جائز عند الكل إلا أن عند أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى إذا صح الوقف يزول عن ملك الواقف
لا إلى مالك وزواله يجرد قول الواقف وقفت عند
أبي يوسف فلا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند
محمد لا يزول ملك الواقف إلا بالتسليم إلى الموقوف أو
إلى الموقوف عليه وعند أبي حنيفة يجوز الوقف جواز
الإعارة فتصرف المنفعة إلى جهة الوقف وتبقى العين

مطلب

الوقف جائز عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى

على ملكه الواقف فله ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان
 مات مورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء
 قاض بلزومه بان يعلم ما وقفه الى المتولي ثم يريد ان
 يرجع عنه فينازعه المتولي بطله للزوم وبمساهلة الى
 القاضي فيقضي بلزومه ولا يمكنه فيما يحكم الحكم على
 الصحيح والوجه الثاني ان يخرج مخرج الصدقة فيقول
 لو صيغ بصفة دارى هذه او جعلت هذه الدار وقفا
 فمسقط يتلها على الساكنين وبعدها الوقف لازم
 بغير هذه التكاليف والقياس لم يفتوا بعمل ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى في هذا للآثار المشهورة عن رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم
 وقام القياس بالواقف في الحالات اولا وقف الخليل
 صلوات الله تعالى وسلامه عليه كما في الحاشية
 فوافقه ما ذكرنا من الخلاف في لزوم الوقف
 وعدم لزومه عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى ليس على
 اطلاقه في كل وقف بل هو فيما سوى المسجد والارض
 التي يجعلها وقفا على مسجد وقبرة والرباط والخان
 والمساكنة ففي هذه الموضع متى تم التسليم في كل واحد

مطلب

ما قلنا من الخلاف
 في لزوم الوقف وعنده
 ليس على اطلاقه

فبها على حسبه فليس للواقف بعد الرجوع كماله
 الجماعة في المسجد وتسليم أرض المسجد للمتولي والدفن
 في المقبرة والسكنى أو القبول في الرباط أو الخان أو التناول
 في البير كما يعلم ذلك نصاً من الخاتمة في المحل المذكور
 فنبه فقد قل من تعرض اليه بالتنبية

﴿فائدة﴾ كل واقف حر مكلف عاقل بالغ غير
 مجبور عليه ولا مرتد صحيح وقفه (كذا في الاسعاف)
 ويؤخذ من هذه القاعدة ان وقف المدينون الصحيح وان
 كان مستغرقاً صحيح إلا أن القضاة ممنوعون من
 الحكم بفسخ وقف الذي فر من الدينونة (كذا في
 التنقيح)

﴿قاعدة﴾ شرط الواقف كص السارع (كذا في
 أكثر كتب المذهب) قال في الاشباه أي في وجوب
 العمل وفي المفهوم والدلالة فيجب اتباعه إلا في سبع .
 الأولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل من
 ليس باهل . الثاني شرط ان لا يؤجروقه أكثر من
 سنة ولا يرغب احد فيه أو كان في الزيادة نفع للقاضي
 الخاتمة لا الناظر . الثالثة شرط ان يقرأ على قبره

مطلب

صح وقف المحرر
 المكلف العاقل غير
 مجبور عليه ولا مرتد

مطلب

شرط الواقف كص
 السارع

فهو باطل. الرابعة شرط أن يتصدق بمناضل غلته على
 من يسأل في مسجد كذا فالتيم التصديق على من يسأل
 في غيره أو على من لا يسأل. الخامسة شرط خبراً وحماً
 لأهل الاستحقاق فالتيم دفع القيمة ولم أخذها. السادسة
 تجوز زيادة القاضي على معلوم الإمام إذا كانت لا تنكبه.
 السابعة شرط عدم الاستبدال فلقاضي غائلته إذا
 كان أصح للوقت تنبيه قوله في صدر العبارة أي في
 وجوبها لعل وفي المفهوم ليس المراد من المفهوم ما قابل
 المنطوق بل المراد ما يفهم من اللفظ قال المصنف
 نحن لا نفقي بالمفهوم في الوقف كما هو مقرر ونص عليه
 الخصاص انتهى به العلامة قاسم وكذا لا يجوز الإجماع
 به في كلام الناس في ظاهر المنصب وإنما مفهوم التأليف
 فهو حجة والفرق أن المفهوم فيها مقصود بخلاف غيرها
 وقد خفي ذلك على كثير (كذا في حاشية أبي السعد
 على الأشباه مع تصرف) بقي قوله في وجوب العمل
 وهو ليس على عمومته قال سيدي عبد الغني التابلي
 في رساله رفع العناد عن حكم التفويض والاستناد بعد
 نقله عبارة البيهقي المارة ومثولات سواها وبهذا علم أن

فإن شرط الواقف كحسب الشارع ليس على عمره.

انتهى

في الفائدة كل مال منقول إذا كان عقلاً أو
منقولاً وقفه متعارف في ذلك المثل صح وقفه (كذا في
الاسعاف) فمد صحة وقف المفضل في محل جوي
العرف بوقفه فلما قصده في العراق مثلاً وقف
الجاموس ولم يشترط في دمشق فإن كان الواقف في العراق
صح والآ لا وهذا ما عليه أكثر المشايخ وهو صريح عبارة
الاسعاف ونصه ولو وقف بقعة على وباط يعطى ما خرج
من لبنها لم يمنها لانهاء السيل أن كان في موضع قد
تعارفوا ذلك صح والآ فلا . انتهى . بقي معنى العرف
والعامل وهو كثرة الوقوع بينهم فلا يكفي فيه الواحد
والاثنتان (كذا في التتبع)

مطلب
صح الوقف في
العارف

في الفائدة كل محل ليس بملك واقفه أو ليس
بمؤبد أو ليس بفرض عند محمد لا يصح وقفه (كذا في
الاسعاف) **تنبيه** اتفق أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى على جواز وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام
والبئر والرحى واختلفا في الممكن فاجاز أبو يوسف و

مطلب
ما ليس بملك الواقف
أو ليس بمؤبد أو ليس
بمؤبد لا يصح وقفه

اخذ متابع يلج واطله محمد (كذا في الاسعاف) وسلك
 المتعقب على ما انذبه متابع يلج . ثم لا يتجى انه متى
 اتصل به حكم الحاكم ارتفع الخلاف (كذا في الاسعاف)
 قاعدة كل وقف طلق بشرط ليس صحيح
 (كذا في الاسعاف ونصه) ولو قال لما جاء غدا او
 جاء رأس الشهر او اذا كلمت فلانا او رويحت فلانة
 وما اشبه ذلك فارضي هذه موقوفة يكون الوقف باطلا
 لانه تعليق والوقف لا يتحمل التعليق بالخطر لانه مما لا
 يجلب به . انتهى

قاعدة الوقف لا يصح رده من احد . كذا
 في الاسعاف
 قاعدة كل من طلب التولية على الوقف لا
 يولى (كذا في الاسعاف) وهل يدخل في ذلك
 مثبتوا الارشدية اذا طلبوا التولية على الوقف اقول
 اخرج في البحر عن القاعدة المذكورة من عزل عن
 النظر بلا حياة ثم طلب من القاضي اعادته فانه يولى
 واستثنى في الدر المختار عن المهرمدي الارشدية لاهم
 ارادوا التمسك لاهم . بشرط الوقف وليس المراد

مطلب

كل وقف طلق بشرط
 ليس صحيح

مطلب

الوقف لا صح رده
 من احد

مطلب

من طلب التولية على
 الوقف لا يولى

اهم لو نصيب القاضي لا يكونون متولين بل يكونون
لكن البحث في الجواز وعدمه من حيث اصل النصب
من القاضي

﴿مائدة﴾ كل واقف مسلم ارتد والعيان بالله تعالى
بطل وقفه (كذا في الاسعاف) ولما يبطل وقف
المرتد لانه قربة الى الله تعالى والاعمال الصالحة تحبط
بالردة ثم ان عاد بعد الردة الى الاسلام لا يعود الوقف
بمجرد عوده فان مات بعد عوده الى الاسلام قبل ان
يحدد وقفه كان ميراثا عنه ولو وقف على نسله وعقبه ثم
على المهاجرين ثم ارتد بعد ذلك فمات لم ينفذ عليها
بطل وقفه ورجع ميراثا . وان قيل كيف يبطل وقد
حمل على قوم باعيانهم قلنا لما حمل آخره للمساكين
وذلك قرينة الى الله تعالى وقد نال ما تقرب به بطل
الباقى حيث صار وقفا ولم يحمل آخره للمساكين واذا
لم يكن كذلك فلا يصح على قول من لا يجيزه الا بحمل
آخره لم (كذا في الاسعاف بتصرف)

مطلب

بطل الوقف بالارتداد

مطلب

﴿مائدة﴾ اتول قول المتولي مع عينه في القبض
والصرف (كذا .) الاسعاف) اي فيما لا يكذبه

القول قول المتولي
فيه في انقبض
والصرف

الظاهر كذا في شرح الملتقى للعلائي (لكنه ليس على
عمومه بل فيما اذا لم يدع صرفاً فيه معنى الاجارة وذلك
كالامام والمدرس من ارباب الوظائف فان فيه
معنى الاجارة بخلاف مستحق الوقف فان الصرف اليهم
ليس فيه معنى الاجارة فيقبل قوله في المستحقين دون ارباب
الوظائف اذا انكروا الوصول فلا بد من بيته اذ حكم
ارباب الوظائف كالنجار اذا استأجره لاعمار الوقف
فلا يقبل فيه ايصال اجرتهم اليه اذا انكروا قول الناظر
بل لا بد من بيته (كذا انتهى التمرشي تعليلاً عن ابي
السعود) ومثل الناظر وكيله وجابي الوقف اي في
قبول قولهما مع الامين (كذا في التنتيج)

واما كل ناظر خائن ولو الواقف يجب عزله
(كذا في التنتيج) ولا بد في الخيانة من التنبؤ شرعاً
والذي يوجب عزله كثير منها عدم مراعاته شرط
الواقف . ومنها عدم اعمار الوقف مع وجود ما يعمره .
ومنها ايجاره الوقف بدون اجر المتل بغبن فاحش . ومنها
قطع غراس الوقف المثمر . ومنها لو سكن دار الوقف ولو
باجر المتل يكون للقاضي اخراجه عن الولاية لانهم

مطلب

كل ناظر خائن ولو

الواقف يجب عزله

مطلب

ما يوجب عزل الناظر

يصح على أنه لا يكون له (كما في حاشية أبي اليعود على
الاستباه من الوقف) والقول الجامع هو كل ما فيه ضرر
الوقف يوجب عزله (كذا في البحر وغيره)

﴿ فائدة ﴾ النسل يشمل المولد وولد المولد وهكذا
ذكوراً وإناثاً (كذا في الاسعاف)

﴿ فائدة ﴾ العقب يشمل المولد وولد المولد وهكذا
من الذكور دون الإناث (كذا في الاسعاف)

﴿ فائدة ﴾ الولد لا يدخل فيه إلا من كان لصلبه
ذكراً كان أو أنثى (كذا في الاسعاف) فلو قال أرضي

صدقة جاريتي على ولدي أبداً كانت الغلة لولده لصلبه
يسوي في الذكور والإناث ما داموا فإذا انقرضوا

تصرف للفقراء ولا تصرف لولد الولد لكن إذا لم يكن
له ولد حين الوقف بل له ولد ولد تصرف الغلة لولد

ولده (كذا إعادته في المحل المذكور) ولا يدخل في
ذلك أولاد البنات على الصحيح (كما في الحاشية في فصل

في الوقف على الأولاد)

﴿ فائدة ﴾ الأولاد وأولادهم يدخل فيه كل بطن
وإن لم يثلث (كذا في الاسعاف) وقال بعضهم هو

مطلب

النسل يشمل الولد
وولد الولد

مطلب

العقب يشمل الولد
وولد الولد وهكذا

مطلب

الولد لا يدخل فيه إلا
من كان لصلبه

مطلب

الأولاد وأولادهم يدخل
فيهم كل بطن

كالولد فإن ثلث البطون دخل سائرهما وهل يدخل
اولاد البنات في الاولاد ذروا خان واصلح الاول (كذا
في الخاتمة في فصل الوقف على الاولاد)

مطلب
القرابة يدخل فيها
كل قريب له

وقاعدة القرابة يدخل فيها كل قريب للتصغيراً
كان او كبيراً ذكراً او انثى مسلماً او ذمياً حراً او عبداً
(كذا في الاسعاف) والاقراب قرب الدرجة والرحم
لاقراب الارث والعصوبة فلو قال على اقرب الناس
الي فهو من ارتكض معه في رحم او خرج معه من صلب
ولو قال على اقرب قرابة مني وكان له ابطن وولد لا
يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال لم قرابة
(كذا في الاسعاف)

مطلب
الحاج من كانت له
الاحياج عند وجود
العمة

وقاعدة الحاج من كانت له الاحياج عند
وجود العمة سواء كان اصلياً او طارحاً (كذا في
الاسعاف)

مطلب
الصالح هو المستقيم
المستقيم الطريقة

وقاعدة الصالح هو المستقيم الطريقة سليم
الناسية كامن الاذى ليس بكباب ولا قذاف (كذا
في الاسعاف)

مطلب
اليتيم

وقاعدة اليتيم ولد مات ابيه ولم يبلغ الحلم ذكراً

كان أو اني والفقر شرط فيه وإن لم يذكر (كذا في الاسعاف)

مطلب
الارملة

﴿فائدة﴾ الارملة امرأة مات عنها زوجها أو طلقها بعد ما بلغت مبلغ النساء دخل بها أو لم يدخل فمن لم تكن حاضمت وقت طلاقها أو موت زوجها فلا تدخل في الوقف ولا يجمع اسم الارملة واليتيم وكذلك الفقر هنا شرط فلا تدخل في الوقف غنية (كذا في الاسعاف)

مطلب
الام

﴿فائدة﴾ الام امرأة جومت بنكاح أو سفاح ولا زوج لها غنية كانت أو فقيرة بالغة مبلغ النساء أو لا (كذا في الاسعاف)

مطلب
التيب

﴿فائدة﴾ التيب جارية جومت كان لها زوج أو لا غنية أو لا (كذا في الاسعاف)

مطلب
البكر

﴿فائدة﴾ البكر جارية لم تجامع بنكاح ولا غيره كان لها زوج أو لا صغيرة أو لا غنية أو لا وزوال عذرتها بمحض أو حلة لا يخرجها عن حكم البكار (كذا في الاسعاف)

مطلب

﴿قاعدة﴾ كل وصف ذكر بعد المتعاطفات يرجع

الوصف اذا ذكر بعد المتعاطفات

الى الاخير كقول الواقف على بن زيد وبنو خالد وبنو عمرو والقراء فان وصف الفقراء يرجع الى بنو عمرو لا الى سواهم من قبلهم (كذا في الدر المختار)

مطلب

الشرط الصريح اذا جاء
بعد المعاطفات

قاعدة (كل شرط صريح جاء بعد المعاطفات يرجع الى الجميع) (كذا في الدر المختار) كما لو وقف على ولده وولد ولده ونسله وعقبه اذا كانوا من اولاد الذكور فان قوله اذا كانوا من اولاد الذكور شرط صريح تعقب كلاً من ولده وولد ولده ونسله وعقبه فهو شرط للجميع بالانطلاق (كذا في البحر) وهذه قاعدة مأخوذة صراحة عن الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى

مطلب

تعارض شرطان بمحل
بالتاخر

قاعدة (اذا تعارض شرطان بمحل بالتاخر منها (كذا ذكره المحقق) وعمله يانه مفسر المراد (نتيج)

مطلب

تعارض الاعطاء
والحرمان قدم الاعطاء

قاعدة (اذا تعارض الاعطاء والحرمان قدم الاعطاء) (كذا في الشننج) اعني اذا وجد لفظان من الواقف احدهما يقتضي الاعطاء والاخر يقتضي الحرمان قدم ما يقتضي الاعطاء

مطلب
التيد في جز العطف

❦ قاعدة ❧ كل قيد وصفا كان او حالاً او غيرها
في جز العطف يتم بصرف الي المعطوف الاخير خاصة
(كذا في التتبع) ولما قلنا في جز العطف يتم ليكون
حكماً متفقاً عليه عندنا وعند الشافعي وان كان العطف
بالواو فكذلك عندنا بلا فارق في الاداة (هذا ما مشي
عليه في التتبع تبعاً لعبارة الدر عن وقف الاشياء)
واعرض الطحاوي على عبارة الدر وفي الوصف بعد
الجمل يرجع الى الاخير عندنا وإلى الجميع عند الشافعية
لو بالواو ولو يتم فالى الاخير اتفاقاً بقوله هذا مبين لما
قاله العراقي في فتاوى يعرضه اطلق اصحابنا في الاصول
والفروع ولم يقيده بآداة ومن حكي الاطلاق امام
الحرمين والعراقي والشيخان. انتهى. فلا فارق في الاداة
عندهم بين كونها بالواو او يتم. انتهى. ففي قيد العطف
يتم على هذا ما فيه والاصل في هذه التفرقة صاحب
الاشياء ومن بعده قلده والاكثر رد عليه هذا التيد
❦ تنبيه ❧ قيد الذكورة في كلام الواقف بعد المتعاطفات
كما اذا قال على اولاده ولولاد اولاده ونسلم الذكور
فيه معترك عظيم والاكثر على انه قيد للجميع كما نص

عليه هلال وجملته ابن نجيم على القاعدة من انه لاخير
ورد عليه المحشون بما يطول شرحه والظاهر انهم
اخرجوه عن القاعدة للقرينة كما في القاعدة الآتية بعد
هذه القاعدة

مطلب
كل قرينة تدل على
كون الوصف لكل
المحاططات

قاعدة ﴿ كل قرينة لفظية أو محالية تدل على
كون الوصف أو الضمير أو الاستثناء لكل من
المحاططات يجب صرف ذلك الى جميعها ﴾ كذا في
(التنقيح)

مطلب
الفاظ الراجحين تدل
على صميم
مطلب
الوقف المرتب بهم

قاعدة ﴿ الفاظ الراجحين تدل على مرهم ﴾ كذا
في الاشباه في قاعدة العادة محكمة

قاعدة ﴿ كل وقف رتب بثم ثلاثة بطون يكون
مرتبا فيما بعدها من البطون ﴾ كذا في (التنقيح) كقوله
على ولدي ثم على ولده ثم على ولد ولده او يقول بطنا
بعد بطن بعد ذكره البطون او على الاقرب فالاقرب
وهاتان الصيغتان مع الاولى ثلاث صيغ للوقف المرتب
(كذا في الاسعاف)

مطلب
من يأخذ نصيب امه او امه في
الدرجة
الجملة

قاعدة ﴿ كل من يأخذ نصيب امه او امه في
الدرجة الجملة فانما هو عند وجود من يساوي الميت

في الطبقة والأفلاخذ بنفسه مقدم على الاخذ بالجمال
(كذا في التنقيح)

قاعدة إذا شرط أن سهم من مات عن غير ولد
إلى اقرب من في طبقة ولم يوجد في طبقة احد فسمه
يرجع إلى غلة الوقف (كذا في التنقيح)

قاعدة كل وقف لم يرتب فيه بين البطون
تقسم غلته بين جميع اهله بالسوية (كذا في التنقيح)

قاعدة العموم في الاوقاف حجة بلا خلاف (كذا
في التنقيح) كالمو قال الواقف على أن من مات من

اهل الوقف فتصيبه لمن هو في طبقة فمن الاولى
والثانية للعموم فالاولى عمت اهل الوقف بطناً بعد

بطن ومن الثانية عمت اهل الطبقة كلهم المتناول
والمحجوب

قاعدة كل مسألة اختلف فيها فالعمل على ما
قاله الأكثر (كذا في التنقيح)

قاعدة كل ما امكن حمل كلمة على الشرط
فلا يعمل عنه لغيره (كذا في التنقيح)

مطلب

إذا شرط سهم من
مات عن غير ولد

مطلب

وقد لم يرتب فيه بين
البطون قسم طه
بين جميع اهله بالسوية

مطلب

العموم في الاوقاف
حجة بلا خلاف

مطلب

العمل على ما قاله
الأكثر

مطلب

إذا امكن حمل كلمة
على الشرط فلا يعمل
عنه لغيره

مطلب

العلمة المحاصلة من
الموقوف لا
الموقوف عليهم فيه

مطلب

تقسم القراءة من

مطلب

تعد الدرجة الخطأ
في الاوقاف

مطلب

غرض الواقفين
محصلاً

قاعدة ﴿ كل غلة حصلت من عين الموقوف
فلا حظ للموقوف عليهم فيها بل يرد في عيارته (كذا
في الاسعاف) وذلك كما لو بيعت انقاض محل منه
بشرطه

قاعدة ﴿ كل قراءة من جميعين تنضم على القراءة
من جهة عند الاستواء (كذا في التنقيح)

قاعدة ﴿ كل درجة جمالية معتبرة في الاوقاف
حيث كانت لا الدرجة النسبية الارثية (كذا في
التنقيح)

قاعدة ﴿ غرض الواقفين يصلح مخصصاً (كذا في
الخيرية) والمراد من قولهم يصلح مخصصاً اي ليعوم
شرطه كما لو قال مثلاً على ان من مات منهم اجمعين
وبرك ولداً فسهه لولده بعد قوله اولاد الذكور دون
اولاد الاناث فمن مات منهم اجمعين عام خص باولاد
الذكور دون اولاد الاناث بفرض الواقف وهو
حرمان اولاد الاناث والآن يقتضي القاعدة دخول
اولاد الاناث لانه عام والعام مقدم ولانه شرط متأخر
والعمل على متأخر الشرطين فانهم

فائدة لا يستحق في ربع الوقف ولد من مات
 قبل الوقف الا اذا قال الواقف على اولاده ولولاد
 اولاده بالاضافة الى ياه الحكم او على ولديه وولد
 ولدي ولولادهم فانهم يدخلون عند ذلك ولما
 اذا قال على ولديه ولولادهم فانهم لا يدخلون في
 الوقف وذلك لانه لا يدخل في الوقف من كان ميتا
 الا اذا اضاف اولادهم اعني اولاد الميتين الى نفسه
 (كذا في الاسعاف)

قاعدة كل عام قطعي معارض الخاص يجب
 العمل به اي بذلك العام (كذا في التنقيح)
 فائدة كل وقف اطلق عن السكن والاستغلال
 يكون للاستغلال (كذا في التنقيح)
 قاعدة اعمال الكلام اولى من اماراله (كذا في
 التنقيح)

قاعدة كل من له السكني في الوقف لا يملك
 استغلاله وعلى العكس وعليه البزاري وابن الهمام وابن
 نجيم في الجبر والمصاف في احد قوله

مطلب

ولد من مات قبل
 الوقف لا يستحق في
 الوقف الا اذا قال
 الواقف الخ

مطلب

يجب العمل بالعام
 القطعي المعارض
 الخاص

مطلب

اذا اطلق الوقف فهو
 للاستغلال

مطلب

اعمال الكلام اولى
 من اماراله

مطلب

من لا يملك لا يملك
 الاستغلال وبالعكس

مطلب

الاستحقاق لا يستقط
بالاستقاط

﴿قاعدة﴾ الاستحقاق كالارث لا يستقط بالاستقاط
(كذا في أخائية) والمراد بأنه لا يستقط بالاستقاط أي
بجرد قوله أسقطته أو أقر أنه لا حق له في الوقف إنما
إذا قال ما استحقته من هذا الوقف استحقته فلان بحق
عرفته له ولزمني الاقرار به فان ذلك يجري عليه في
حق نفسه ما دام حياً فاذا مات عاد لما شرطه
الواقف بقي إذا مات المقر له لمن يعود وأعله كمنقطع
الوسط

مطلب

الوقف لا يقم

﴿قاعدة﴾ الوقف لا يقم (كذا في الاستعاف والجبر
والنسخ) والمراد بذلك قسمة تملك اما التهايو باذن
النظار او بين المستحقين فهو جائز كما في الاستعاف
والطيرة

مطلب

لا يراعى شرط اوقاف
المالك

﴿قاعدة﴾ اوقاف المالك والامراء لا يراعى شرطها
(كذا في فتاوى ابي السعود) وعمله بانها من بيت
المال

مطلب

ما دام واحد يصلح
للتولية من اهل الوقف

﴿قاعدة﴾ مادام واحد يصلح للتولية من اهل الوقف
فلا يجعل المتولي من الاجانب (كذا في الدر) ثم اذا
ولي غيره صح ويكون آنك وهذا عند موت القيم فاذا ولي

غیره حال حیاة التیم لا لجناية هل یصح ویصیر الثاني
 فحماً أولاً فی ذلك خلاف طویل فبعضهم فصل بین
 منصوب القاضي ومنصوب الواقف، والمراد من منصوب
 الواقف ما كان علی شرط الواقف فقال من نصبه
 الواقف بالفعل أو بشرطه لا یعزل إلا بخيانة ومنصوب
 القاضي ای اذا اهل الواقف الناظر وعین أحد القضاء
 ناظرًا وعزله فاضر آخر یقتدره ویصیر الثاني متولياً*
 والتیمل الذي یقول علیه وليس فیہ مخالف ان كان
 عزل القاضي الناظر ونصبه غیره سواء كان المنصوب
 من اهل الوقف او من الاجانب والمعزول مشروط
 له النظر او لا ان هو لمصلحة نفذ وصار الثاني متولياً بلا
 خلاف والآ فیه خلاف والذي اثنی یو علی اقتدي
 مفتي الديار الرومية انه لا یصح تبعاً لما فی جامع
 الفصولین والمساله فی البحر والاشباه وحاشية ای
 السعود فان اردت الوقف علی تفصیلها فارجع الى
 الحالات المذكورة

القول الذي یقول علیه
 فی عزل القاضي الناظر

قاعدة* اقرار الناظر ونكوله علی الوقف لا یصح

(كذا فی البرازية وغیرها) زاد المحقق ومنه التصديق

مطلب

اقرار الناظر ونكوله لا

لان الصادق اقرار

بفائدة في اقالة الناظر المستأجر بدون مصلحة لا
تجوز (كذا في الدر)

مطلب
اقالة الناظر المستأجر

بفائدة في الكفالة بعتة الوقف لا تجوز (كذا في
الحانية) كسائر الامانات يعني اذا طلب اهل
الاستحقاق من الناظر كفيلاً على ما عنده من غلة
الوقف

مطلب
الكفالة بعتة الوقف

بفائدة في تصرف القاضي في الاوقف مقيد بالمصلحة
(كذا في البحر)

مطلب
تصرف القاضي في الوقف

بفائدة في تعيين الاخفاء بما هو الانفع للوقف (كذا في
جامع النصولين) حتى لو عزل القاضي الناظر المشروط
له النظر صح كما مر حيث كان لفائدة وقد صارت
حادثة الفتوى سنة تسع وثلاثين وستمائة في القسمة وبذلك
اقتيت

مطلب
تعيين الاخفاء بالانفع
للوقف

بفائدة الفتوى
(لما لا المزلف)

بفائدة في اذا اشهد اهل الوقف على اصحاب النهر
ان ما عندهم بسبب ما هم ضمنوه ولم يصلحوا بعد التقدم
اليهم باصلاحه ثم انهم بعد ذلك شيء من الوقف
بسبب ما هم ضمنوا مرة ما هدم (كذا في الحانية في باب

مطلب
اشهد اهل الوقف على
اصحاب النهر الخ

الرجل يجعل داره مسجدًا أو خانًا

فائدة كل ما قرنه الإنسان في المسجد من ماله إذا بقي كان لمن قرشه ولوارثه أن يبيعه ويشتري محله شيئًا آخر ومثله صبياح الكعبة إذا بقي كان للسلطان أن يبيعه ويستعين بثمنه على حوائج البيت وليس لغير السلطان ذلك وما جرت به العادة من أخذه وتوزيعه قطعًا قطعًا أو يبيعه لا يجوز كما صرحوا به (والفائدة من الخاتمة في الباب المذكور)

مطلب
ما قرنه الإنسان في
المسجد من ماله

فائدة لا يجوز التحول ولا لواحد من أرباب الشعائر أن يسكن مستغلات الوقف بغير شرط الواقف (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وقد مر قبل هذا أن المتولي لو سكن دار الوقف ولو باجر المثل يعزل من التولية كما نص عليه أبو السعود في حاشية الأشباه من الوقف

مطلب
لا يجوز للتولي ولا
لأرباب الشعائر أن
يسكن الوقف بغير
شرط

فائدة أهل المسجد أو المقبرة ينتصب خصمًا عن الباقيين (كذا في الخاتمة في باب الرجل يجعل داره مسجدًا أو مقبرة) قال رجل ادعى في مسجد أو مقبرة حقًا وقفه القاضي بالبيتة على بعض أهلها كان ذلك

مطلب
أهل المسجد أو المقبرة
ينتصب خصمًا عن
الباقيين

قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن
الباقين كالحارث عن الميت وعن بقية الورثة .

انتبه

فائدة في المشرف ليس له الا الحفظ لا غير (كذا
في الخاتمة في باب الرجل يجعل داره مسجداً) قال
وقف له متول ومشرف لا يكون لهذا المشرف ان
يصرف في مال الوقف لان ذلك مفوض الى المتولي
والمشرف مأمور بالحفظ لا غير .

مطلب
المشرف ليس له الا
الحفظ لا غير

فائدة في كل قيم اسندان انخراج او جباية بدون
امر قاض بحيث لم يكن عنده من غلة الوقف دراهم
ثم اراد الرجوع بعده في غلة الوقف ليس له ذلك
(كذا ذكره في الخاتمة في الباب المذكور)

مطلب
اسندان انخراج بدون
امر قاض

فائدة في القيم لا يملك الاسدانة للوقف (كذا
في الخاتمة في الباب المذكور) قال وتفسير الاسدانة
ان يشتري للوقف شيئاً وليس في يده شيء من غلات
الوقف ليرجع بذلك فيها بحيث من غلات الوقف اما
اذا كان يده شيء من غلة الوقف فاشتري للوقف
شيئاً وتقدر الثمن من مال نفسه ينبغي ان يرجع في غلة

مطلب
القيم لا يملك الاسدانة
الوقف

الوقف. وإن لم يكن ذلك بامر القاضي كالوكيل
بالتسليم إذا نقد الثمن من مال نفسه كان له أن يرجع
بذلك على الموكل. قلت في الصورة الأولى لا رجوع
له في مال الوقف كما هو ظاهر

﴿فائدة﴾ بناء الرباط أفضل ما يتصدق به
الإنسان (كنا في الحامية) أخرج باب الرجل يجعل داره
مسجداً قال رجل جاء إلى المعني وقال إني أريد أن
أقترب إلى الله تعالى أأبني رباطاً للمسلمين أو أعتق
العبيد أو أريد أن يتقرب إلى الله تعالى بداره فساءله
أأبنيها يتصدق بشئها أو أشتري بشئها عبيد أفأعتقهم
أو أجعلها داراً للمسلمين أي ذلك أفضل قالوا يقال
له أن يبيت رباطاً وجعلت له وفقاً ومستغلاً لعمارته
فالرباط أفضل لأنه أديم وأعم نفعاً وإن لم يجعل للرباط
مستغلاً للعامة فالأفضل أن يبيع الدار ويتصدق
بشئها على المساكين. انتهى. وتفسير الرباط المحل
الذي يبنى للفقراء وهو مولد (كذا في المصباح)

﴿فائدة﴾ وقف المتاع الذي لا يحمل القسمة
جائز عند الكل (كنا في الحامية في فصل وقف المتاع)

مطلب

بناء الرباط أفضل ما
يتصدق به الإنسان

مطلب

يجوز وقف متاع لا
يحمل القسمة

قال رجل وقف نصف الحمام جاز عند الكل لانه ما
لا يحتمل القسمة فجاز وقفه كية المشاع فيما لا يحتمل
القسمة . انتهى

مطلب
البيع المانع حان
الوقف عه محمد

هو فائدة في البيع المانع جواز الوقف عند محمد
انما هو البيع وقت القبض (كما ذكره في الخاتمة في
فصل وقف المشاع) بيان ذلك دار مشتركة بين اثنين
فتصدقا بها صدقة موقوفة على المساكين أو على وجه
من الناس الذي يجوز الوقف عليها ودفعها الى قيم
واحد يقوم عليها كان جائزا لان عند محمد رجوع الله
تعالى المانع من الجواز هو البيع وقت القبض لوقت
العقد وهنا لم يوجد البيع وقت العقد لانها تصدقا
بالارض جملة ولا وقت القبض لانها سلمت الارض جملة
ولو تصدق كل واحد منها بنصف هذه مشاعا صدقة
موقوفة وجعل كل واحد منها لوقفه متوليا على حدة
لا يجوز لوجود البيع اولا وقت العقد لان كل واحد
منها يأسر عقدا على حدة ويمكن البيع وقت القبض
ايضا لان كل واحد من المتولين قبض نصفه شائعا
فان قال كل واحد للذي جعله متوليا قبض نصيب

مع نصيب صاحبي جاز ولو تصدق أحدهما بنصيب
الأرض صدقة موقوفة على المساكين ثم تصدق الآخر
بمنصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا لك قهراً
واحداً جاز لوجود الشروع وقت العقد لا وقت القبض
لان المتولي قبض الأرض جملة وهما سماً اليه جملة
(كذا أخاه في الخاتمة من أهل المذكور) ثم قال
والفتوى على قول محمد رحمة الله تعالى

الفتوى على قول محمد

(فائدة) جمع حصص الوقف في دار واحدة في
القسمه يجوز كما يجوز في الملك (كذا في الخاتمة من
أهل المذكور) قال دوريين اثنين وقف أحدهما
نصيبه على جهة البر ثم أراد القسمه فقسم القاضي بينها
فجمع القاضي الوقف كله في دار واحدة جاز في قول
هلال وهو قول أبي يوسف كما لو كان بينهما داران
وطلبا القسمه فجمع القاضي نصيب أحدهما في دار
ونصيب الآخر في دار جاز ذلك . انتهى * قلت هذا
على قول أبي يوسف القائل بجواز وقف المتاع القابل
للقسمه وقد مر أن الفتوى على قول محمد أو تأويل
المسألة بحكم الحاكم لتكون اتفاقية والله اعلم

مطلب

يجوز جمع حصص
الوقف في دار واحدة

مطلب
دخول الدرام في حصة
الوقف من الملك

فائدة في دخول الدرام في حصة الوقف من
الملك جائزة ان كان من طرف الوقف (كما في
الخاتبة من المحل المذكور) قال فلو ان الوقف ح
شريكه اقتساما لادخل الدرام في النسبة فان كان الوقف
اخذ الدرام لا يجوز لان الوقف يكون بائنا شيئا من
الوقف وذلك فاسد وان كان الوقف هو الذي اعطى
الدرام جاز وبصور كانه اخذ الوقف واشترى بعض
منه ليس بوقف من نصيب شريكه فيجوز ثم حصة الوقف
وما اشتراه بالدرام فذلك ملكه ولا يكون وقفاً .
انتهى

مطلب
ما يقع من الريادة
والنص في حصة الوقف
من الملك

فائدة في ما يقع من الريادة والنص في حصة
الوقف من الملك للريادة جائزة (كما في المحل المذكور
من الخاتبة) قال رجل وقف جريماً شائعاً من ارض
ثم تقاسما فاصلب الوقف اقل من جريب بلودة الارض
التي وقعت للوقف وزيد في اخرع طائفة الملك او على
العكس جاز لان مثل هذه النسبة تجوز في الملك
فملك في الوقف اذا كان فيه صلاح الوقف لتعق
المسألة . انتهى

فائدة: المناقلة في الوقف أن بشرط الواسطة
أو شرط استبدال نعم (كذا آخر الفصل المذكور من
الخاتمة) قال رجل لثور وطراش ووقف من تلك
أرضاً بينهما أو دياراً من تلك الثور ثم أراد أن يصرف
الوقف إلى طراش أخرى أو إلى دار أخرى ويجعل الأرض
التي وقفها لنفسه منافلة الوقف إلى غير الوقف أن لم
يكن شرط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف لا تجوز
هذه المناقلة وإن كان شرط الاستبدال جاز وهو وما
لو شرط الاستبدال سواء . انتهى

مطلب
المناقلة في الوقف

فائدة: التعليق بشرط كائن تقييد (كذا في
الخاتمة في فصل في مسائل الشرط في الوقف) بيانه
رجل قال إن كانت هذه الدار في ملكي فهي صدقة
معرفة فانه ينظر إن كانت في ملكه وقت التكلم
صح الوقف والأفلا لأن التعليق بشرط كائن تقييد
فائدة: للوقف على شرط لا يطل حكم الوقف
جاء (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) بيانه رجل
قال أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أبداً على أن أبيعها
وأشترى بتمها أرضاً أخرى صح على قول أبي يوسف وبه

مطلب
التعليق بشرط كائن

مطلب
الوقف على شرط لا
يطل حكم الوقف

أخذ ملل . قال في الخاتمة لا يصح قول هلال وربي
يوسف وسعها الله تعالى . انتهى . ولا تشبه بالقاعدة
الساكنة كل وقف علق بفراط لا يصح لأن تلك في
الوقف الذي لم يقطع يوسف على من يملكه . يمكن
وقد لا يكون ولما هنا فالوقف كائن لا محالة وفراط
البيع وإنما قلنا على شرط لا يبطل حكم الوقف لأنه لو
علق على شرط يبطل حكمه فسد الوقف كما لو قال على
شيء ما يبطل ذلك . يفسد فكذا قل . وقصد على من
أبطل الوقف بطلان الوقف . انتهى . انتهى . انتهى . انتهى .
لأن ذلك قد يجري في الوقف كما إذا قل نزل بالارض
أو غصبها غاصب وأجرى الماء عليها حتى صارت بحراً
فإنه يجوز لمن تولى فيها الصورة الأولى بموافقة الشرعية
ويستبدل محلها أخرى ويضمن في الصورة الثانية الغاصب
ويؤخذ محلها أرض أخرى (كذا أفاده في الخاتمة من
الحل المذكور)

مطلب
الوقف المرسل لا يجوز
فيه الاستبدال
(قاعدة) كل وقف مرسل لا يجوز فيه الاستبدال
(كذا في الحل المذكور من الخاتمة) قال وإن
يجوز أرض الوقف سبعة لا يتنفع بها لأن سبيل

الوقف وان يكون مؤيداً
 وفائدة: أرض الخور في ما عجز صاحبها عن
 ذراعها وأداء مؤتمها فنفذها إلى الامام لتكون منفعتها
 للمسلمين مقام الخراج فالوقبة ملك صاحبها ومنفعتها
 للمسلمين (كذا أفاده في الخاتمة من الفصل
 المذكور)

مطلب
 في أرض الخور

وفائدة: ما يدخل تبعاً في البيع يدخل تبعاً في
 الوصف (كذا في الخاتمة لول فصل ما يدخل في
 الوصف من غير ذكر) يانه لو وصف أرضاً وكان فيها
 غرس لوبقاء دخل ذلك من غير ذكره كما يدخل في
 البيع (كذا أفاده)

مطلب
 ما يدخل تبعاً في البيع
 يدخل تبعاً في الوصف

وفائدة: للمتولي قطع ما لا ثمرة له من الأشجار (كذا في
 الخاتمة في فصل فيما يدخل في الوصف من غير ذكره وما
 لا يدخل) قال وليس للمتولي الوقف ان يقطع الأشجار
 ولا يبيعها وما لا ثمرة له للمتولي قطعها انتهى ثم قال
 آخر الفصل ويحوز بيع الأشجار الموقوفة في أرض
 الوقف ان لم تكن مثمرة بعد القلع ولا يحوز قبل القلع
 لانها قبل القلع متصلة بالأرض فتكون تبعاً للأرض

مطلب
 للمتولي قطع ما لا ثمرة
 له من الأشجار

ويع ارض الوق لا يجوز وكل ملك ما كان يملك ما به
 وفائدة ﴿ كل من غرس في المسجد كان الغراس
 للمسجد ﴾ كذا في الخاتمة اول فصل في الاشجار قال
 ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لان الغراس
 لا يغرس لنفسه في المسجد . انتهى

مطلب
 من غرس في المسجد كونه
 الغراس للمسجد

وفائدة ﴿ الاشجار في المقبرة عند جمل الغراس
 يكون الواجب فيها للفقير ﴾ كذا في الخاتمة آخر الفصل
 في المقبرة

مطلب
 الاشجار في المقبرة

وفائدة ﴿ وقف الكتبة صحيح على ما طردوا القوي
 ﴾ كذا في الخاتمة اول فصل وقف المنقول قال
 واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في وقف الكتبة جوزه
 الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى وطبوا القوي وانصرو
 رحمه الله وقف كتبه . انتهى

مطلب
 وقف الكتبة

وفائدة ﴿ وقف الحيوان والمتاع تبعاً جائز ﴾ كذا
 في الحل المذكور من الخاتمة قال وهن ابى يوسف
 رحمه الله تعالى في التواذر لا يجوز وقف الحيوان
 والرقى والمتاع والاثياب ما خلا الكراع والسلاح
 الا على وجه التبع فلو وقف بمسألة بما فيه من البهر

مطلب
 وقف الحيوان والمتاع

والنعم وغيرهما فانه يجوز . انتهى
 في فائدة في هل النض من وقف خرب لم يعلم بانيه
 لثله جائز (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) قال
 فربة فيها بير مطوية بالاجر خربت القرية واقترض أهلها
 وقرب هذه القرية قرية اخرى فيها حوض يحتاج الى
 الاجر فارادوا نقل الاجر من التي خربت ويجعلوه
 في هذا الحوض فان عرف باقي تلك البير لا يجوز
 صرفه ذلك الا باذنه لانه عاد الى ملكه . انتهى

مطلب
 في هل انقض الوقف

في فائدة في مقبرة المشركين اذا اندرست جازان
 تجعل مقبرة للمسلمين (كذا في الخاتمة في فصل المقابر)
 قال فلان موضع مسجد رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وسلم كان مقبرة للمشركين . انتهى

مطلب
 مقبرة المشركين اذا
 اندرست

في فائدة في اقرار احد الورثة بالوقف دون الآخرين
 يسري على حصة المقر خاصة (كذا في الخاتمة في
 فصل الرجل يقر بالارض في يده انها وقف)

مطلب
 اقرار احد الورثة
 بالوقف

في فائدة في اختلاف الورثة في مصرف الوقف
 يجري على ما قالوا (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)
 بيانه ورثة في ايدهم ارض افروا انها وقف واختلفوا

مطلب
 اختلاف الورثة في
 مصرف الوقف

في مصرفها فقال بعضهم للفقراء وقال بعضهم علي بن مسعود

كذا صرفت حصة كل إلى ما اعترف به

فائدة يدخل اولاد البنات في الوقف على ولده

وولد ولده وفي الوقف على اولاده وولاد اولاده

(كذا في الخاتمة في فصل الوقف على الأولاد والأقرباء)

ذكر في غير محل واحد فقال أول الفصل ولو قال

أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم

يورد على هذا يدخل فيه ولده لصلبه وولادته منه

يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد صلبه على ولد ابنه لانه

سوى بينها في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنات

قال هلال رحمه الله تعالى يدخل وكذا لو قال

أرضي هذه صدقة على ولدي وولسولدي الذكر قال

هلال رحمه الله تعالى يدخل فيه الذكر من ولد البنين

والبنات وقال علي الرازي رحمه الله تعالى اذا وقف

على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكور والاناث من

ولده فلذا اترضوا فهو لمن كان من ولد الواقف دون

ولد بنت الواقف ولو قال على اولاد بني وولادهم

كان ذلك لكلهم يدخل ولد الابن وولد البنات

مطلب

في دخول اولاد البنات

والصحيح ما قال هلال رحمه الله تعالى ان اسم ولد الوقف
 كما يتناول اولاد البين يتناول اولاد البنات فانه
 ذكر في السير اذا قال اهل المحوب امنونا على اولاد
 اولادنا يدخل فيه اولاد البين ولولاه البنات لان
 ولد الولد اسم لمن ولده ولده وابنته ولده فمن ولدته ابنته
 يكون ولد ولده حفيظة بخلاف ما اذا قال علي ولدي
 فان ثمة ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر
 الرواية لان اسم الولد يتناول ولده لصلبه ولما يتناول
 ولد الابن لانه ينسب اليه عرفا وعن محمد رحمه الله
 تعالى ان ولد الولد يتناول ولد البنت عند اصحابنا ثم
 اطلاق في فروع هذه المسألة فظهر من قوله والصحيح ما
 قال هلال الخ ان ولد البنت يدخل في الوقف اذا
 قال الواقف علي ولدي وولد ولدي ولا تشبه بما مر
 من عدم دخول ولد البنت في الوقف على الولد لان
 ذلك فيما اذا قال علي ولدي خاصة ولم يزد واما هنا
 فانه قال علي ولدي وولد ولدي فافهم وذكر دخول
 اولاد البنات في لفظ الاولاد ثانيا وقال في الخاتمة من
 الفصل المذكور بعد ذلك رجل وقف ضبعة لة علي

ابن له واولاده واولاد اولاده قال ابو القاسم تقسم الغلة
بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد الرؤس
يسوي فيها الذكر والانثى فليل له اولاد البنات
قال يدخلون لانهم اولاد اولاده قال مولانا رحمه الله
تعالى هذا يوافق ما مر ان في ولد الولد يدخل اولاد
البنات كما يدخل اولاد البنين . انتهى . بيان من
ذلك ان اولاد البنات يدخلون في الوقف اذا قال
المتوفى على ولدي وولد ولدي او قال على اولادي
وولاد اولادي كعص الفخامة والله تعالى اعلم

مطلب
اولاد الواقف الفقراء
احق من غيرهم

مؤفائدة اولاد الواقف الفقراء احق من غيرهم
بغلة الوقف الذي شرط للمساكين (كذا في الحاشية
في فصل الوقف على الاولاد والاقرباء) ونصه رجل
قال ارضي هذه صدقة بعد موتي على المساكين وهي
تخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولده قال هلال
رحمة الله تعالى لا يعطى لولده من الغلة شيء الا اذا
كان الوقف في صحته ولم يصفه الى ما بعد الموت ثم
مات وفي ولد الواقف فقراء فيستند بكونه للتولي
ان يدفع الى كل واحد منهم سهرا اقل من مائتي درهم

وهو احق بذلك من سائر الفقراء وإن لم يعظم شيئاً
لا يضمن المتولي لانه لم يمنع جفاً واجباً لم وكذا قالوا في
الذي وقف ضيقة بيعة صحته على الفقراء ثم مات وله
بنت ضعيفة. كان الأفضل للقيم ان يصرف اليها مقدار
حاجتها . انتهى

مؤفائدة في قصة أرض الوقف بين اهله للزير
برضام جارية (كذا في الخاتمة في النصل المذكور)
قال وإن اراد الواقف ان يقسم أرض الوقف
ويعطي كل واحد من الذين الوقف عليهم حصته
يزرعونها ويكون له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك
الآن ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم وفعل ذلك
كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم ولو
فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولن آتى بعد
ذلك ابطاله . انتهى

مطلب
قصة أرض الوقف بين
اهله

مؤفائدة في الوقف على النفس مفسد للوقف (كذا
في المحل المذكور فلو وقف أرضه على نفسه ثم على فلان
فسد الوقف ولو وقف أرضه على نفسه وعلى فلان صح
نصف فلان (كذا اخذه في المحل المذكور) والفرق

مطلب
الوقف على النفس

بين المسألتين ظاهر بادني تأمل حيث في الصورة
الاولى يكون الوقف كله على النفس اولا ثم من بعده
فعلى فلان وفي الصورة الثانية يكون جمع بين نفسه
وفلان فيثبت لكل واحد حكم . . .

فائدة في البنات تدخل في الوقف على البنين
(كذا في الخاتمة من الفصل المذكور) قلل ولو قال
ارضي صدقة موقوفة على بني وله ابنان او اكثر كانت
العلة لم تكن لم يكن له الا ابن واحد وقت وجود العلة
كان نصف العلة له والنصف للقرناء ولو كان له بنون
وبنات قال فلان كانت العلة لم بالسوية لان اسم
البنين يتناول البنين والبنات وعن ابي حنيفة رحمه
الله تعالى فيروية تكون العلة للبنين خاصة دون
البنات والصحيح هو الاول كما لو قال ارضي موقوفة على
اخوتي وله اخوة واخوات اشركوا جميعا . انتهى
فائدة في اسم البنين لا يتناول البنات عند الانفراد
(كذا في الهل المذكور) فلو قال ارضي صدقة على
بني وله بنات ليس معهن ابن كانت العلة للقرناء ومثله
لو وقف على بناته وله بنون ليس له بنات كانت العلة

مطلب

البنات تدخل في
الوقف على البنين

هذه في الاخوة

والاخوات

مطلب

اسم البنين لا يتناول

البنات عند الانفراد

للقراء أنتحق

﴿فائدة﴾ الغني من له نصاب فاضل عن مسكنه
 وخادمه وثيابه ومناخ بيته من أي مال كان (كذا
 في الخانية من إجل الذي هو فصل الوقف على
 الترابيات) فعلم أن من له مسكن وخادم وثياب ومناخ
 بيعت وليس له نصاب سواها فاضل عنها فقير (كذا
 افاده) ثم سوى بين الفقير في باب الوقف وباب
 الزكاة

مطلب

الغني من له نصاب
 فاضل

﴿فائدة﴾ كلمة من يصلح للواحد والجماعة (كذا في
 الخانية في فصل الوقف على الترابيات) بيانه رجل
 قال لرضي صدقة موقوفة على من كان فقيراً من نسل
 فلان أو من آل فلان أو على من كان له من الأولاد
 وليس في نسل فلان أو في آل فلان إلا فقير واحد أو
 ليس له فإن ذلك الواحد يستحق جميع العلة بخلاف ما
 لو قال على فقراء بني فلان أو على أولادي وليس
 هناك إلا واحد فإنه يستحق نصف العلة والنصف
 الآخر للقراء وهو ظاهر

مطلب

كلمة من يصلح للواحد
 والجماعة

مطلب

الثبوت في باب الوقف

﴿فائدة﴾ الثبوت في باب الوقف وما جاسة طعام

سنة أو شهر بلا اسراف ولا تقصير (كذا في فصل
الوقف على القرابات من الخاتمة) ولما قالوا كفاية
سنة أو شهر لا خلاف ذلك باختلاف الموقوف فان
كان ضيعة كان الثبوت سنة وإن كان جانونا كان
كفاية شهر (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
يدخل في الكفاية
تاريخه

فائدة يدخل في الكفاية من تسمية نفعه (كذا
في الفصل المذكور من الخاتمة) ويانه رجل قال في
شهر وقته ان يعطى فلان كفايته من غلة المخطب
أو موه فكذا لا امرأه ولا موه ولا غيرها بحسب كفايتهم
ايضا لان كفايتهم من كفايته

مطلب
الاقتضى في صرف
الوقف على الفقراء ان
يكون لاولاد الواقف

فائدة كل وقف كان على الفقراء فالأفضل
في صرفه مع الفقران يكون لولد الواقف ثم الى قرابته
ولو الوالد أو الزوجة ثم الى مولى الواقف ثم الى جيرانه
ثم الى اهل المصر من كان أقرب منزلاً الى الواقف
(كذا في الخاتمة من الفصل المذكور)

مطلب
الجيران اهل الله

فائدة الجيران اهل الحلة ويسوي في ذلك
الساكن والمالك (كذا في الخاتمة من الفصل
المذكور) ويانه رجل وقف وقفاً وشرطه فقراء جيرانه

فإنه يكون لكل فقير في محله سواء كان ساكناً أو
مالكاً فإن كان الساكناً غير المالك كانت الغلة
للساكن ثم قال ويدخل في ذلك الصبيان والنساء
ولا يدخل فيه العبد وإمات الأولاد . انتهى

وقاعدة إذا وقف على ساكني مدرسة كذا كان
لطلبة العلم خاصة (كذا آخر فصل الوقف على
القرابات من الخاتمة) ثم قال أن خرج إلى مسيرة
ثلاثين ميلاً فصاعداً لا يأخذ الوظيفة لأنه صار مسافراً
وإن خرج إلى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة أيام فإن
أقام خمسة عشر يوماً فصاعداً لا يأخذ الوظيفة وإن
كان أقل من ذلك فإن كان خرج بخروجاً له منه
بد كالخروج للتنزه لا يأخذ الوظيفة وإن كان خروجه
لا بد له منه كالخروج لطلب القوت كان ذلك عفواً
ليس لغيره أن يأخذ ماله ولا وظيفته والسكنى تفارق
الوظيفة فإنه لو بقي سنة خارج المثل الموقوف فماده
لم يمنع مسكناً آخر لا يؤخذ مسكنه (كذا أفاده آخر
الفصل المذكور)

وقاعدة إذا أرض الوهب واليتيم إذا أجزها التيم

مطلب

وقف على ساكني
مدرسة كذا عطلت
العلم

مطلب

إذا أجز الموقوف أو
الوصي الأرض بدون
أجر المثل

او الوصي بدون اجر المثل لهم المستأجر انما ذلك
(كذا افلده في الخاتبة في فصل اجارة الاوقاف) ثم
نقل قولاً آخر بانه لا يلزم المستأجر سوى المسمى
وقال والقوى على ما ذكرنا اولاً انه يجب اجر المثل
على كل حال

فائدة اجر المثل انما يعتبر وقت العقد (كذا
في الحل المذكور من الخاتبة) وبانه رجل استأجر ارض
وتقريب ثلاث سنين باجرة معلومة هي اجر مائها فلما
دخلت السنة الثانية كتمت وخلفت الناس سنة
الاراضي فزاد اجر الارض ليس المتولي ان ينقض
الاجارة بسبب نقصان اجر المثل لان اجر المثل يعتبر
وقت العقد وقت العقد كانت المسمى اجر المثل فلا
يعتبر التغير بعد ذلك (كذا افلده في الحل المذكور)
فائدة التيم اذا استأجر بعين يكون مستأجراً
لنفسه (كذا في الحل المذكور من الخاتبة) وبانه قيم
مسجد استأجر لهارة المسجد نجاراً بدرهمين وكانت
اجرته درهماً وقد ذلك من مال الوقف فجاء
مستأجراً لنفسه لا للوقف وضمن الدرهمين الا امن

مطلب
بصرف الحل وقت
العقد اذا استأجر
التيم من

فكأن الزيادة ما يغاين فيها الناس . ١٤

قاعدة الوقف على محمول لا يجوز (كذا في
النصل المذكور من الخاتمة) قال رجل جعل ارضه
او منزله وقفاً على كل مؤذن يؤذن في مسجد بعينه لا
يجوز هذا الوقف لأن هذه قرعة وقعت لغير المعلن
وذلك المؤذن قد يكون غنياً وقد يكون فقيراً والحيلة
ان يكتب في صك الوقف على كل مؤذن فقير في
هذا المسجد وإذا خرب المسجد تصرف القلة الى فقراء
المسلمين ولو قال على كل مؤذن فقير فهو محمول فلا
يجوز كما لو قال اوصيت بثلث مالي لواحد من عرض
الناس لا يجوز انتهى

قاعدة ترك التيم اجرة الدار الموقوفة على الفقراء
لفقر سكنها جائز (كذا في الخاتمة في فصل اجارة
الوقف) بانه دلو موقوفة على الفقراء فاستأجرها فقير
من التيم وسكنها فترك التيم اجرتها لهذا الفقير جاز كما
لو ترك الامام خراج ارض على من له حق في بيت
المال (كذا افاده)

قاعدة جائط الوقف اذا مال على حانوت

مطلب

الوقف على محمول
لا يجوز

مطلب

ترك التيم الدار
الموقوفة مع الفقراء
لفقر سكنها

مطلب

جائط الوقف اذا مال

ملك وله القيم العشرة يرفع الأمير إلى القاضي بإمره
بعلته فان لم يكن في اليد غلة بامره بالاستدانة (كذا
في الخاتمة من الفصل المذكور)

مطلب
من ملك في أرض
وقف اذا اتي من
استجارها

﴿فائدة﴾ كل صاحب ملك في أرض وقف اتي من
استجارها باجر المثل يتظر ان كان ما على الوقف من
بناء او غيره لو رفع مستاجر الوقف باكثر مما يدفعه
صاحب البناء كلف صاحب البناء رفع بنائهم وتوجير
البنين من غوره وان كان لا يوجب باكثر من ذلك
ترك في يد صاحب البناء بذلك الاجر الذي يدفعه
(كذا في الفصل المذكور من الخاتمة)

مطلب
شهد الشهود ان فلانا
وقف شيئا

﴿فائدة﴾ اذا شهد الشهود ان فلانا وقف شيئا
اكثر وكان أحد ما شهد به في يد المدعي عليه الحاضر
والآخر في يد الغائب فانه يقضى بوقفية المصلين (كذا
في الخاتمة في فصل دعوى الوقف والشهادة عليه)
ونصف ضبعة في يد حاضر وضبعة اخرى في يد غائب
فادعى رجل على الحاضر اني هاتين الضبعتين
وقف عليهما وقفها عليوجه علي اولاده ولولاد اولاده
قال القاضي ابو جعفر ان شهد الشهود ان هاتين

الضيعتين كلتا ملكا للواقف وقفها جميعا وفقا واحدا
يقضى بوقف الضيعتين جميعا وإن شهدوا على وقفين
متفرقين لا يقضى إلا بوقفية الضيعة التي في يد الحاضر .

انتهى

مطلب
الشهادة على الوقف
بالتسامع

فوقاعدة الشهادة على الوقف بالتسامع بحيث كان
مشهورا تجوز (كذا في الخاتمة من الفصل المذكور)
قال وإذا شهد الشهود على الوقف بالتسامع قال
عامة المصلحة أن كان الوقف مشهورا متقادما كوقف
عزرو بن العاص وما أشبه ذلك جازت الشهادة

بالتسامع . انتهى

مطلب

الشهادة على المرافق
بالتسامع

فوقاعدة الشهادة بالتسامع على شرائط الوقف
وجباته لا تجوز (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)

مطلب

الشهادة على الوقف
والدعوى بغير
ذكر الواقف

فوقاعدة الشهادة على الوقف أو الدعوى بغير
غير ذكر الواقف نعم (كذا في الفصل المذكور من
الخاتمة) قال وإن ادعى وفقا أو شهدوا على وقف ولم
يذكروا الواقف ذكر الخصاص أن دعوى الوقف

مطلب

نصرف الموقوف ولم يبين
من أي جهة هو متول

والشهادة على الوقف تجوز من غير بيان الواقف . انتهى
فوقاعدة المتولي إذا تصرف ولم يكتب في صك

النصر فمن أي جهة هو متول كان فاسداً (يكفي في
فصل ما يتعلق بصك الوقف من الخاتمة) قال متولي
الوقف إذا أجر الوقف وكتب في الصك أجر وهو
مقول لهذا الوقف ولم يذكر أنه متول من أي جهة قالوا
يكون فاسداً وكذا الوصي إذا لم يذكر أنه وصي من
جهة الأب أو القاضي أو الأم أو الجد إذا حكمهم بمختلفة
فإن كتب وهو متول من جهة الحاكم أو وصي من جهة
الحاكم ولم يذكر الحاكم الذي ولاه قالوا فهو ذلك لأن
جهة التولية صارت معلومة ومعرفة فذلك القاطع
بالنظر في التاريخ وكذا إذا لم يكتب اسم الوقف في
كتاب الإجارة ولم يعرفه قالوا يجوز انتهى ..

❦ مسائل الاضحية ❦

مطلب
المعنى الاضحية مكان
الذبح

❦ فائدة ❦ المعبر في الاضحية مكان الذبح لا
مكان المالك (كذا في اضحية الخالية) وإنه وجب
ذهب إلى السواد و وكل آخر أن يضي عنه في المصر
فدفع الوكيل قبل صلاة العيد لا يجوز أن كان من
اهل السواد فذهب إلى المصر و وكله في السواد من

يذبح عنه فذبح الوكيل قبل صلاة العبد صح لان المختبر
مكان المذبح لا المالك

فائدة لا تجب الاضحية على الصغير كان له مال
او لم يكن على ما عليه الفتوى (كذا في اضحية الخانية)
بانه صغير لا مال له فليس بواجب على ايه ان يذبح
عنه وان كان يستحب وان كان للصغير مال ففيه
روايتان والفتوى على عدم الوجوب ولو فعل الاسباغ
الوصي فذبح عنه لا يضمن والمجنون والمعتوه بمنزلة الصبي
(كذا افاده هناك)

فصل في الاضحية اذا ثبت هلال ذي الحجة عند المحاكم
فصلوا وذبحوا ثم تبين الخطأ صححت الصلاة والذبح كذا
في اضحية الخانية آخر الباب

فائدة لا يجوز من الابل والبقر والمعز في
الاضحية الا التي (كذا في الحل المذكور من الخانية)
ثم قال التي من الابل ما اتي عليه خمس سنين وطعن
في السادسة والتي من البقر ما اتي عليه ستان وطعن
في الثالثة ومثله الجاموس والتي من الغنم والمعز
ما تمت له سنة وطعن في الثانية ويجوز الجذع العظيم من

مطلب

لا تجب الاضحية على
الصغير ولو كان له مال

مطلب

ثبت الهلال عند المحاكم
فصلوا وذبحوا ثم تبين
الخطأ

مطلب

لا يجوز الا التي في الاضحية
من الابل والبقر والمعز

الضأن وهو عند الفتهام ما لقي عليه أكثر الحمل وإذا
 طعن في الشهر السابع يجوز إذا كان عظمها ميتاً بحيث
 لو رآه إنسان بحسبه ميتاً

فائدة في الاتي من الابل والثير افضل من الذكر
 (كذا فيا يجوز من الفحاي من الخنازية) وكذلك
 الخصى من الضأن افضل والشاء افضل من سبع قطة
 اذا استويا في القيمة والحجم

مطلب
 الاتي من الابل والثير
 افضل من الذكر

فائدة في اذا استوت الاجناس في القيمة والحجم
 فافضلها اطيبها لحماً (كذا في الفصل المذكور من
 الخنازية)

مطلب
 اذا استوت الاجناس
 فافضلها اطيبها لحماً

فائدة في الاضحية عن الميت من مال المبيعي
 جارة (كذا في الحل المذكور) وله ان يتناول منها ولما
 ان كانت من مال الميت بامر يلزمه الصدق بلعنها
 (كذا افاده في الحل المذكور)

مطلب
 الاضحية عن الميت

فائدة في يجوز في الاضحية بيع المأكول بالمأكول وبيع
 غير المأكول بغير المأكول ولا يجوز العكس في الصورين
 (كذا في فصل الانتفاع من الخنازية) ويأثم لو باع من
 الاضحية بعد ما ضحى بها لحماً منها بلحم من غيرها او

مطلب
 يجوز في الاضحية بيع
 المأكول بالمأكول

يحلها جربا لها جاز بخلاف العكس فانه لا يجوز
 ﴿فائدة﴾ اذا ضمت يد المضي مع يد القصاب في
 الذبح يجب على كل واحد منها التسمية فان سي
 احدهما لا تحمل (كذا في الحل المذكور من الخانية)
 وكذا لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط لكنه ظن
 انها تكفي من القصاب فانها لا تحمل (كذا افاده في
 الحل المذكور)

﴿مسائل الصيد﴾

﴿فائدة﴾ ما كان يخلط من الطير بين الطاهر
 والنجس لا باس به عند الامام (كذا في الخانية اول
 كتاب الصيد) ونصه عن ابي يوسف قال سألت
 ابا حنيفة عن العنق فقال لا باس به فقلت انه
 يأكل النجاسات فقال انه يخلط النجاسات بشي آخر
 فكان الاصل عنده ان ما يخلط كاللجاج لا باس به
 وقال ابو يوسف يكره العنق كما تكرر الدجاجة
 الخلاصة . انتهى

﴿فائدة﴾ لا يؤكل مما في البحر سوى السمك

مطلب

اذا ضمت يد المضي
 مع يد القصاب في الذبح

مطلب

الطير الذي يخلط بين
 الطاهر والنجس

مطلب

لا يؤكل مما في البحر
 سوى السمك .

بأنواعه (كذا في الخاية من الحمل المذكور) .

فقاعدة السمك أن مات بسبب حادث حل
أكله وإن مات خنق أنه لا بسبب ظاهر لا يحل أكله
عندنا (كذا في الحمل المذكور من الخاية)

فقاعدة كل ما خرق وانهر الدم حل ما يصاد به

(كذا في الخاية) والمراد أنه إذا مات قبل أن يدوكة

ولم يتعد عن طلبه وما يصطاد بالرصاص والرش

وهو ما يصب منه ويسمى بالخرق في زمانه حكمه

كذلك لأنه خارق مريق الدم بقوة فاذقة إياه وليس

ذلك دون السهم وإن قال بعضهم بعدم حله لأنه لم

يقف على حقيقة قوته فظن منهم البعض أنه يقتل

بأحراقه فقال لا يجوز وظن بعضهم أنه يقتل ويخرج

بقتله فقال لا يجوز ولم ينصروا ما القتل الذي في حبة

الخرق حتى تقتل أو تخرج وعشرون منها لا تبلغ درهماً

مع أنهم قالوا لا تجل صيد البندق والمعارض والمجر

والصاوان جرح لأنه لا يخرق بل يدق دقاً أي لا قوة

له على النفاذ إذا رمي به مع أنهم قالوا لو طول وحدث

ما رمي به حل قال في الخاية ولا يحل صيد البندق

مطلب

السمك أن مات بسبب
حادث

مطلب

كل ما خرق وانهر الدم

والبحر والمراعي والمصاوما أشبه ذلك وإن جرح
لأنه لا يحرق إلا أن يكون شيء من ذلك قد حدد
وطول كالسم ويمكن أن يدهي فلذا كان كذلك
وخرق مجده حل إكله . انتهى . فالمدار على أنهار الدم
والبحر لا الدق وهذا هو الفارق . وقد أتى علامة
الديار الرومية المرحوم علي أفندي به بذلك وجعل
الرياح كالسم في فتاويه ونصه (زبد صياد أكل
حلال أولان صيده بماله إليه توفيك أتوب صيدي
جرح أيدوب دوشوردكن صكره زيدولرنجه صيد أول
جرحدن هلاك ولغله ذبح أيلسه قديفتك جرحدن
هلاك أولدني معلوم أويحق أكل حلال أولور
الجواب أولور) وقد أشبعنا الكلام على ذلك مع زيادة
القول في فتاونا فارجع إليها إن أردت

وقاعدة ما أدين من الصيد كبتنه (كذا في صيد
الخاتمة) أي أنه رجل ضرب ظريفاً بسيفه فابان منه عضواً
أكل سوى العضو الذي أبانه فان كان ذلك
العضو تعلق ولم يبين فان كان بحيث يمكن اتصاله لو
عاش أكل وإلا فلا وإن قطع الصيد نصفين أكل

مطلب
ما أدين من الصيد
كبتنه

طولا كان او عرضا متساويا وان كان اكثره من جهة
 راسه اكل ما كان من جهة الرأس وحرم الباقي وان
 كان اكثره من جهة العجز اكل كله حيث صار كالذئب
 (كذا افاده في المحل المذكور)

مطلب
 اذا اجتمع المحل مع
 المحرم فلب المحرم

فوقادة إذا اجتمع المحل مع المحرم فلب المحرم
 (كذا في صيد الخنازية) بانه مسلم عجز عن مدقوسه
 فاعانه الجوسي ثم رى به صيدا لا يؤكل وكذلك لو
 اخذ المسلم سكيناً فاخذ الجوسي بيده واعانه على الذبح
 حرم ومثله اعانة كلب غير معلم لمعلم فاخذه الكلب المعلم
 بخلاف اعانة الجوسي الكلب المعلم فاخذه لان الاعانة
 تكون بين البكيين لا بين الكلب والادمي (الكل من
 المحل المذكور)

فوقادة مذكور التسمية نسياناً بجل (كذا في
 الخنازية من الصيد سواء كان مرسلأ سهماً او طائراً
 او كلباً)

فوقادة إذا اكل الكلب وما اشبهه من الصيد
 حرم بخلاف البازي وما شابهه (كذا في صيد
 الخنازية) قال لان البازي لا يتقبل للتعليم على وجه
 المطلوب
 اكل الكلب وما اشبهه
 من الصيد

يدع فيه الإكل

في فائدة في الذكاة فربي الأوداج الأربعة وهي الحلقوم
والبري والعرفان اللذان بينهما الحلقوم والبري (كذا في
أول ذكاة الخاتية) ثم قال فإن قطع ثلاثة منها
حل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى قطع الحلقوم
أو لم يقطع وشرط أبي يوسف قطعة مع البري واحد
الودجين

مطلب
الذكاة فربي الأوداج
الأربعة

في فائدة في كل مذبوح علمت حياته عند الذبح أكل
تحرك أو لم يتحرك خرج الدم أو لم يخرج وإن لم تعلم الحياة
ولكن تحركت وخروج منها الدم بعد الذبح فإنها تحل
(كذا في ذكاة الخاتية)

مطلب
ما علم حياته عند الذبح
أكل

في فائدة في حركة المذبوح بعد الذبح وإن لم تعلم حياته
نحو (كذا في الحل المأكول من الخاتية) ومثله خروج
الدم من الذبيحة قال وإن لم يتحرك وخروج منها دم
مشفوح توكل وإن لم يتحرك ولو لم يخرج منها دم لا توكل
وإن تحركت ولم يخرج منها دم أكلت لأن الحركة
وخروج الدم علامة الحياة وإن ضمت فهاها أكلت
بخلاف نحره وإن غمضت عينها أكلت بخلاف فمها وإن

مطلب
حركة المذبوح بعد
الذبح

فبضت رجلها أكلت بخلاف بسطها ولن قام شعرها
أكلت بخلاف ما إذا نام وهذا كله إذا لم تعلم حياتها
وقت الذبح وإن علمت حياتها وقت الذبح أكلت على
كل حال انتهى والمراد سوا مخرج دم أو لا تحركت
أولا إذا كل من الحركة وخروج الدم علامة ستدل بها
على الحياة عند عدم العلم بها

مطلب
إذا بقر الذئب بطن شاة

وقائدة إذا بقر الذئب بطن شاة ونقي فيها حياة
وذبحت نوكل (كذا في الخاتبة من الحل المذكور)
ونصه شاة بقر الذئب بطنها ونقي فيها من الحياة طابق
في الذبوح بعد الذبح على قول أبي يوسف ومحمد لا
يعتبر نيك إحياء حتى نودأها لا تغل واختلاف
المشايع على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذكر
الحاوي وأبو الليث رحمهما الله تعالى أنها معتبرة حتى
نودأها تحل وذكر شمس الأئمة السرخسي إذا علم أنها
كانت حية حين ذبحت حل أكلها كانت الحيا فيها
يتوهم تناوؤها أو لا يتوهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
إن كان يومئذ بها يوم أو أكثر من يوم تميل
بأنه نكاه وروي عنه أنها إن كانت يوم بقاء الحياة فيها

أكثر من نصف يوم نحل والأفلاان ما دون ذلك
اضطراب المذبح وروي عن محمد رحمه تعالى إذا بقر
الذئب بطن شاة وأخرج ما فيه ثم ذبحه لا تحل لأنه
لا يتوهم أن تعديما يبق فيها من الحياة والنسوى على ما
ذكرنا لا يبي حنيفة رحمه الله تعالى أولاً انتهى

مطلب

المراة والصبي العاقل | فائدة في المراة والصبي العاقل وأهل الكتاب في
الذبح كالمسلم (كذا في الحل المذكور من الخاتمة توصفه
المراة المسلمة والكتانية في الذبح كالرحل وكذا الصبي
الذي يعقل التسمية وضبط لأنه من أهل التسمية

فصح تسميته كما يصح إسلامه وإن كان لا يعقل لا تحل
وبوكل مذبة الأخرس مسلماً كان أو كتيلاً وكذا
ذبيحة الهندي وأنصرائي حلال وإن كان الكافي
حريماً إلا أن يسمع منه أنه يسمى عليها المسح ولا تحل
ذبيحة المرتد وإن ارتد ، دين أهل الكتاب وذبيحة
المجوسي حرام وإن يهود أو نصر نوكل لأنه يقر علماً ما اتفق
إليه والغلام إذا كان أحد أبويه نصرانياً والأخر مجوسياً
ومر يعقل الذبح نوكل ذبيحته وصيده عدنا وقال
الشافعي رحمه الله تعالى لا تؤكل انتهى

مطلب
ذكر اسم الله ما يصح
أن يذكر

في فائدة ذكر اسم الله تعالى مع القصد على الذبيحة
أي صيغة كان كقوله في الحمل (كذا في الحمل المذكور
من خبره) فلو قال الحمد لله وسبحان الله أو الله
أكبر مع القصد للذبح كفي أما إذا لم يكن له قصد الذبح
بل لأمر آخر لا تحمل

في مسائل الودعة

مطلب
الرد الصريح في الودعة
ما يدل على

في فائدة الرد الصريح في الودعة فانه لا يمانع
إذا في الحاشية أول كتاب الودعة) بيانه رجل وضع
ثوبه بين يدي آخر وقيل هو ودية عده فقال
ذلك الآخر لا أقبل ثم ذهب وضاع الثوب لا يكون
ضامنا بخلاف ما إذا وضع ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا
فإن برد ذلك الآخر صرخا بل سكت وضاع الثوب
فانه يضمن لأن هذا ابداع عرنا

مطلب
قول الرجل إن اضع
حاجتي وقول الآخر
في عمل كذا

في فائدة قول الرجل إن اضع حاجتي وقول
الآخر في محل كذا ابداع وقبول (كذا في العمل المذكور
من الحاشية) بيانه رجل جاء بدائه إلى المحل فقال أين
أربطها فاجابه صاحب المحل في محل كذا فاضاعت الدابة

العدم المحفظ كان صاحب الخان ضامناً لان قول
صاحب الدابة اين اربطها ايداع وقول صاحب الخان
في محل كذا قبول ومثله الحملي لو قال له الرجل
اين اضع حوائجي فقال هنا فهو الاول سواء وكذلك
اذا وضع حوائجه بهراى من الحملي يكون الحملي ضامناً
ان لم يكن له ثيابي حاضر (كذا افاده)

مطلب قول المودع ذهب الوديعه ولا ادري
كيف ذهب نافي للضمان (كذا في الخاتمة في فصل
فيما يضمن المودع) والقول قوله يمينه والمودع والدلال
في ذلك سواء بخلاف ما لو قال نسيت اين وضعتها
فانه يكون ضامناً وقرق بعضهم بين قوله ذهب ولا
ادري كيف ذهب وبين قوله لا ادري كيف ذهب
فضمن في الثانية دون الاولى قال شمس الائمة السرخسي
رحمة الله تعالى الاصح انه لا يضمن على كل حال (كذا
افاده في المحل المذكور)

مطلب قول المودع ان يدفع الوديعه الى من في عياله
كان غير متهم (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم قال
وتفسير من في عياله في هذا الحكم ان يكون ساكناً معه
عما لو ان لم يكن متهماً

كان في نفسه ولم يكن كذا افاده هناك وفسر السكني
آخر فصل ما بعد تضييقاً فقال ان يدخل كل واحد
منها على صاحبه بغير اذن بخلاف ما لو كان لكل
مفتاح على حدة ومفتاح

مطلب . فائدة في رد الرديعة الى من في غياله المودع لا
يبرأ (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم نقل جمعه
رد الرديعة الى من في
قولا بالبراءة ولم يرجع غير انه قدم الاول فكان عليه
المعول كما هو عادته
حال المودع لا يبرأ

مطلب . فائدة في الاب والوصي والقاضي يملكون الايداع
(كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وذكر اعياء اذا
ملكها الانسان فليس له ان يملك غيره لا قبل التمسك
ولا بعده وتأتي مرتبة هنا
الاب والوصي والقاضي
يملكون الايداع

مطلب . فائدة في المرتهن لا يملك ان يرهن بغير اذن
الراهن (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) فان فعل
وهلك الرهن كان ضامناً والراهن بالخيار ضمن ايها
ناه فان ضمن الاول لا يرجع على احد وان ضمن الثاني
يجع على الاول
المرتهن لا يملك ان يرهن
بغير اذن الراهن

مطلب . فائدة في المودع لا يملك الايداع عند الاجنبي
المودع لا يملك
الايداع عند الاجنبي

(كذا في الحل المذكور او هي من المسائل التي حدثناك

عنها

فائدة في الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره

طلب

" ٧٠ لك

كذا في الحل المذكور من الخانية) وهذا متبد فيها اذا

لم ياذن له الموكن اما اذا اذن له فيصح

مطلب

فائدة في السناجر ملبوسا او مركوبا لا يملك

المتاجر ملبوسا او

مركوبا لا يملك الاجار

ايجار غيره (كذا ذكره في الحل المذكور من الخانية)

من غيره

فائدة في المستعير ملبوسا او مركوبا ليس له ان

مطلب

يعير (كذا في الحل المذكور من الخانية)

المستعير ملبوسا او

مركوبا لا يملك ان يعير

فائدة في المصارب لا يدفع الى غيره مضاربة الا

مطلب

باذن (كذا في الحل المذكور من الخانية) وله ان

المصارب لا يدفع لغيره

يتشارك عنانا كاله ان يوضع

مضاربة الا باذن

فائدة في المستبضع لا يملك الاضاع قال في الحل

مطلب

المذكور من الخانية فان ابضع وهلك فرب المال

المستبضع لا يملك

ان يضمن ايها تبا وان سلم وحصل ربح كان كله

الاضاع

لرب المال

فائدة في المستبضع لا يملك الابداع (كذا في

مطلب

الحل المذكور من الخانية)

استمع لا يملك

الابداع

مطلب
المودع اذا عاد الى
الوفاق

فوقائدة المودع متى عاد الى الوفاق خرج عن
الضمان (كذا في الحل المذكور من الخاتبة) ياتيه رجل
اودع عند آخر ودعية فدفعا المودع الى اجني ثم
اخذها بعد ذلك وهلكت برئ من الضمان لما قلنا

مطلب
المرجع اذا عاد الى
الوفاق

فوقائدة المرجع متى عاد الى الوفاق خرج عن
الضمان (كذا افاده في الخاتبة في فصل فيما يضمن
المودع) ياتيه رجل رهن عند آخر ثوباً فرهقه المرجع
عند بكر ثم اشكته منه ورجع به فهلك بعد ذلك عنه
برئ عن الضمان

مطلب
خالف في الاجارة
والاجارة ثم عاد الى
الوفاق لا يبرأ

فوقائدة في الاجارة والاعارة اذا خالف فيها ثم
عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان (كذا في البصل
المذكور من الخاتبة) ياتيه رجل استأجر واستعار ثم
فعل ما لا يملكه بان استأجر دابة فاعطرها او آجرها
او استعارها فاعطرها ثم عاد الى الوفاق بان رجعت
اليه وهلكت فانه يضمن

مطلب
عبد المودع اذا اتلف
الودعية

فوقائدة عبد المودع اذا اتلف الودعية كان
لصاحبها يعة في دينه (كذا في الحل المذكور من
الخاتبة) ثم ذكر لو ان موثق العبد باع قبل ان يستوفي

رب الوديعة حقه وفصل في المسألة ونصه رجل
اجلس عبده في حانوته وفي الخانوت ودائع فسرقت ثم
وجد المولى بعضها في يد عبده وقد اتلف البعض فباع
المولى العبد فإن كان لصاحب الوديعة بينة على أن
العبد سرق الوديعة واتلفها فهو بالخيار أن شاء أجاز
البيع وأخذ الثمن وإن شاء نقض البيع ثم يبيعه هو في
دينه لأنه ظهر أن المولى باع عبداً مديوناً وإن لم يكن
له بينة فله أن يحلف مولاه على العلم فإن حلف لا يثبت
الدين وإن نكل فهو على وجهين أن أقر المشتري بذلك
كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينه سواء وإن أنكر
المشتري ليس لصاحب الوديعة أن ينقض البيع ولكن
يأخذ الثمن من المولى لأن الدين ظهر في حق المولى
دون المشتري . انتهى

هو قاعدة كل من له أن يعبر كان له أن يودع
ومن لم يكن له أن يعبر ليس له أن يودع (كذا في
الحل المذكور) ثم قال وذكر شمس الأئمة السرخسي
رحمة الله تعالى أن المستعير لا يملك الإبداع مطلقاً ولو
فعل كان ضامناً

مطلب

من له أن يعبر له أن
يودع

فائدة المرأة ان تتناول للنفقة من وديعة
 الزوج عند رجل ان كانت بما يصلح للنفقة والرجل مقر
 بالوديعة والتكاح بشرط امر القاضي (كذا افاده في
 المحل المذكور من الحامية) ثم فسر بما يصلح للنفقة
 فقال اذا كان في يد والد الزوج دراهم او ما يصلح للنفقة
 الزوجات كطعام او كسوة ثم قال بعدها والدين لذا
 كان للقائب على رجل والغريم بقر بالمال والتكاح
 فالدين بمنزلة الوديعة . انتهى * ولما قيدنا اعتراف
 الرجل بالوديعة والتكاح لانه لو كان متكررا كان
 القول قوله ولا يمين عليه اذ لا خصومة واليمين يعتمد
 صحة الدعوى كما مر فلا تنس وقلنا بشرط امر القاضي
 لانه لو دفع بلا امر القاضي كان ضامنا قريبا كان او
 اجنبيا

مطلب

المرأة اخذ النفقة من
 وديعة زوجها ان
 كانت ما يصلح لها

فائدة دفن الوديعة في محل محفوظ بالباب
 ليس بتضييع لها (كذا افاده في المحل المذكور) فاذا
 دفن المودع الوديعة في داره او بستانه المحفوظين ثم
 نسي محلها لا يكون ضامنا

مطلب

دفن الوديعة في محل
 محفوظ بالباب ليس
 بتضييع لها

﴿فائدة﴾ إذا أكره المودع على دفع الوديعة بثلف
عضو برئ عن الضمان **وَالْأَفْلَا** (كذا في الحاشية في
فصل ما بعد تضييعاً)

مطلب
إذا أكره المودع دفع
الوديعة

﴿فائدة﴾ مودع اثنين ليس له أن يدفع لأحدهما
بغية الآخر (كذا أفاده في الفصل المذكور) ونصه
ثلاثة أودعوا رجلاً مالاً وقالوا لا تدفع المال إلى أحد
مننا حتى نخضر جميعاً فدفع إلى أحدهم منهم قال ابن
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في القياس يكون ضماناً
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الاستحسان لا
يضمن - انتهى - وقال في الفصل قبله رجلان أودعا
ثوباً عند آخر وقالوا لا تدفع إلا إلينا جميعاً فدفع إلى
أحدهما كان ضماناً قولاً واحداً والفرق بين المسألتين
ظاهر

مطلب
مودع اثنين ليس له
أن يدفع إلى أحدهما

﴿فائدة﴾ كل ما كان أمانة لا يصير مضموناً بتغير
الوصف (كذا أفاده في الفصل المذكور من الحاشية)
بيان رجل أودع عبد إنسان ألف درهم ثم إن صاحب
الوديعة أقرض الوديعة المذكورة من المودع قال ابن
حنيفة رحمه الله تعالى لا يخرج الألف من الوديعة حتى

مطلب
ما كان أمانة لا يصير
مضموناً بتغير الوصف

تصير في يد المستودع حتى لو هلك قبل ان يعجب
 يده اليها لا يضمن ثم قال وكذلك في كل ما كان
 اصله امانة ومثله لو قال المودع لصاحب الوديعة
 ائذن لي ان ابيع واشتري لانه موثمن (بكذا افاده)

تومسائل العارینه *

مطلب
المستعير ان يهر ما لا
تفاوت هو الناس

مطلب
رد العارية مع من كان
في حال المستور براءة
عن الصان

مطلب
رد العارية الى من في
عيال المعبر

مطلب

مطلب
المعبران يستردا العارية
مطلب

في الحل المذكور من الخاية) قال سواء كانت الاعارة
مطلقة او موقفة لانها غير لازمة

بوفائدة اعارة الارض للبناء والغرس جائزة

مطلب

(كذا في الحل المذكور) ونصه رجل استعار من آخر

اعارة الارض للبناء

ارضا ليبي فيها او يغرس بخلاف اعارة صاحب الارض

والغرس جائزة

لذلك ثم بدا للمالك ان ياخذ الارض كان له سواء

كانت الاعارة مطلقة او موقفة لانها غير لازمة ثم اذا

كانت الاعارة مطلقة فرجع المعتبر لا يضمن للمستعير

شيئا ويكون للمستعير غرسه وبنائه ولو كانت الاعارة

موقفة لمن قال اعرتك هذه الارض عشر سنين لغرس

فيها لو تبني ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان

ضامنا للمستعير قيمة البناء والغراس فائما يوم الاسترداد

عندنا الا ان يشاء المستعير ان يرفع بناءه وغراسه ولا

يضمنه القيمة كان له ذلك اذا كان رفعها لا يضر

بالارض فان كان يضر كان لصاحب الارض ان يهلك

الغراس والبناء بالقيمة . انتهى . ومراده بالضرر كما

فسره في الوقف عند ذكر هذه المسألة بان معطل

الارض بسبب الحفر فارجم اليه هناك

موت المعبر والمستعبر يبطل للاجارة (كذا) ^{مطلب}
 في المحل المذكور انال وإذله مات المستعبر او المعبر يبطل ^{موت المعبر والمستعبر}
 الاجارة كما تبطل الاجارة بموت احد المتعاقدين ^{مبطل للاجارة}

مطلب
• مؤنة رد العارية على المستعير

فائدة: مؤنة رد العارية على المستعير (كذا في
الحل المذكور من الخاتمة) قال رجل استعار دابة
من آخر عارية مؤقتة فلم يردها على صاحبها بعد مضي
الوقت حتى هلكت يضمن قيمتها لان ردّ العارية على
المستعير ومؤنة ردها عليه وفي الوديعة تكون على
صاحبها وفي القصب تكون على الفاضب وفي الاجارة
تكون على الآجر (كذا افاده)

ثم فائدة الرجوع المستعير الى الوفاق لا ينبغي الايضاح
 (كذا في الثانية من المحل المذكور) يئانه رجل استعار
 من رجل دابة عارية موقته وسمى مكانا معلوما لجاوز
 ثم ردها الى المكان المعين المأذون به فهلك بعد ذلك
 في يده كان ضامنا اما في الوديعة اذا السها حو ضمن
 ثم خلع وعاد الى الوفاق فهلك بعد ذلك فيرا عن
 الضمان وقد مر في الوديعة

مؤيدة في شرط الضمان على المعتبر بباطل (كذا) | شرط الضمان على المعتبر
أصل.

في الحل المذكور من الخانية) قال رجل اعار شيئاً
وشرط ان يكون المستعير ضامناً ان ملك في يده لا يصح
هذا الضمان ولا يكون ضامناً عندنا

هو فائدة للمستعير مطلقاً ان يعبر تفاوت او لم
يتفاوت (كثراً افتاده في الحل المذكور) قال رجل
استعار حماراً في الرستاق الى البلد فلما اتى البلد لم يتفق
له الرجوع فسلم الحمار لرجل ليذهب به الى الرستاق
ويسلمه الى صاحبه فملك الحمار في الطريق قالوا ان
كان شرط في الاعارة ان يركب المستعير بنفسه كان
ضامناً بالدفع الى غيره ولن استعار مطلقاً لا يكون
ضامناً لان في الاعارة المطلقة المستعير ان يعبر غيره سواء
كانت الاعارة فيها يتفاوت الناس في الانتفاع به
كالركوب واللبس ولو لا يتفاوت كسكنى الدار والحمل
وان كانت ليركب المستعير بنفسه فدفع الى غيره كان
ضامناً لان في هذا الوجه ليس له ان يعبر غيره فليس له
ان يدفع الى غيره وهذا قول من يقول ان المستعير لا
يملك الابداع ولو قال المعير لا تدفع الى غيره فدفع الى
غيره كان ضامناً على كل حال انتهى فظهر من هذا ان

مطلب

للمعير ان يعبر
مطلقاً

الفائدة لول الباب مقبدة في العارية المقبدة فليكن
على ذكر منك

مطلب
المستعير في المصلحة
ملك الابداع

﴿فائدة﴾ المستعير في المطلقة يملك الابداع (كذا)
افاده آخر الفصل المذكور من الخاتمة) قال رجل
استعار من رجل دابة فحضرت الصلاة فدفعها الى غيره
ليمسكها فضاقت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
النفل رحمه الله تعالى ان كان المستعير شرط في
العارية ركوب نفسه كان ضامنا لانه لا يملك الاعارة فلا
يملك الابداع ولن لم يكن كذلك لا يضمن لانه يملك
الاعارة في هذا الوجه فبذلك الابداع وذكر محمد رحمه
الله تعالى في السبران المستعير اذا اودع عند من ليس
في عياله كل ضامنا والله تعالى اعلم

مطلب
الصي المأخوذ اذا
اعار ما له صحت

﴿فائدة﴾ الصي المأخوذ اذا اعار ما له صحت
اعارته (كذا ذكر في الخاتمة في فصل المستعير اذا لم
يدفع بعد الطلب)

مطلب
اذا ملك الرهن
بالاستعمال بالان

﴿فائدة﴾ اذا هلك الرهن حال الاستعمال
بالاخذ لا يهلك بالدين (كذا افاده في الخاتمة في
الفصل المذكور) ونصه رجل رهن عند رجل خائفا

وقال: للرمين نعم يوم فتحتم به وهلك الخاتم لا يهلك
بالدين ويكون الدين على حامله لأنه صار عارية ولو أنه
نعم يوم أخرجه وهلك بعد ذلك يهلك بالدين لأنه
عاد رهنًا . انتهى * يؤخذ من هذا أن الرهن ينتقل
عارية كما هو ظاهر

❦ قاعدة ❦ نفقة المستعار تكون على المستعير (كذا
في الخاتمة من المحل المذكور) قال ولو استعار رجل
من رجل عبدًا فطعام العبد يكون على المستعير لأن
نفقة المستعار تكون على المستعير وطعام الوديعة على
المالك . انتهى

مطلب
نفقة المستعار

❦ قاعدة ❦ العلم بالرضا ينفي الحرمة (كذا في
الخاتمة آخر الفصل المذكور) قال رجل دخل كرم
صديق له وتناول شيتًا بغير امره قال نصير رحمه الله
تعالى أن كان يعلم أن صاحب الكرم لو علم بذلك لا
يبالي ولا يمنعه أن يرجو أن يكون لا بأس به . انتهى

مطلب
العلم بالرضا ينفي الحرمة

❦ مسائل اللقطة ❦

❦ قاعدة ❦ رفع اللقطة لصاحبها أفضل من تركها

مطلب
رفع اللقطة لصاحبها
أفضل من تركها

(كذا في الحامية أول كتاب للفتنة) ونصه رفع
الفتنة لصاحبها أفضل من تركها عند عامة علمائنا
وقال بعضهم يحل رفعها وتركها أفضل وقالت
المنقضة لا يحل رفعها ولا تصح قبول علمائنا رحمهم الله
تعالى خصوصاً في زماننا سواء كانت الفتنة دراهم أو
أودنانير أو عرضاً أو شاة أو حاراً أو بقالاً أو فرساً أو
إبلًا (كذا أفاده في الحل للذكور)

مطلب **فائدة** المتفق إذا اتفق على الفتنة من مال
نفسه إن كان ذلك بأمر القاضي يرجع على صاحبها . انتهى المتفق على
الفتنة من ماله

مطلب **فائدة** المتفق إذا شهد حين الرفع أنه يدفعها
لصاحبها كانت أمانة وإن لم يشهد كان غاصباً (كذا
في الحل المذكور من الحامية) ثم قال وعند أبي يوسف
رحمة الله تعالى هي أمانة على كل حال

مطلب **فائدة** لا يجبر المتفق على الدفع إلى المحل
(كذا في الحامية من الحل المذكور) بانه رجل وجد
تقطعت فاني آخر وذكر له جميع حلها فقال المتفق لا
اسلمها إلا ببرهان شرعي أي البينة لا يجبر على الدفع

لأنه لو دفعها له بغير قضاء ثم جاء آخر وأدعاهما وكانت ملكك يضمنها المالك

﴿فائدة﴾ رفع البعير يكون للأخذ إن لم يكن المحل ميتاً لذلك (كذا ذكر في الخاتمة من المحل المذكور) وهذا ظهر أن الأخذ إن كان من محل أعد لهذا بأن حجو أو بني له حوائط فليس له الأخذ وإن كان من الغلة فيكون ذلك للأخذ

مطلب
رفع البعير يكون للأخذ

﴿فائدة﴾ تناول النار الساقطة تحت الأشجار خارج الحصر إذا كانت مما لا يبقى بسعة أخذها ما لم يعلم النهي (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) ثم قال وإن كانت على الأشجار فالأفضل أن لا يأخذ إلا أن يعلم أنهم لا يشعرون فله الأكل دون أن يحمل (كذا في المحل المذكور)

تناول النار الساقطة تحت الأشجار خارج الحصر

﴿فائدة﴾ المزارع إذا التفت السنابل بعد ما حصد الزرع وجمعة كانت له خاصة (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) لأنه لو لم يلقطها ذاك التفتها القنراء ﴿فائدة﴾ الملقط إذا أعاد اللقطة إلى محلها برئ

مطلب
المزارع إذا التفت السنابل

عن الضمان (كذا في المحل المذكور) ثم قال ولم يفصل

مطلب
الملقطة إذا أعاد اللقطة إلى محلها

في الكتاب بين ما اذا تحول عن ذلك المكان واحداها
وبين ما اذا اعداها قبل أن يحول قال الفقيه ابن
جعفر رحمه الله تعالى انما يبرأ اذا اعداها قبل ان
يحول اما اذا اعدا بعدما تحول يكون ضامنا واليه
اشار الحاكم الشهيد رحمه الله تعالى في المختصر هذا اذا
اخذ اللقطة ليعرفها فان اخذها ليا كلم الإبرأ عن
الضمان ما لم يدفعها لصاحبها لانه كان غاصبا . انتهى
﴿ فائدة ﴾ الفاص لا يبرأ إلا بالرد على المالك
من كل وجه (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) ثم
قال وقيل على قول زفر رحمه الله تعالى يبرأ من
الضمان فيملكو كانت دابة فركبها ثم نزل عنها وفركها
في مكانها على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون
ضامنا وعلى قول زفر لا يكون ضامنا . انتهى

مطلب

الفاصل لا يبرأ إلا
بالرد على المالك

﴿ فائدة ﴾ الفرخ لصاحب الاتي (كذا في الخاتمة
من المحل المذكور) قال ولو كان له حمام فجاء حمام
آخر وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الاتي لانه تبع ملكه
ويكون امساك الحمام ان كان يضر بالناس . انتهى
﴿ فائدة ﴾ لا خصومة بين المتلفطين (كذا في

مطلب

الفرخ لصاحب الاتي

مطلب

لا خصومة بين
المتلفطين

الخاتمة من الحل المذكور) بيانه رجل وجد لقطه
فضاعت منه ثم وجدها في يد آخر لا خصومة بينه
وبين الملتقط الثاني ثم قال بخلاف الوديعة فانه يكون
له ان يأخذها من الثاني لان في اللقطة الثاني كالاول
وليس الثاني كالاول في ثبوت اليد في الوديعة (كذا
فائدة)

فائدة في الاتفاق بامر القاضي كالاتفاق بامر
المالك (كذا في الحل المذكور من الخاتمة) بيانه
رجل التقط شاة او بعيراً فامر القاضي ان ينفق من
ماله في العلف فانفق ثم مات واتى بعد ذلك صاحبها
كأن له ان يرجع بما انفق لان الاتفاق بامر القاضي
كالاتفاق بامر المالك

مطلب
الاتفاق بامر القاضي
كالاتفاق بامر المالك

فائدة في اذا اختلف الملتقط والمالك فقال
المالك غصبها وقال الآخر لقطه وكانت ملكك كان
القول قول المالك فيضمن الملتقط وان اتفقا على
اللقطة واختلفا في أخذها ليردها فكذلك عند أبي
حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون ضامناً إلا ان يقيم
البينة على الاشهاد للرد فان لم يكن بينه قال ابو

مطلب
اختلف الملتقط
والمالك

يوسف رحمه الله تعالى يقول الملتقط بيئته انما
اخفها الا ليعرفها ولا يكون ضامناً (كذا افاده)

﴿مسائل اللقيط﴾

﴿فائدة﴾ نفقة اللقيط وجبايته في بيت المال
مطلب
كذا في الخانية اول كتاب اللقيط كولو ترك ارباً
مقتضى اللقيط وجبايته في
بيوت المال
بموته فهو لبيت المال ايضاً .

﴿فائدة﴾ اللقيط حرم لم (كذا في الحل المذكور
مطلب
من الخانية) حتى لو مات قبل ان يعقل يصل عليه .
مطلب
قاعدة ﴿ لا يملك الملتقط على اللقيط نصراً وليس
الملتقط لا يملك على
اللقط نصراً
له سوى المقتطف (كذا في الخانية من الحل المذكور)
فلا يملك بيعاً ولا شراء ولا تكاحاً وليس له ان يخنه
فان فعل وهلك كان ضامناً (كذا افاده)

﴿مسائل المحظر والاباح﴾

﴿فائدة﴾ اشترى بالدرهم المصوبة طعاماً ولم
مطلب
يضيف العقد اليها حل الاكل منها (كذا في اول محظر
اشترى
المصوبة طعاماً ولم
يضم العقد اليها
الخانية) ثم قال اذا اضاف العقد اليها كره له ان ياكل .

او يطعم غيره هذا اذا نقد الثمن منها وان نقد من ماله لا يمكن

قاعدة في الاصل في الاشياء الاباحة (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) قال رجل دخل على سلطان فقدم اليوشين من المأكول قالوا ان اكل منها لا بأس اشتراه بالثمن او لم يشتري الا ان هذا الرجل ان كان يعلم ان السلطان تحبب عينه فانه لا يحل له ان يأكل من ذلك ثم قال بعد ذلك ولانه لم يعلم بالحرمة والاصل في الاشياء الاباحة (كذا افاده)

قاعدة في كل مسلم دعي الى دار كتابي حل له ان ينفق ويأكل (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) قال لان هذا نوع من البر وانه ليس بجرام بل هو مندوب فوافدة في الافضل لمن لا يحل له اخذ الصدقة ان لا يقبل جائزة السلطان (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)

قاعدة في المعلم اخذ اجر مثله في زماننا (كذا في المحل المذكور) مراده بذلك معلم الاولاد القرآن قال وحكي عن ابي الليث الحافظ رحمه الله تعالى قال

مطلب
الاصل في الاشياء
الاباحة

مطلب
سلم دعي الى دار
كتابي

مطلب
الافضل لمن لا يحل
له اخذ الصدقة ان
لا يقبل جائزة
السلطان

مطلب
اخذ الاجرة على
تعليم القرآن

كنت اغني بثلاثة اشياء فرجعت عنها . كنت اغني ان
لا يحل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وان لا يحل
للعالم ان يدخل على السلطان وان لا ينبغي لصاحب
العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليعملوا له شيئاً
فرجعت عنها . انتهى * قلت . وعلة ذلك لما يلزم
على الاولى من هجر القرآن . والثانية ما راي ما عليه
السلاطين من الظلم لعل ان يردعه العالم . والثالثة
ما راي ما عليه اهل القرى من الجهل فلعل ان يكون
سبباً لانقاذهم ان لم يكن عن الكل فعن البعض كما ذكر
ذلك في غير محل

مطلب
ليس لغني في هذا المال
نصيب الا ان يكون
حاملاً الخ

فوفائدة * ليس لغني في بيت المال نصيبه الا ان
يكون عاملاً او قاضياً وليس للفقهاء فيه نصيب الا فقيهاً
فرغ نفسه لتعليم الناس او القرآن (كذا في الخافية من
الحل المذكور)

مطلب
بحر اكل ثمرة باردة
للطريق اذا سقط

فوفائدة * الشجرة اذا كانت باردة اغصانها الى
الطريق وسقط من ثمرها فيه حاز اكله (كذا في الحل
المذكور) ونصه وسع في هذا من علماء السلف من لا يشك
في زهدهم فلا تخالهم

﴿فائدة﴾ يكره الأكل فوق الشبع (كذا في الخاتمة من الحل المذكور)

﴿فائدة﴾ يكره التداءي بكل حرام (كذا في الحل المذكور) قال لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم (كذا ذكره)

﴿فائدة﴾ وضع الصبين على الجروح ان علم فيه شفاء جاز (كذا في الحل المذكور) وذكر كتابة شيء من القرآن بالدم على جبهته من رغب والكتابة على جلد الميت فقلل فيها ان كان في ذلك شفاء جاز ثم قال وعن ابي نصر بن سلام رحمه الله تعالى معنى الحديث التي لا يعلم فيها الشفاء اما اذا علم الشفاء فلا بأس الا ترى ان العطشان يحل له شرب الخمر حال الاضطرار

﴿فائدة﴾ من لم يجب دعوة من اولم لعرس اثم (كذا في الحل المذكور) ثم قال رجل يني بامرأة ينسبي ابن يتخذ ولية ويدعو جيرانه والاقرباء والاصدقاء ويصنع لهم طعاما وينمج لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اولم ولو بشاة

﴿فائدة﴾ لا بأس بضرب الدف في العرس

مطلب
يكره الأكل فوق الشبع
مطلب
يكره التداءي بكل حرام

مطلب
في وضع الصبين على
الجمجمة

مطلب
من لم يجب دعوة العرس

مطلب
لا بأس بضرب الدف
في العرس

(كذا في المحل المذكور) وجعل ذلك بالبدن
الاعلان

مطلب
اتخاذ الصلابة في اليا
مستحب

فائدة (في اتخاذ الصلابة في ايام المصيبة ميكرو
(كذا في المحل المذكور) قال لانها ايام تأسف فلا
يلحق بها ما يكون للسرو وان اتخذوا طعنا للفقراء كان
حسنا اذا كانوا بالغين فان كان في الورثة صغير لا يتخذ
لك من التركة

مطلب
اطهر النسق في داره

فائدة (كل من اظهر النسق في داره ينبغي للامام
ن بتقدم اليه ابله العذر فان كف عن ذلك لا
يعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه
ان شاء اذبه سياطا وان شاء ازجه عن داره (كذا
في المحل المذكور)

مطلب
نظر المرأة من
الاجني

فائدة (للرأة ان تنظر من الاجني سوى ما بين
لسرة الى ماتحت الركبة (كذا في المحل المذكور من
باب ما يكره من النظر والمس)

مطلب
نظر الرجل من
الاجنية

فائدة (الرجل ينظر من الاجنية الى وجهها
وكفيها حرا كان او عبدا محبوسا كان او لا) (كذا في
المحل المذكور) وبعض المتأخرين وخصوا في المجهوب

الذي جف مأواه والاصح انه لا يرخس (كذا افاده)

فائدة الشاهد والحكم له ان ينظر الى وجه المرأة وان خشي الشهوة (كذا في الحل المذكور)

فائدة تهيل الرجل شيئا من رجل مكروه (كذا في الحل المذكور) ثم قال وهذا عند ابي حنيفة

ومحمد رحمهما الله تعالى عند ابي يوسف على وجه المسرة دون الشهوة يجوز وكذلك عندهما فعل الاول محمول

على الشهوة

قاعدة الضرورات لبيع المخطورات للحاجم ان

ينظر فرج البالغ عند الختان ومثله القابلة عند الولادة

ثم قال ولو صي الاب والجد ان يتخان الصغير ويحجمه

ويداويه ويبطرقه وجراحتة ويقبض له الهبة ويشترى

ويبيع ويؤجر داره ويزوج امته ولا يزوج عبده (كذا

ذكره في الحل المبرور)

فائدة خصاء البهائم جائز بخلاف الآدمي (كذا

في فصل الختان من الخائفة)

فائدة يضمن صاحب الكلب العقور ما جنى

مطلب

للحامد والحاكم البطر

لوجه المرأة

مطلب

تهيل الرجل شيئا من

رجل مكروه

مطلب

الضرورات تبج

المخطورات

مطلب

خصاء البهائم

مطلب

يضمن صاحب الكلب

العقور

ولا تغتبط المحرمة ولا الذكورة (كذا في الهندية من
الفصل المذكور) ثم قال كالأخبار بالحل والمحرمة
والنجاسة والطهارة

فقاعدة المستور بمنزلة الناسق في الأخبار بالديانات
(كذا في الحل المذكور من الخاتمة) ثم قال هذا
في ظاهر الرواية وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
تعالى أن المستور فيه أي في خبر الديانات كالعدل
والمأخوذ به ظاهر الرواية لأن العدالة شرط وما كان
شرطا لا يكفي بوجوده من حيث الظاهر انتهى

مطلب

المستور بمنزلة الناسق
في الأخبار بالديانات

فقاعدة إذا تعارض خبر الواحد والمثنى واستولى
أخذ بقول المثنى (كذا في الحل المذكور من الخاتمة)
كن دخل على جماعة يأكلون فقال له ثمة هذه ذبيحة
محمومي وهذا شراب داخلة خمر واخبر ثنتان بالطهارة
والحل فانه يأخذ بقول المثنى لانه مرجح (كذا افاده)

مطلب

تعارض خبر الواحد
والمثنى

فقاعدة حق الله تعالى يثبت بخبر الواحد العدل
(كذا في الحل المذكور من الخاتمة) وذلك كالتفسير
لما تقدم وهو القبول في الديانات قال مسلم اشترى لحما
وقبضه فاخبر مسلم انه ذبيحة محرمي فانه لا يجوز

مطلب

ثبت حق الله بغير
الواحد العدل

له ان يأكل ولا يطعم غيره لان المخبر اخبر بحرمه العين
 واطلان الملك وحرمة العين حق الله تعالى فيثبت
 بخبر الواحد واما بطلان الملك فلا يثبت بخبر الواحد
 وليس من ضرورة ثبوت الحرمة بطلان الملك فثبت
 الحرمة مع بقاء الملك (كذا افاده في المحل المذكور)
 قاعدة في قول الواحد العدل حجة في جقوق
 العباد للتنزه (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) بيانه
 رجل في يده طعام فاذن لغيره بالتناول منه فاخبره
 عدل ان ذلك الطعام غصب في يده والذي في يده
 ينكره ويزعم انه ان تنزه ولم يأكل كان افضل وان لم
 يتنزه كان في سعة من ذلك لما قلنا

مطلب
 قول الواحد العدل
 حجة في حقوق العباد
 للتنزه

قاعدة في خبر الواحد ولو عبداً او صبيّاً يقبل في
 المعاملات (كذا في المحل المذكور) كما لو اتى عبد او
 صبي لرحل بشيء وقال ههنا هدية ارسله فلان قال
 فان اكبر رأيه انه صادق وسعة ذلك لان بعث الهدايا
 على يد الصبيان والمالوك معاد

مطلب
 خبر الواحد ولو عبداً
 او صبيّاً يقبل في
 المعاملات

قاعدة في العمل باكثر الرأى جائز (كذا في
 الخاتمة من المحل المذكور) وفروع هذه القاعدة اكثر

مطلب
 العمل باكثر الرأى

من ان تخلص على الخصوص في العبادات فان قيل هل
يجوز العمل بأكبر الرأي في حق الغير كما في حق النفس
قلت يجوز ايضا في حق الغير للضرورة وصورته ما ذكر
في الخاتمة وفي شرح الدرر اما ما في الخاتمة فقال في
الحل المذكور رجل دخل على غيره ليلاً وهو شاهر سيفه
او ما د رعه يسدده فحجوه وهو لا يدري انه لص او هارب
من الخصوص فانه يحكم رأيه فان كان في أكبر رأيه انه
لص دخل عليه ليأخذ ماله ويقتله ان منعه وصاحب
المنزل يخاف ان منعه او صاح به يقتله بالمبادرة
بالضرب كان لصاحب المنزل ان يقتله . انتهى

فائدة ينبغي لمن سمع قارئاً يلحن في القرآن ان
يرده الى الصواب (كذا في فصل التسميع من الخاتمة)
ثم قال الا ان يخاف ان تقع بينها عداوة فحيثما يسهل
ان لا يتعرض له

فائدة الدعاء للساهي افضل من تركه (كذا في
الحل المذكور) بيانه رجل يدعو الله تعالى وقلبه ساهٍ
ولا يمكنه الحضور فالدعاء افضل من تركه

فائدة قاري القرآن لا يقوم الا لعالم او ولد او

مطلب

سمع من يقرأ ما لقرآن

ينبغي ان يرد

مطلب

الدعاء للساهي افضل

من تركه

مطلب

لا يقوم قاري القرآن

الا لعالم او ولد او استاد

(كذا في المحل المذكور) قال وكذا السلام على القاضي
عند الخصامة لا يجب ان يرد وكذا السلام على من في
حاجد وكذا وقت الخطبة

﴿فائدة﴾ ابتداء المسلم الكافر بالسلام مكروه (كذا
في المحل المذكور) ثم قال اما اذا بدأ الكافر بالسلام
فلا يمس يان يرد عليه لحديث مرفوع الى رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم انه قال اذا سلموا عليكم فردوا عليهم
ثم قال ويكره للمسلم مصافحة النجس

مطلب
اجتماع المسلم الكافر
بالسلام مكروه

﴿فائدة﴾ اذا التقى فارس وراجل وسلم الفارس (كذا
في المحل المذكور) قال وكذا الرجل مع المرأة اذا التقيا
يسلم الرجل أولاً وان سلمت المرأة الاجنبية على رجل ان
كنت عجزاً ارد السلام عليها بصوت تسمعه وان
كانت شابة رد عليها في نفسه والرجل اذا سلم على
اجنبية فالجواب فيه على العكس (كذا افاده)

مطلب
يسلم الفارس على الراجل

﴿فائدة﴾ تسميت العاطس ان حمد واجب (كذا
في الهندية) ونصه تسميت العاطس واجب ان حمد
العاطس فيثمنه الى ثلاث مرات وبعد ذلك هو مخير
(كذا في السراجية) . انتهى . وفي الخاتمة عبر ينبغي

مطلب
تسميت العاطس
ان حمد الله تعالى

والعبارة واحدة

مطلب
الاولى ان لا يتقبل يد غير العالم والسلطان
(خاتمة من المحل المذكور) وقال ما نصه ولا هباس
بتقبل يد العالم والسلطان وتكلموا في تقبل يد غيرها
قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا باس
والاولى ان لا يتقبل

مطلب
(كذا في الخاتمة) وقال بعضهم لا يكره الاستخبار والاخبار على الصحيح
لا باس بالاستخبار والاخبار
ويكره الاخبار والمراد سؤال الرجل غيره عن الاخبار
المحدثه في البلد

مطلب
في تعليم اهل الذمة
القرآن والفقه
مطلب
في تعليم اهل الذمة
القرآن والفقه
مطلب
في تعليم اهل الذمة
القرآن والفقه

مطلب
من اراد يزل صاحبه بكثر كفر
بكثر كفر
مطلب
من اراد يزل صاحبه بكثر كفر
بكثر كفر
مطلب
من اراد يزل صاحبه بكثر كفر
بكثر كفر
مطلب
من اراد يزل صاحبه بكثر كفر
بكثر كفر

في علم الكلام فنهاه أبو عن ذلك فقال له حماد قد رأيتك وأنت تتكلم بما بالملك تنهاني فقال له يا أباي كنا نتكلم وكل واحد منا كان الطير على رأسه مخافة أن يزل صاحبه وإني اليوم تتكلمون وكل واحد منكم يريد أن يزل صاحبه ومن أراد أن يزل صاحبه بكفر فقد كثر قبل أن يكفر صاحبه

مطلب
بحوز السبق في أربعة

﴿قاعدة﴾ يحوز السبق في أربعة الأبل والخيل والسم والقدم (كذا في الحل المذكور من الخالية) ويحوز البتل من جاسب واحد وإن كان من المجانيين فهو حرام إلا إذا خلا محلاً بأن قال كل واحد منها أن سبقتي فلك كذا وإن سبقتك فلي كذا وإن سبق الثالث فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحل والطيب دون الاستحقاق فإنه لا يصير معتقاً انتهى . أقول أن دفعة المقاتل عن طيب نفس حل للآخر أخذه وإن أتى أن يعطيه فليس له مخاصمة هذا معني قوله دون الاستحقاق

مطلب
بحسب الأثر المعروف
علم الامتنال

﴿قاعدة﴾ الأمر بالمعروف واجب إذا علم الامتنال (كذا في الحل المذكور) ونصه رجل علم أن فلاناً

يعاطى من المتكرم له إن يكتب إلى أبيه بذلك
 فالأول إن كان يعلم أنه لو كتب إلى أبيه ينفعه الأب عن
 ذلك ويقدر عليه بما لا يكتب وإن كان يعلم أن
 أباه لو أراد منعه لا يقدر عليه فإنه لا يكتب كيلا تقع
 العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين السلطان
 والرعية والحشم انما يجب الأمر بالمعروف إذا علم ما بينهم
 بسمعون . انتهى

مطلب
 في ذكر مساوي الرجل على وجه الاهتمام
 ليس بغيبة (كذا في الحل المذكور) قال الثمالي
 الغيبة أن يذكر ذلك على وجه الغضب يريد به السب
 مطلب
 الغيبة إذا وطئت
 المذكور) قال رجل وطئت غيبة قال أو خيفة
 رحمة الله تعالى أن كانت الغيبة للواطئ يقال له
 ادبها واحرمها ولم تكن للواطئ كان لصاحبها أن
 يدفعها للواطئ بأثميمة ثم يذبحها للواطئ ويحرمها أن لم
 تكن ما كوة فإن كانت ما يؤكل تذبح ولا تحرق . انتهى
 قلت مرادهم بذلك أن ينقطع الحديث بذلك .

مطلب
 حكم الصلاة في مسجد
 الغصب

مطلب
 لا بأس بالهلافة في مسجد الغصب

(كما في المحل المذكور من الخانية) ونصه رجل يفي في
ارض النصب مجداً أو حمالاً أو حانوتاً قال ابو
يوسف رحمه الله تعالى لا بأس بالصلاة في هذا المجد
ولا يستأجر منه الحمام والحانوت . انتهى

﴿مسائل الجنائيات﴾

﴿فائدة﴾ حكومة العدل ان ينظر الى المعنى عليه لو
كان مملوكاً كم تنقص قيمته بسبب الجناية (كذا في
الخانية اول كتاب الجنائيات) ثم قال ان كانت تنقص
عشر قيمته ففي الحر يجب عشر دبنه وعلى هذا الاعتبار
في النصف والثالث ونحو ذلك ونقل بعد ذلك قولين
آخرين في تفسير حكومة العدل اعتبار النفقة واحة
الطيب والثاني اعتبار ادنى جراحة ونسبتها اليها ثم

مطلب
حكومة العدل

قال والفتوى على الاول

﴿فائدة﴾ لا قصاص فيما بعد الموضحة من عدم
التحاج (كذا في الخانية من الجنائيات) وما قبلها فيه
اختلاف الرواية . والتحاج احدى عشرة شعبة . (١)
الحارصة وتسمى الجادشة وهي التي تخدش ولا يخرج منها

مطلب
لا قصاص فيما بعد
الموضحة من عدم التحاج

تني (١٢) والدامعة وهي التي يخرج منها ما يسبه الدمع
 (١٣) والدامية وهي التي يخرج منها الدم (١٤) والباضعة
 وهي التي تبضع اللحم (١٥) والمثلاجة وهي التي تنق ولا
 تقطع (١٦) والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين
 اللحم والعظم جادة رقبته (١٧) والموضعة وهي التي
 توضح العظم (١٨) والماشية وهي التي يهيم العظم (١٩)
 والمثقلة وهي التي تخرج وتنقل العظم (٢٠) والآمة
 وهي التي تبلغ أم الراس وهي الجلدة التي تكون فوق
 الدماغ (٢١) والجايبة وهي التي تصل إلى الجوف (كدام
 في المحل المذكور)

مطلب
 دية النفس نجب على
 العاقلة

فائدة في دية النفس نجب على العاقلة (كذا
 في المحل المذكور) قال وكذلك دية السمع والبصر
 والشم والكلاب والنوق والانزال والحدب وشعر
 الراس والحية والاذنين والحاجبين واهداب العينين
 واصابع اليدين والرحطين وحلتي المرأة والافهاء اذا
 لم يستمسك ابول والعائط وفي الحشفة والمارن
 والاشبين والمحسين والاليتين واللسان واعوجاج الوجه
 وقطع فرج المرأة اذا منع الوطئ او ضرب على الظهر.

فانقطع ماؤه في جميع ذلك دية كاملة اذا كانت خطأ (كذا افاده)

فوفائدة لا قصاص في الشعراي شي كان (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)

فوفائدة كل من نزع من انسان عمداً او كسره بحب فيه القصاص (كذا في المحل المذكور) ونصه ولو نزع من انسان من الاصل عمداً او كسره من الاصل يجب فيه القصاص وكذا اذا قلعة قال بعض العلماء هوخذ من الجاني بالمبرد الى ان ينتهي الى اللحم ويستط ما سواه وان كسر بعض السن ولم يعد الباقي يجب القصاص بقطع قدر ما كسر بالمبرد . انتهى

فوفائدة لا قصاص في عين الاحول (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) قال لا قصاص في عين الاحول ولا في موضحة الاصلع الا ان يكون الشاج كذلك قلت لعدم التساوي في المذمة اما اذا كان الشاج اصلع فقد تحقق التساوي

فوفائدة في لسان الاخرس حكومة عدل (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وقد مر نفسهر حكومة

مطلب
لا قصاص في الشعر
مطلب
يجب القصاص نزع
السن او كسره

مطلب
؟ قصاص في عين
الاحول

مطلب
في لسان الاخرس
حكومة عدل

العقل لول مسائل الجنايات .

مطلب
لا غصاص في العين إلا
إذا غصص البصر ونبت
الملة

﴿فائدة﴾ لا غصاص في العين إلا إذا غصص البصر
وبقيت الملة (كذا في المحل المذكور من الخانية) لانه
إذا غارت العين أو برزت فلا يمكن المائلة أما في
ذهاب الضوء فممكن وصورة ذلك أن توفد النار على
المرأة فإذا حبت تقابل بالعين التي يراد بها التصاص
بعد وضع القطن الرطب على وجهه سوى العين المذكورة
حتى يذهب ضوءها والقطن لمحافظة العين الثانية
(كذا أفاده)

مطلب
يحل الملوک بالحر
والحر بالملوک

﴿فائدة﴾ يقتل الملوک بالحر والحر بالملوک والذكر
بالأنثى والأنثى بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذي
والبالغ بالصغير والولد بالأصول وإن علوا من قبل
الآباء والأمهات والصحيح بالمریض والسليم بالناقص
والعاقل بالمجنون والواحد بالجماعة والجماعة بالواحد
(كذا في المحل المذكور من الخانية) ويستثنى من الحر
بالمملوک المالك سواء كان يملك كله أو بعضه ويستثنى
من الصحيح بالمریض ما لو كان حالة التزويج وعلم أن
المقتول لا يعيش فانه لا يقتل (كذا أفاده في المحل)

المذكور

بوفائدة لا قصاص على قاتل زان محصن بامرأة
القاتل أو سواء إذا صاح يوم يمنع عن الزنا (كذا في
الحل المذكور من الخاتمة)

بوفائدة لا قصاص على قاتل قاطع الطريق (كذا
إفاده في الحل المذكور من الخاتمة)

بوفائدة لا قصاص على قاتل سارق أو ناقب

حائط معروف بالسرقة إذا صاح يوم يهرب (كذا

في الحل المذكور) وكذلك لا قصاص على شريك

قاتل لا يجب القصاص عليه كما قتل مع مجنون وبالع

مع صغير ومثله شريك الحية والسبع وكذلك لا قصاص

على قاتل محكوم بقتله وحبس ليقص منه (كذا في

الحل المذكور)

بوفائدة لا قصاص على قاتل من أمره بقتله أي

قال له اقتلني فقتله (كذا في الحل المذكور من الخاتمة)

بخلاف ما إذا قال له بعثك دمي مالف فقتله فإنه

يجب عليه القصاص كما مر أول الكتاب في قاعدة

إذا بطل المتضمن بطل المتضمن فارجع إلى ذلك أن

مطلب

لا قصاص على قاتل زان

مطلب

لا قصاص على قاتل

قاطع الطريق

مطلب

لا قصاص على قاتل

سارق

مطلب

لا قصاص على قاتل

من أمره بقتله

أردت

مطلب
اللاب استيفاء
التصاص لولده الصغير

مؤفائدة للاب استيفاء التصاص لولده الصغير
في النفس وما دونهما وله ان يصلح عنهما (كذا في فصل
من يستوفي التصاص من الخانية ٤

مطلب
ليس للوصي استيفاء
التصاص في النفس

مؤفائدة ليس للوصي ان يستوفي التصاص في
النفس وله استيفاءه فيما دونهما وله ان يصلح فيما دون
النفس ايضاً واختلقت الروايات في الصلح عن النفس
ذكر في الجامع الصغير ان له ذلك وذكر في الصلح انه
ليس له ذلك واما القاضي فذكر في بعض الروايات عن
محمد رحمه الله تعالى ان القاضي لا يستوفي التصاص
للمصغر لا في النفس ولا فيما دونهما ولا ان يصلح وذكر
في الصلح الا يقتل رجلاً لا ولي له عمداً للامام ان
يقتله وله ان يصلح وليس له ان يعفو وليس لبعض
الورثة استيفاء التصاص اذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا
وليس لهم ولا لاحد منهم ان بوكل باستيفاء التصاص ولو
كانت الورثة صغاراً وكباراً كان للكبار ولاية استيفاء
التصاص قبل بلوغ الصغار في قول ابي حنيفة رحمه
الله تعالى وعندها ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصغار (كذا

في الحل المذكور من الخانية

﴿فائدة﴾ كل من قتل رقيقاً له وجب عليه التعزير دون القصاص (كذا في الحل المذكور من الخانية)

مطلب

من قتل رقيقه جزر ولا قصاص عليه

﴿فائدة﴾ دية النفس اوجزء منها نجب في ثلاث سنين (كذا في الخانية من الحل المذكور) والمراد بجزءه منها ان يعنوا احد الاولياء وينقلب حصة الباقي دية فهذا جزؤه من دية النفس فيكون ايضاً في ثلاث سنين

مطلب

دية النفس اوجزء منها نجب في ثلاث سنين

﴿فائدة﴾ في ازالة العذرة مهر المتل (كذا في الحل المذكور من الخانية) قال ولودفع بكرة اجبية فسقطت وذهبت عذرتها كان المهر في ماله لانه يشبه العمد وعليه التعزير ايضاً كانت المرأة كبيرة او صغيرة

مطلب

في ازالة العذرة مهر المتل

﴿فائدة﴾ جنابة الصبي في ماله ان كان له مال والا فظرة الى ميسرة (كذا في الخانية من فصل انلاف الجنين) قال الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى انما اوجب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للهم عاقلة وفاعل

مطلب

جنابة الصبي في ماله ان كان والا فظرة الى ميسرة

أوجب أبو بكر القاتل بذلك حيث صيد السبالة في
صبيان يلعبون ويرمون فأصاب سهم أحدهم عين
امراة فذهبت والصبي عمره تسع سنين أو نحو ذلك
قال الفقيه أبو بكر أرشد عين المرأة يكون في مال
الصبي ولا تنفي على الأب وإن لم يكن له مال فنظرة إلى
ميسرة انتهى * فظهر من ذلك أنه إن كانت للصبي
عاقلة فلاش العين يكون على عاقلة الصبي . . .

في فائدة بيت المال لا يعقل من له وارث معروف
مستحقا للبراث أولا (كذائي الخانية من فصل المغايل)
وقوله مستحقا للبراث أولا بان كان الوارث كافرا أو
عبدا قال وإن لم يكن القاتل من أهل ديوان فعقل
قتيله على عصبته من النسب فإن لم يكن له عصبه
فعقل قتيله على ما في الجامع والزيادات يكون على
بيت المال وبو. أخذ الصدر الشهيد رحمه الله تعالى
وذكر في كتاب الولاء من الأصل أن بيت المال لا
يعقل من له وارث معروف ثم قال وهو الصحيح وما
ذكر في الجامع والزيادات محمول على ما إذا لم يكن
للقاتل وارث معروف بان كان له مطلقا أو ما يشبهه

مطلب
بيت المال لا يعقل
من له وارث معروف

القيط . انتهى * فظهر من صحيحه ان بيت المال لا يقتل من له وارث معروف وخلاف ذلك ضعيف وذكر قبل ذلك ما نصه وذكر عصام روى عن محمد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهم الله تعالى ان من لا عاقلة له اذا قتل رجلاً خطأ فدية القتل تكون في مال الجاني . انتهى

فائدة في جنابة الصبي والمجنون والمعتوه عمداً او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة وما كان اقل في مال الجاني حالاً ولا مجرمين يقتل المورث (كذا في معادل الخانية) ثم قال ولا يقتل الكافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر ودية الذي عندها كدية المسلم ودية المرأة على النصف من دية الرجل والدية مقررة بعشرة آلاف درهم او الف دينار او مائة من الابل في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ثم قال ولا يسمع ان القاتل يشارك العاقلة ان كان امرأة او صبياً او مجنوناً وقال ولا يشترط حضور العاقلة عند الحكم ومن قال انه يشترط فذاك قول مخالف للمذهب فلا يقبل . انتهى

مطلب
جنابة الصبي والمجنون
والمعتوه

مطلب
شهد احدهما بالفعل
والآخر بالانكار

﴿فائدة﴾ شهادة احد الشاهدين بالفعل والثاني
بالانكار توجب رد الشهادة (كذا في الخاتمة اول
باب الشهادة على الجناية) وذكر ما حاصله انه ترد
الشهادة في سبعة مواضع . احدها هذه . والثاني لو
اختلفا في موضع القتل . والثالث في زمانه . والرابع
لو اختلفا في الآلة . والخامس لو اختلفا في الجسد
والخطأ . والسادس لو صرح احدهما بالآلة وقال
الثاني قتله ولا احفظ بهذا قتله . والسابع في قياس
واستحسان وهو لو قال جميعا قتله ولا تدري بهذا قتله
ففي القياس لا تقبل شهادتها وفي الاستحسان تقبل
ويقتضى عليه بالدية في مال القاتل لانها اتفقا على القتل
﴿فائدة﴾ قتل وجد في محلة فادعى وليه القتل
على واحد بعينه ثم اتى بشاهدين من اهل المحلة التي وجد
فيها القتل لا تقبل شهادتهما بخلاف ما اذا وجد في
دار او في ملك احد فاتها تقبل ومثله المجروح يوجد
في المحلة ثم يموت (كذا في علي افندي في دفع المغرم)

مطلب
وجد قتل في محلة
فادعى وليه على واحد
بهم

مسائل القسامة

مطلب

حب القسامة والدية
في ميت واثار الضرب

﴿فائدة﴾ انما تجب القسامة والدية في ميت وجد
 به اثر الضرب ولم يخرج او كان يخرج الدم منه من موضع
 لا يخرج منه عادة الا بضرب (كذا في قسامة الخانية)
 فانما كان كذلك ولم يعلم قاتله حلف خمسون رجلاً
 من اهل تلك الحلة يختارهم الولي فاذا حلفوا كانت
 الدية على عاقلهم وان وجد في مكان مملوك كانت
 القسامة على الملاك والدية على عواقلهم وهل المعتبر
 يد المالك او يد السكفي فعند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 يد المالك وعند ابي يوسف يد السكفي حيث انفردت
 عن المالك ويد السكفي المستأجر والمرتهن والمستعير
 والمستودع فاذا كانت الدار في يد اخدم والمكانوت او
 غيره ولم يكن المالك هناك فالمعتبر يد السكفي في القسامة
 والدية والموتون والشرائح على ان المتي به قول ابي
 حنيفة رحمه الله تعالى غير ان المتي به في زماننا قول
 ابي يوسف لان الحكم ممنوعون من زمن ابي السعود

أفتي السلطنة العثمانية عن الحكم على مذهب الإمام في
 هذه حتى لو حكم به حاكم لا ينفذ حكمه كما نص على
 ذلك في فتاوي علي أفندي مفتي الروم ومثله في فتاوي
 علي أفندي شمشي وإشار إليه في شرح الملتقى للذاماد
 وفي الاقره وي فارجع اليها ان أرادت * تنبيه *
 الخلاف بين الامام ولبي يوسف انما هو فيها يسكن وإما
 الاراضي التي لها مزارعون أو مستأجرون أو أصحاب
 غرامن أو أصحاب بناء فلا خلاف في انها على الملاك
 ان ملكا وعلى اهل الاوقاف ان وقفاً كما في مجموعة
 علي أفندي شمشي عن فتاوي ابي السعود.

هو فائدة في النصاص يجب للوارث ابتداءً (وكذا في
 الباب المذكور من الخاتمة) بانه رجل ادعى دم ابيه
 على رجل وبعض الورثة غائب وإقام البينة فان القاضي
 يحبس القاتل لانه صار متهاً ولا يعمل باستيفاء
 النصاص فان حضر الغائب بعد ذلك لا يكون للقاتل
 الذي حضر ان يستوفي النصاص ما لم يعد هو البينة
 في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان النصاص عنده
 يجب للوارث ابتداءً فلم يكن كل واحد من الورثة

مطلب

النصاص يجب للوارث
ابتداءً

خصماً عن غيره في أثبات حتى الغير فلم يكن من ضرورة
ثبوت النصاص الذي أقام عليه البيعة ثبوته لغيره بخلاف
ما إذا كان القتل خطأ لأن الدية تجب للمقتول أولاً
تقضى منها ديونته وتنفذ وصاياه وكل واحد من الورثة
يكون خصماً فيما يدعى على الميت فلا يحتاج في الغائب
إلى إعادة البيعة

﴿فائدة﴾ لا ينبغي للقاضي أن يسأل الشهود مات
من ذلك الضرب أم لا لا في العمد ولا في الخطأ ولو
قال ذلك لا تبطل شهادتهما (كذا في الخاتمة من
الباب المذكور)

﴿فائدة﴾ شهادة الشهود بالعمد أنه ضربة بالسيف
ولم يزل صاحب فراش حتى مات تقبل ويقضى
بالنصاص وإن لم يشهدوا أنه مات من ذلك كما مر
أنفاً (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)

﴿مسائل جنابة البهائم﴾

﴿فائدة﴾ يضمن في إتيان الكلب (كذا في باب
جنابة البهائم من الخاتمة) وقد مر في مسائل النصب

مطلب

لا ينبغي للقاضي أن
يسأل الشهود مات من
ذلك الضرب

مطلب

شهادة الشهود بالعمد

مطلب

يضمن في إتيان الكلب

انه لا يضمن وفي المسألة قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله تعالى فعند الإمام لا يضمن مطلقاً وعند أبي
 يوسف يضمن مطلقاً وفصل الفقيه أبو الليث فقال
 ان ائتلف فوراً شلأ يضمن والآ فلا وذكرنا الأقوال
 الثلاثة وقال واختار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله
 تعالى ونصه رجل ارسل كلباً الى ساة ان وقف ثم ذهب
 وقتل الشاة لا يضمن وإن ذهب في فور الارسان
 وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم
 يكن سائقاً يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القنوري
 رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه
 يكون ضامناً والمشايخ رحمهم الله تعالى اخذوا بقوله
 وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في شرحه للجامع
 الصغير رجل ارسل كلباً فاصاب في فوره انساناً فقتله
 او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه ما دام في فوره فكانه
 خلفه وذكر الناطقي رحمه الله تعالى رجل اعدى كلبه
 على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامناً في قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويضمن في قول أبي يوسف
 واختار للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فظهر

من هنا ان الممثل على ما هنا ليس على ما مر في باب
النصب فتنبه

فوفائدة ركب الدابة وسائقها اذا اجتمعما فالضمان
عليها (كذا في الباب المذكور من الخاتمة)

فوفائدة الناحس بمنزلة السائق والراكب (كذا
في المحل المذكور) قال ولو ان رجلاً ضرب دابة ركب
او نخسها بدون امر الراكب فضربت يدها او رجلها
او كعبت او صدمت انساناً على فوره كان الضمان على
الناخس دون الراكب وان ضربها بامر الراكب او
نخسها فالتفت انساناً على الفور كانت الدية على عاقلة
الناخس والراكب جميعاً لان الناحس بمنزلة السائق
ثم قال دابة لها سائق وقايد فنخسها انسان بدون
اذن احدهما فتلفت انساناً كان ضمانه على الناحس
خاصة لان السائق والقايد لا يضمنان النخ (كذا
في المحل المذكور).

فوفائدة كل من نخس دابة فقتله كان هدرًا
(كذا في المحل المذكور من الخاتمة) وقال ولو نخس
رجل دابة رجل بغير امر فوثبت والتى الراكب

مطلب

اذا اجتمع ركب الدابة
وسائقها فالضمان عليهما

مطلب

الناخس بمنزلة السائق
والراكب

مطلب

من نخس دابة فقتله
كان هدرًا

ضمن النابض . انتهى

﴿فائدة﴾ اخراج الدابة من ملك المخرج لا يكون مضمونا عليه (كذا في الباب المذكور من الخاتمة) وبأنه رجل وجد في زرع دابة فاخرجها من ملكه ثم تلفت بعد ذلك لا تكون مضمونة عليه وإذا ضامها وراء ذلك القدر يكون ضامنا بنفس السوق (كذا في الجلب المذكور) ثم نقل قولاً آخر أنه ان اخراجها ثم قتلها شبع فانه يكون ضامنا وقال بعده في الصحيح ما قاله الامام علي السفدي لا يكون ضامنا . انتهى

مطلب
اخراج الدابة من ملك
المخرج لا يكون مضمونا

﴿فائدة﴾ ضمن الخطاب ما ائلف بحطبه (كذا في الخاتمة آخر الباب المذكور) لكثرة مقيد فيها اذا لم يسمع الانذار ولم يسمعها للغير موضع ينبغي اليه ما اذا سمع او كان هناك محل للتنحي ممكن فلم ينح بعد ما سمع انذاره فانه لا يضمن (كذا في الهل المذكور)

مطلب
ضمن الخطاب ما
ائلف بحطبه

﴿فائدة﴾ المدفوع كالألة في الضمان (كذا في فصل ما يحدث في الطريق من الخاتمة) وبأنه رجل احدث في الطريق شيئا ضر فيه انسان فوقع على الآخر فغضب الثاني او كلاهما كان الضمان على الذي احدث ذلك

مطلب
المدفوع كالألة في
الضمان

في الطريق وكذا لو دفع انسان رجلاً على آخر فعطب
ذلك الآخر كان الضمان على الدافع لان المدفوع انما
هو كالألة في صورة الدفع الامر ظاهر وفي الاول كان
الذي احدث الشيء في الطريق فعثر به انسان ووقع
على آخر مدفوع من الذي احدث ذلك الشيء (كذا
افاده في المحل المذكور)

في فائدة يضاف الفعل الى المسبب ان لم يخلل
واسطة (كذا في الخاتمة من الفصل المذكور) وفروع
هذه القاعدة وتخرج عليها كثير من المسائل ولندكر
بعض فروع منها ليظهر لك ذلك فمنها رجل حمل ناراً
فوقع منها شيء على ثوب انسان كان ضامناً . ومنها لو
ربط دابة فجالت واتلفت شيئاً كان ضامناً . ومنها
مسالة الحداد بطرق الحديد فيخرج نار فحرق ثوب
انسان . ومنها القاء حية في الطريق فعطب بها انسان
وكل ذلك مقيد بما اذا لم يزل عما وضعه اما اذا زال
عن وضعه كما لو حملت الريح النار ولم يكن حين القائها
ريح او انفلت الدابة ومثله لو مشت الحية فعطب انسان
بها بعد ذلك لانه قد تخللت الوسطة بين ذلك فلا

مطلب
يضاف الفعل الى
المسبب ان لم يخلل
واسطة

يضاف الفعل الى المسبب وامثالها كثيرة كالجمة. توضع
في الطريق والحجر والخشب فان بقيت في المحل التي
وضعت فيه ولم تحلل واسطة في ازالتها عن محلها كان
المسبب ضامناً وان ازالها احد او زالت بنفسها فلا
يضاف الفعل الى المسبب والله تعالى اعلم

مطلب
ما يحمل على ظهره في
فأ عنه ربع القيمة

فائدة (١) كل ما يحمل على ظهره ففي فئا عنه
ربع القيمة وكذا البئر مطلقاً وفي شاة التصائب وغيره
وكذا الدجاجة سواء كانت لتصائب او لا ما نقص من
قيمها (كفا في حاشية الخطاوي)

مطلب
المعاري لا يضمن فيها
تلف من ما لا في
صورة

فائدة (٢) المعاري لا يضمن فيها تلف من ينالها الا في
صورة ما اذا اعلم المستأجر او الامر ان ما امره بولا حق
له فيه فان اعلمه بذلك وبني ثم عطب بعد ذلك فهذا
البناء شخص او دابة فانه يكون ضامناً والا فالضمان
على الامر او المستأجر (كفا في الحاشية من الفصل
المذكور)

مطلب
رجل وضع قطرة على
بهر خاص يمشى عليه
اسل فلا يضمن

فائدة (٣) رجل وضع قطرة على بهر خاص لا تقوم
مخصوصين فمشى عليها انسان فالتخسفت بوفات ان تعمد
المرور عليها لا يضمن واضع القطرة وان لم يعلم المار

بذلك ضمن (كذا في المحل المذكور) ثم قال فان كان
 النهر عاماً لعامة المسلمين ففي ظاهر الرواية يكون ضامناً
 وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه لا يكون ضامناً
 (كذا افاده هناك) ثم نقل مسألة حفر البئر وانه
 يكون ضامناً فيهلوا عاد مسألة الجسر وفصل فقال ان
 كان بحيث لا يتضرر به غيره فلا يضمن عند ابي يوسف
 لانه فعل ذلك محتسباً لينتفع الناس بما احداثه. لكن في
 ظاهر الرواية يكون ضامناً الا اذا فعل ذلك بامر
 الامام انتهى. فهذا الذي قرطبه كلامه وقال فيمالى
 او قد النار في داره او تنوره انه لا يضمن وكذا لو حفر
 بيراً او نهراً في ملكه فنزلت من ذلك ارض جاراه لا
 يضمن ولا يؤمر بحمله ولكن عليه فيما بينه وبين الله تعالى
 ان يكف عن ذلك ان كان يتضرر به غيره وذكر مسألة
 سقي ارضه وقال هذه المسألة على وجوه فارجع الى ما
 ذكره ان اردت وذكر بعدها مسألة حفر البئر يقع فيها
 انسان فيتعلق بآخر والآخر بآخر فيموت الكل

مسائل الحائض المائل

فائدة لا يضمن صاحب الحائض المائل إلا إذا
تقدم اليه أحد بطلب اصلاحه ولم يصلحه مع القدرة على
الاصلاح من وقت الطلب (كذا في فصل جناية
الحائض من الخانية) وصورة الطلب أن يقول له واحد
من الناس إن كان ميله إلى الطريق أو صاحب الملك
أن كان ميله على ملك انسان أن حائطك هذا مائل
إلى الطريق أو إلى داري أو مخوف متصدع فاقممه فإن
لم يفعل بعذر ذلك مع القدرة على اصلاحه وعطب به
انسان أو مال فإنه يكون ضامنا ولا بد من التصريح
بطلب الاصلاح أو الهدم (كذا إفاده في الخانية)

فائدة لا ضمان على مرتبه ولا مستأجر ولا مستعير
ولا على أحد الورثة إذا اشهد على واحد من المذكورين
كالصبي بل يكون الاتهاد على صاحب الملك وجميع
الورثة ووصي الصبي (كذا في المحل المذكور)

﴿مسائل الحنود﴾

﴿فائدة﴾ أكره المرأة على الزنا من الزاني ينفي
الحمد عنها (كذا أول كتاب الحدود من الخانية) وهذا
لا خلاف فيه عندنا

﴿فائدة﴾ الزنا بصغيرة لا تحتل الجماع واقضاؤها
لا يوجب الحد (كذا في الحل المذكور) ثم قال وينظر
في الاقضاء ان كانت تستمسك البول كان عليه
المهر بالوطئ وثلاث الدية بالاقتضاء وان كانت لا
تستمسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه عند
ابي حنيفة وابي يوسف رحما الله تعالى وقال محمد
لزنه كلاهما . انتهى

﴿فائدة﴾ الوطأ في الدبر مطلقا لا يوجب الحد
(كذا في الحل المذكور) وقولنا مطلقا سواء كان
الموطوء ذكرا أو أنثى وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى فانه يوجب التعزير الشديد وعندها يجب الحد
عليها (كذا في الحل المذكور)

مطلب
أكره المرأة على الزنا
ينفي الحد

مطلب
الزنا بصغيرة لا يوجب
الحد

مطلب
الوطئ في الدبر لا
يوجب الحد مطلقا

قاعدة لا يقبل في الشهادة على النواقل من
 اربعة رجال ولا بد ان يكونوا مجتمعين عند الشهادة
 وان لا يتقدم العهد والصحيح انه شهر فمه ولفوقه
 متقدم فلا تقبل شهادة الشهود ولا يدمان يعرفوا
 المرأة الزنى بها وغياها الا يمنع القبول وشروط الاحسان
 ستة اسلام الزوجين وبلوغها وحررتها وعقلها والنسجول
 بالمتكوة بالنكاح الصحيح في القبل انزل او لم ينزل
 واحسان كل واحد من الزوجين بشرط ليصير الاخر
 بمحضته ويست الاحسان بتصاب الشهادة خلافا لفرق
 ولا بد من حضور الشهود عند الرجم عند الامام ولو
 امتنع الشهود عن الرجم او مات بعضهم او غلب او
 خرس او عي او جن او ارتد او قنف محصنا فحد
 القذف لا يرمم المشهود عليه (كذا في المحل المذكور)
 قاعدة خطأ القاضي في بيت المال (كذا في
 المحل المذكور) بانه شهدوا على رجل بالزنا فزججه
 القاضي ثم تبين ان الشهود عبيد فدية التي رجم في
 بيت المال لانه خطأ القاضي وهذا عند الصالحين
 وعند الامام لا ضمان على احد (كذا افاده) قلت

مطلب

لا يقبل في الشهادة على
 الربا اقل من اربعة
 رجال

مطلب

خطأ القاضي في بيت
 المال

ذكر في كتاب السير تفصيلاً في خطأ القاضي فقال
إذا أخطأ في قضائه كان خطأه على القاضي له وإن
تعذر الجور كان ذلك عليه . انتهى * وذكر المسألة
مفصلة الشيخ الخطاوي في حاشيته على الدر والآخر
فصل الحبس فازجع اليها فانها نفيسة جداً

في فائدة لا يبلغ في التعزير أربعين سوطاً (كذا في
المحل المذكور) قال في قول أبي حنيفة ولم يذكر غير
فكان عليه المعطل كما هو عادته وليس للمولى إقامة
المحدود وله التعزير

مطلب
لا يبلغ في التعزير
أربعين سوطاً

مسائل القذف

في فائدة حد القذف لا يستطع بعفو ولا أبراء بعد
ثبوته ولا يصح الصلح عنه على مال فإن صالح على مال
فإنه يرد المال وله أن يطلب الحد بعد ذلك (كذا
أول فصل القذف من الخاتمة) ولا يستطع هذا الحد
بالتقادم والدعوى به كباير الدعوى الشرعية

في فائدة شروط القذف أن يكون المتقوف حراً
مسلماً عاقلاً بالغا غير محدود في الزنا وشروط القاذف

مطلب
حد القذف لا يستطع
بعفو ولا أبراء ولا يصح
الصلح

مطلب
شروط القذف

كونه علقلاً بالفا وشرط التذف ان يكون صريحاً
غير كناية (كذا افاده في الحل المذكور) . قلت .
ويزاد على شروط المغفوف ما في الدر المختار فارجع

اليه ان اردت

مطلب
﴿ قاعدة ﴾ بالمفهوم لا يوجب الحمد (كذا في الحل) .
المذكور) بيانه رجلان تساما فقال احدهما للآخر ما
انا بزان ولا ابي بزانة لاجد عليه لان هذا قذف
بالمفهوم فلا يوجب الحمد وكذلك لو قال رجل لآخر
لوطي وكذلك لو قال له لطت وهذا في قول ابي حنيفة .
وعند الصحاحين يحد

مطلب
﴿ فائدة ﴾ ليس على الامام الاعظم حد زنا ولا شرب
ولا قذف (كذا في الحل المذكور) والامام الاعظم الذي
ليس على الامام حد زنا ولا شرب ولا قذف
انسانا عدا فانه يؤخذ به (كذا في الحل المذكور)

﴿ مسائل التعزير ﴾

مطلب
﴿ فائدة ﴾ لا تعزير في الكذب التطلي (كذا في فصل
لا تعزير في الكذب

فما يوجب التعزير من الخيانة) ونصه ولو قال لغيره
يا كلب أو يا خنزير ذكرنا أنه لا يعرف وعن الفقيه أبي
جعفر رحمه الله تعالى أنه يعزر لأنه بعد شتيمة والصحيح
أنه لا يعزر لأنه كاذب قطعاً فلا يعلق المقنوف شيئ
بكلامه وفي قوله يا خمار يا خنزير يا بقر ذكرنا أنه يعزر
وهو رواية الإمامي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وسبق
رواية محمد رحمه الله تعالى أنه لا يعزر لما قلنا في الكلب
وهو الصحيح انتهى

﴿قاعدة﴾ تصرفات السكران من البغ لا تنفذ كذا
آخر فصل التعزير من الخيانة) قال ومثله السكران
ما اتخذ من المحبوب والفواكه كالحنطة والشعير والذرة
والاجاص ونحوه ونصه وأما تصرفات السكران من هذه
الاشربة الصحيح أنه لا ينفذ كما لا ينفذ من الذي زال
عقله بالبغ وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية
من ماله عقله بالبغ إن علم حين أكله أنه يغى يقع طلاقه
وعتاقه وإن لم يعلم لا يقع والصحيح أنه لا يقع على كل
حال . انتهى

﴿قاعدة﴾ الجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون

مطلب

تصرفات السكران من
البغ

مطلب

الجهل في دار الاسلام
لا يكون طرأ

عذراً (كذا في الهندية من كتاب المحاضر والمجلات
في سجل في اثبات الوقفية شهدا بالشهود على اصل الوقف
وعلى شرائطه بالشهرة فردت الشهادة في الكل قال
لان الشهادة اذ اردت في البعض ردت في الكل او
لانهم لما شهدوا بالشهرة على الشروط فقد فسقوا لانهم
اتوا بما لا يحل لم فوجب ذلك فستم والنسبة يمنع
قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا يكون عذراً لان هذا
من الاحكام والجهل بالحكم في دار الاسلام لا يكون
عذراً . انتهى . ويتفرع على هذه القاعدة مسائل
كثيرة

﴿مسائل الاكراه﴾

﴿قاعدة﴾ الاكراه بوعيد الحبس والتبذير يظهر في
الاقوال كالبيع والاجارة والاقرار ونحو ذلك ولا تصح
منه هذه التصرفات ولا يظهر في الافعال حتى لو اكراه
بوعيد حبس او قيد على ان تطرح ماله في الماء او في
النار او يدع ماله الى فلان فنعمل المكروه ذلك لا يكون

مطلب
الأكراه بوعيد الحبس
والتبذير يظهر في
الاقوال

مكرها لما الأكره بوعيد القتل أو ائتلاف العضو فانه
يظهر فيها أقوال والأفعال جميعا (كذا في الخاتمة أول
كتاب الأكره) ثم قال إذا أكره الرجل بوعيد قيد
أو حبس على قتل مسلم ففعل لا يصح الأكره وعلى القاتل
النصاص في قوله من أكره بقتل أو ائتلاف عضو ففعل
قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يصح الأكره ويجب
النصاص على المكره دون المأمور وقال أبو يوسف
رحمه الله تعالى يصح الأكره ولا يجب النصاص على أحد
وكانه على الأمر دية المقتول في ماله في ثلاث سنين
وقال زفر رحمه الله تعالى الأكره باطل ويجب النصاص
على القاتل وهو المأمور ثم قال السلطان إذا قال لرجل
اقطع يد فلان والآن لا قتلنك وسعه أن يقطع وإذا قطع
كان على الأمر النصاص في قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى . انتهى . فيؤخذ من هذا أنه لا فرق
بين السليطان وغيره في وجوب النصاص على الأمر
القادر على فعل ما وعد به ولا تنس الفرق بين ما إذا

مطلب

أوعد بحبس أو قتل أو تلف عضو كما مر آنفا
فوفاء إذا أجاز البائع البيع بعد زوال الأكره

أجاز البيع بعد زوال
الأكره

والمبيع قوائم صحت اجازته (كذا في المحل المذكور من
 الخالية) وذكر بعض فروع لا تصح مع الاكراه فذكر
 البيع والهبة والبراءة عن الدين واخراج الكفيل
 سواء كان كميل نفس او مال واكراه الشفيع على
 السكوت عن الشفعة والاكراه ليقرب بعد او قصاص او
 ليقرب بفساد او اطلاق ودية وكذلك القاضي لو اكره
 رجلاً ليقرب بسرقه او يقتل عمداً او قطع يد رجل عمداً
 فقطعت يد المكره او قتل بناء على اكراه القاضي فان
 كان المقر موصوفاً بالصلاح فانه يقتص من القاضي
 وان كان متهما باشباه ذلك فالتباس ان يقتص من
 القاضي ايضاً ولا يقتص استحقاقاً (كذا من المحل المذكور)
 ثم قال واذا اكره الرجل امرأته بضرب متلف لنصالح
 عن الصداق او تبرئة كان ذلك اكرهاً لا يصح صلحها
 ولا ابرأؤها في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى
 لان عندهما يتحقق ما لا اكره من غير السلطان يعني اي
 مكان يقدر الظالم على تحقيق ما مدد يوعده ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى بتحقيق الاكراه من غير السلطان في المناز
 والقرى لئلا كان او نهاراً وفي المصر يتحقق في الليل

ولا يفتحق في النهار. انتهى. وقال اول الكتاب وفي قول
صاحبه يفتحق من كل متقلب يقدر على تحقيق ما هدد
به وعليه الفتوى. انتهى. ثم قال وان اكراه الزوج امرأته
وهدها بالطلاق أو بالتزوج عليها أو بالتسري لا يكون
أكراها. انتهى. ثم قال وان اكراه الرجل على ان يقر
بالمال قال بعضهم اذا اكراهه وهده بما يخاف منه
الضرر البين يكون أكراها ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى
لذلك حداً قالوا وهو مفوض لراي الحاكم اما الضرب
بسوط واحد او بحبس يوم او قيد يوم لا يكون أكراها
في الاقرار بالف. انتهى

مطلب

لم يذكر محمد حداً
يعرف به درجة الاكراه
وهو مفوض لراي الحاكم

مطلب

اكراه الصبي والمحو

فائدة: اكراه الصبي والمعتوه في الحكم كاكراه
العاقل البالغ (كنا او اخر كتاب الاكراه من
الخانية)

مطلب

الاكراه على الدر ان
الصدقة

فائدة: الاكراه على النذر او الصدقة او الحج او
شي من القرب اذا فعل ذلك لزمه المنذور ولا يرجع
على المكروه بشي. (كنا في الحل المذكور) ولو اكراه على ان
يظهر ففعل كان مظاهراً او مثلاً الايلاء اذا فعل صح
وكنا الطلاق (كنا من الحل المذكور)

مطلب
الأكراه في تملك يمين
السمع

فائدة في الأكراه في كل تملك يجنب الفسخ
بوعيد القيد والحبس يكون أكرها (كذا في فصل ما
يجل للمكروه ان يفعل من الخاية) قال بخلاف الأكراه
بذلك على الكفر أو سب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
فأنه لا يكون مكرها وإنما يكون مكرها إذا هدد بقتل
أو تلف عضو فأنه يرخس له بالأجراء على لسانه ولو
أكراه بحبس أو قيد حتى يقر على نفسه بمال أو قصاص
أو جحد أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلاً
ولو أكره على هذا بحبس يوم أو قيد يوم أو ضرب بوط
فجميع ذلك يكون جائزاً وهذا الأكراه لا يمنع جواز شيء
من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي يكون
أكراها في مثل هذا الضرب الذي يجده منه الألم الشديد
لا أصل الألم وإنما القيد والحبس الذي يكون الأكراه به
أكراها فهو ما يحى منه الاغتمام بالدين فالحبس المؤبد
والقيد المؤبد يكون أكرها وكذا لو لم يكن مؤبداً
ولكن يلحقه كثير ضرر واغتمام شديد فهو بمنزلة المؤبد
(كذا أفاده في الحل المذكور) ثم قال وإذا أكره
السلطان رجلاً بوعيد قيد أو حبس على ان يقتل

فهمه
فيا يفتى و الأ

فلاناً لا يكون مكرهاً فإن قتله كان على المأمور القصاص
وإن أكرهه بوعيد قتل أو تلف عضو يكون أكرهاً
فإن قتل المأمور ذلك الرجل يقتل الأمر قصاصاً
في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولا يقتل
بالمأمور انتهى . (وكذا ذكره آخر الفصل المذكور)
فائدة إذا صبر على القتل ولم يتلف ماله لا باثم
وكان شهيداً كذا في فصل في الإكراه على أحد
الفاعلين من الخالية ثم قال وكذا إذا امتنع عن إبطال
ملكه النكاح على المرأة بالاولى

مطلب
صد على القتل ولم يتلف
ماله لا باثم وكان شهيداً

مسائل النجسة

فائدة إذا اختلف المتبايعان في النجسة والبيع
حقينه فالقول لمن يدعي حقية البيع واليئة بينة مدعي
النجسة (كذا في فصل النجسة من الخالية) ثم قال وإذا
تصادم قاعلي النجسة كان البيع باطلاً لأنه يبع الهازل
وقال ولو اتفقا في السعر على أن الثمن ألف درهم
وباعا في الظاهر مائتي درهم فالثمن ثمن السرولم يذكر
محمد رحمه الله تعالى خلافاً وروى المعلى عن أبي حنيفة

مطلب
اختلفا في النجسة والبيع
حقينه

رحمه الله تعالى ان الثمن ثمن العلاية

فمسائل الوصايا

مطلب
الاقل للذي الاولاد
الصغار عدم الوصية

فوفائدة في الافضل لذي الاولاد الصغار عدم الوصية (كذا اول كتاب وصايا الخاتية) ومن له اولاد كبار وما له خليل ينبغي ان لا يوصي ومن له وزنة اغنياء وما له كثير يوصي فيبدأ بالواجبات فان لم يكن فبالقرابة فان كانوا اغنياء فالجيران (كذا في الجمل المذكور)

مطلب
اوصى بدقته في موضع
كذا ومعارضة غيره ونحوه
باطل

فوفائدة في الوصية بجمل الموصي ودقته في موضع بعينه وكذلك الوصية بعمارة قبره للزينة او تطيينه او ان تضرب عليه قبة كل ذلك باطل قبل ايضا والوصية باطعام ثلاثة ايام (كذا في فصل فيما يكون وصيته وما لا يكون من الخاتية)

مطلب
لا تجوز وصية الصبي
للمجنون والعبد والمدر
طام الولد لوارث

فوفائدة في لا تجوز وصية الصبي ولا المجنون ولا العبد ولا المدر ولا ام الولد ولا المكاتب ولا الوصية لوارث الا اذا اجازها بقية الورثة ولا تعتبر اجازة الورثة في

حياة الوصي ومثله الوصية للقاتل

مطلب

كتب الكلام ليست من العلم

﴿فائدة﴾ كتب الكلام ليست من العلم (كذا في مسائل مختلفة من الوصية) قال رجل أوصى بأن يباع من كتبه ما كان خارجاً عن العلم ويوقف كتب العلم فتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكشوا إلى أبي القاسم الصفار أن كتب الكلام هل تكون من العلم فتوقف مع كتب العلم فاجاب أن كتب الكلام تباع لأنها خارجة عن العلم انتهى

مطلب

الخليفة إذا جعل رجلاً ولي عهده

﴿فائدة﴾ الخليفة إذا جعل رجلاً ولي عهده قيل يصير إلى الخليفة وقيل لا يصبر ولا يجب على الناس أن يعينوا بما أمر الخليفة لأن الخليفة لو أراد أن يقيم غيره مقام نفسه في حياته ويتعزل هو لا يكون له ذلك فكذا بعد موته (كذا أفاده في الخاتمة في مسائل مختلفة من الوصايا)

مطلب

أوصى ثم جن أوصاه ومك زماناً ومات فالوصية باطلة

مطلب

بصرفات المفلوج وهو

﴿فائدة﴾ كل من أوصى بوصية ثم جن أو صار معوها بعد ما ومات كذلك بعد حكمه زماناً فوصيته باطلة (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ﴿فائدة﴾ تصرفات المفلوج وكذا المتعد والاشل

والمسلول اذا تطاول ذلك تكون جائزة من جميع المال
(كذا في وصايا الجامع الصغير) قال في الخاتمة من
الحل المذكور المريض الذي به السل تصرفاته من
الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتطاول وفسر
اصحابنا رحمهم الله تعالى تطاول السل بالسنة فاذا تصرف
بعد سنة فهو كما يصح تجوز تصرفاته . انتهى . فيفسر
التطاول بسنة في محلات فالحاصل ان صاحب المرض
الزمن ان تصرف قبل ان تمضي السنة ومات فتصرفه
كالمرضى ولن تصرف بعد مضي سنة من مرضه
فتصرفاته كما يصح فتأمل

مطلب

الوصية لاهل العلم بلخ
يدخل فيها الفقهاء
والحدثين

مطلب

الوصية لمن لا يحصى
باطلة

فائدة في الوصية لاهل العلم بلخ يدخل فيها
الفقهاء والحدثين (كذا في الحل المذكور من الخاتمة)
فائدة في الوصية لمن لا يحصى باطلة كالواوصى
لهي آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (كذا في الحل
المذكور من الخاتمة) بخلاف الوصية للمجاوري مكة فانها
جائزة فان كانوا يحصون كانت على عدد رؤسهم ولن
كانوا لا يحصون كانت لمتحاجين لان احصاء
المجاورين امر ممكن بخلاف الصورة الاولى وحده المحصر

منفوض لرأي القاضي على ما عليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخاتمة).

﴿فائدة﴾ أوصى بشيء معين أن كان للفقراء جاز أعطائهم القيمة وإن كان لشخص معلوم لا يجوز (كذا في المحل المذكور من الخاتمة)

مطلب

أوصى بشيء معين مل
تدفع قيمته أولا

مطلب

الموصى له إذا رد
الوصية تعود ميراثا

﴿فائدة﴾ الوصية إذا ردها الموصى له عادت ميراثا للورثة لأن الوصية إذا ردت بطلت (كذا في الخاتمة من المحل المذكور) بيانه رجل أوصى إلى أهل مكة كذا بدراهم ومات فأتى الوصي بالدراهم إلى أهل مكة المذكورة فقالوا لا نريد وليس لنا حاجة بهذه المال إلى الورثة فلو طلب المساكين بعد ذلك الدراهم المذكورة لا يكون لهم ذلك لأنهم لما ردوها بطلت الوصية (كذا أفاده في المحل المذكور)

مطلب

أصدق الوصي على من
لا يجوز شهادته لا يجوز

﴿فائدة﴾ إذا تصدق الوصي على من لا يجوز شهادته لا يجوز كما أوصدق على أبيه أو ابنة أبيه أو الوصي أو ابنه (كذا أفاده في الخاتمة في المحل المذكور) ثم قال ولو دفع إلى ابنه أو الصغير الذي يعقل القبض يجوز وإن لم يعقل القبض لا يجوز انتهى

مطلب

الوصية لنوي القرابة
من الكفار جافدة

مطلب

ثابت وطيد صديق
فللورثي الاختصاص

فائدة: الوصية لنوي القرابة من الكفار جافدة
(كذا افادة في المحل المذكور من الخاتمة)

فائدة: رجل مات وترك وصية وطلبه من
فاراد الورثة أن يقضوا دينه لثبوت البهمة لم فإن
اقتوا على ذلك وعجلوا بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا
من أموالهم كان لم ذلك وإن اختلفوا فلولي إن نفذ
الوصايا ويقضي الديون من مال الميت وينبغي ما تحتاج
اليه من مال الميت ولا يلتفت إلى قول الورثة (كذا
في الخاتمة أو آخر فصل في مسائل مختلفة)

مطلب

الوارث يكون عصاً
لغيره الميت وإن
استغرق التركة

مطلب

لا يدخل في الوصية إلا
أحق أو ل

مطلب

جعل آخر وصياً
وقال له أعمل برأي
فلا

فائدة: الوارث يكون خصماً لغيره الميت وإن
كانت التركة مستغرقة بالدين على الصحيح (كذا
افاده في الخاتمة في المحل المذكور)

فائدة: لا يدخل في الوصية إلا أحق أو ل
(كذا في الخاتمة أول باب الوصي) وقال لا ينبغي
للرجل أن يقبل الوصية لأنها امر على خطر
فائدة: رجل جعل آخر وصياً وقال له أعمل
برأي فلان جاز له أن يتفرد برأيه بخلاف ما إذا قال
له لا أعمل إلا برأي فلان فإنه لا يجوز له حيث يشاء أن

يستقل براهه (كذا في فصل ما يكون قبولاً للوصية
من الخاتبة) قال والقوى على هذا القول

﴿قافية﴾ رجل أوصى إلى رجل وجعل غيره
مشرقاً عليه ذكر التاطفي رحمه الله تعالى إنها وصيان
فلا ينفرد أحدهما لا ينفرد في واحد الوصيين وقال
الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
يكون الوصي أولى بأمواله ولا يكون المشرف
وصياً وأثر كونه مشرفاً لا يجوز تصرف الوصي إلا بعلمه
(كتابي الفصل المذكور من الخاتبة)

مطلب

أوصى الرجل رجلاً
آخر مشرفاً عليه

﴿قافية﴾ لوصي الأب ومثله وصي القاضي إذا عم
لأن بيع كل شيء من التركة بمن المثل (كذا في الخاتبة
في فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم) قال
وبيع العقار أيضاً في جواب الكتاب قال تسمى الآية
الحلواني رحمه الله تعالى ما قال في الكتاب قول
السلف أما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع
العقار إلا بشرائط أحدها أن يرغب إنسان في شرائها
بضعف قيمتها. ثانيها أن يحتاج الصغير إلى ثمنها للنفقة.
ثالثها أن يكون على الميت دين لا وفاء له إلا من ثمنها.

مطلب

لوصي الأب ومثله وصي
القاضي إذا عم له بيع كل
شيء بمن المثل

رابعا ان يكون في التركة وصية برسلة يحتاج في
 تنفيذها الى ثمن العقار . خامسها ان يكون بيع العقار خيرا
 لليتم بان كان خراجها ونفعها يروى على غلاتها . سادسها
 ان يكون العقار يريد ان ينقص ويتدعى الى انخراب
 فاذا وجد واحد من هذه الستة تجاو للوصي ان يبيع
 العقار (كذا افاده في الحل المذكور من الخاتمة) وهذا اذا
 كانت الورثة صغارا فان كانوا كبارا او البعض محجب غلة
 حكم بطلب من الحل المذكور فارجح اليه ان اردت
 ففائدة قول الامير بقبل فيما يرجع الى براءة
 نفسه لا في إلزام الضامن على الغير (كذا في شرح الجامع
 الكبير للهاشمي فيما يصدق فيه الوصي) بيانه وصي ادعى
 نفقة مال الصغير عليه فيما لا يكتبه الظاهر يصدق لانه
 يدعي براءة ذمته بخلاف ما لو ادعى انه انفق من ماله
 ولراد ان يرجع في مال اليتيم فانه لا يصدق الا بالبينة
 لانه يريد بدعواه الإلزام على الغير

مطلب
 قبل قول الامير في
 براءة نفسه لا في إلزام
 الضامن على الغير

مطلب
 للأوصياء المصانة في
 اموال العامة

ففائدة قول للأوصياء المصانة في اموال اليتامي
 (كذا في الفصل المذكور من الخاتمة) وتفسير المصانة
 ان يدفع شيئا من مال الايتام لظالم ليدفع شره بالقليل

عن الكبير قال وعن القتيبي أبي الليث عن أبي يوسف
 رحمه الله تعالى أنه كان يميز للأوصياء المصانعة في
 أموال البنات واختار ابن سلمة موافقة قول أبي يوسف
 وبه نقي وإليه أشار في كتاب الله تعالى أما السفينة
 فكانت لما كُنْ فاعملون في البحر فاردت أن يحبسها
 أجاز العيب في مال اليتيم مخافة أخذ المتغلب . انتهى
 فائدة ما افقت الوصي على باب التقاضي من مال
 اليتيم في الخصومات على وجه الاجارة لا يضمن (كذا في
 المحل المذكور من الخاتمة) قال الشيخ الامام أبو بكر
 ابن الفضل رحمه الله تعالى لا يضمن متدار لغير الثلث
 والتمين ليس بربا ما ما يعطيه على وجه الرشوة يكون
 ضامنا قالوا بطل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا
 يكون رشوة في حقه وبطل المال لاستخراج حق له على
 آخر يكون رشوة . انتهى . ثم قال رجل مات ووصى
 لي أدرا به وترك صغارا فتزل سلطان جابر في داره
 فقيل لها ان لم تعطيه شيئا استولى على الدار والعقار
 فاعطته شيئا من العقار قالوا نجوز مصانعتها . انتهى
 فائدة إذا كن الوصي محتاجا فله ان يأكل

مطلب

ما افقت الوصي من
 مال اليتيم على باب
 التقاضي

مطلب

لوصي المحتاج ان يأكل
 من مال اليتيم المعروف

من مال اليتيم ويركب ويأبى ولكن يأكل بالعرف
وهو قول الفقيه أي اللبث (كذا في المحل المذكور من
الخاتمة)

مطلب

انفذ الوصي الوصية
من مال نفسه طر
الرجوع

فائدة الوصي إذا انفذ الوصية من مال نفسه
ولراد الرجوع في التركة فإن كان ولدًا فله الرجوع
والأفلا وقيل إن كانت الوصية للعباد يرجع والأفلا
وقيل له أن يرجع في التركة على كل حال قال
وعليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) قال
ومثله بعض الورثة . انتهى

مطلب

لا يجوز قسمة الوصية
التركة بين الوارثين
الصفار

فائدة قسمة الوصي التركة بين الورثة الصفار
لا يجوز (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) ثم يقال فإن
كان البعض كبارًا وم غيب وصغير حاضر فقسمة
الوصي لا تجوز ولو كانت الورثة كبارًا كلهم بعضهم غائب
فقسام الوصي مع الحاضر ولمسك نصيب الغائبين جاز
(كذا في المحل المذكور)

مطلب

لا يتفرّد أحد الوصيين
بالصرف إلا في شيء

فائدة أحد الوصيين لا يتفرّد بالصرف إلا
بأذن صاحبه إلا في أشياء فإن أحدهما يتفرّد بها منها
فجهيز الميت وتكفينه وقضاء دينه إن كانت التركة

من جنس الدين ومنها تنفيذ وصية الميت في العين
اذا كانت الوصية بالمعين ومنها اعتاق النسيئة ومنها
رد المولدات والمقصوب ولا ينفرد احدهما بقبض ودعوة
الميت ولا بقبض الدين لان ذلك من باب الامانة
وينفرد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت
على الناس (كذا في الخاتمة من المحل المذكور)

في فائدة: اذا اوصى بوصيتين متنافيتين كانت
الثانية مبطللة الاولى وهو معنى الرجوع وان كانتا غير
متنافيتين نفذتا جميعاً (كذا في مجبوبة التاوي عن
البدائع) يخرج على ذلك ما لو اوصى بثلث ما له وقال
فلان كذا وفلان كذا ووزع زاعماً من الثلث ولم يكن
له وارث مات وتنفذها وصية من الثلث وما بقي لميت
المال ثم ظهر دائن فانه ياخذ دينه من الثلثين لصحة
الوصية بما زاد على الثلث هنا تطبيقاً على الفائدة
المذكورة.

في فائدة: الوصيان اللذان لا ينفرد احدهما عن
الآخرهما اذا اوصى اليهما جملة كقوله اتما وصيان مثلاً
إما اللذان كانا على التعاقب فينفرد احدهما عن الآخر

مطلب

اوصى بوصيتين
متنافيتين

مطلب

الوصيان اللذان لا
ينفرد احدهما عن
الآخر

وقال بعضهم لا ينفرد أحدهما بالتصرف فبند أبي
حنيفة وعمرهما الله تعالى على كل حال وبه أخذ
شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى (كذا في الخاتمة
من المحل المذكور)

مطلب

بإباحة الوصي شيئاً من
مال اليتيم ثم طلب
منه بأكثر

فوقائدة في الوصي إذا باع شيئاً من مال اليتيم ثم
طلب منه بأكثر مما باع فإن القاضي يرجع إلى أهل
البصر فإن أخبروا أن من أهل البصر والأمانة أنه باع
بقيته وإن قيمته ذلك فإن القاضي لا يلتفت إلى من
يزيد وإن كان في المزايدة يشتري بأكثر وفي السوق بأقل
لا ينقض بيع الوصي لأجل ذلك بل يرجع إلى أهل
البصر والأمانة فإن اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ
بقولهما وهذا عند محمد رحمه الله تعالى وعندهما قول الواحد
يكفي وعلى هذا قيم الوقف إذا أجزر مستغل الوقف ثم جاء
آخر وزاد في الأجر (كذا في الفصل المذكور من الخاتمة)
فوقائدة في القاضي إذا أتم الوصي إخراجاً ونصب
غيره وهو الظاهر وعليه الفتوى (كذا آخر الفصل
المذكور في كتاب الشفعة) ونصبه القاضي إذا أتم
الوصي قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن القاضي يجعل

قيم الوقف أجزر مستغل
الوقف فزاد فهو آخر

مطلب

القاضي إذا أتم الوصي
إخراجاً وجعل آخر

معه غيره ولا يخرج منه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى
يخرج منه وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصي قائم مقام
الميت ولو كان الأب حياً وخيف منه على مال ولده
الصغير فإن القاضي يخرج المال من يده فالوصي أولى.

انتهى

في فائدة ❦ الوصي إذا ادعى ديناً على التركة فالقاضي
يجعل وصياً بقدر ما يدعي ولا يخرج منه من الوصاية (كذا
في المحل المذكور) قال وبواخذ المشايخ وعليه الفتوى
وفي دعوى العين يخرج منه من يده (كذا ذكره قبل هذه
المسألة من المحل المذكور في الخاتمة)

مطلب

ادعى الوصي ديناً على
التركة فالقاضي يجعل
وصياً ولا يخرج من ماله
دعوى الدين

في فائدة ❦ وصي اليتيم أخذ ماله لنفسه وصار يعلم
الصغير في عياله حتى بلغ قدر الدين الذي أخذه لنفسه
قال هذه كبيرة لا يجزئ له ذلك لأنه استهلك مال
اليتيم فلا يستطاعه الدين بهذا الإطعام (كذا في الخاتمة
من المحل المذكور).

مطلب

أخذ الوصي مال اليتيم
وصار يعلم في عياله

في مسائل الشفعة ❦

في فائدة ❦ لا شفعة في البيع الفاسد وإن اتصل به

مطلب

لا شفعة في البيع الفاسد

القبض مالم يبطل حق البائع في الاسترداد (كذا في
الخاتمة أول كتاب الشفعة)

﴿فائدة﴾ المسلم والكافر والكبير والصغير والذكر
والأنثى والعبد المأخوذ والمكاتب ومعتق البعض في
الشفعة لم وعليهم سواء (كذا في أهل المذكور من
الخاتمة)

مطلب .
الاستيفاء في الشفعة

﴿فائدة﴾ طلب الشفعة ثلاثة . طلب الموائمة .
وطلب الإيثار . وطلب التملك . أما طلب الموائمة
فوقه فرد علم الشفع بالبيع فحق علم وسكت منهية
بطلت شفعة العلم يحصل بمجرد الواحد عندهما وعند
أي حنية بشرط العدد أو العدالة وعند جميع ليس
بشرط بل الواحد كيف كان سوى الكافر ولو كان
صياً يكفي للعلم فإذا آخر بعد غيره بطلت شفعة
وصيغة هذا الطلب تكون بالماضي والمستقبل على الصحيح
ولو بقولوا الشفعة الشفعة . وطلب الإيثار عند الدار
أو البائع أو المشتري صحيح ثم إذا طلب من المشتري
فصورة طلبه أن يقول للمشتري اطلب منك الشفعة
في الدار التي اشتريتها من فلان ولا بد أن يبين طريق

مطلب

الشفعة ثلاث طلبات

شفعه إله شفع بالشركة أو الجوار أو الحقوق وبين
 حدود البار جميعا ليصير الدار معلومة فإن لم يعلم له
 المشتري طلب طلب التملك يرفع ذلك إلى القاضي
 ثم إن المضع بعد الطلبين أن لم يرفع الأمر إلى القاضي
 مع التمكن منه ونهى على ذلك شهر بمثلت شفعه على
 ما عليه الفتوى (كذا في الخاتمة من الحل المذكور)
 ونصه بعد نقل الروايات في هذه المدة قال واختلقت
 الروايات عن أبي يوسف راحة الله تعالى أيضا والفتوى
 على إله مقدر بشهر انتهى * (الكل من الحل المذكور
 من الخاتمة)

في فائدة الإحق بالشفعة الخليل في نفس البقعة
 ثم الشريك في الحقوق كالطريق الخاص ثم الطريق
 الذي لا ينفذ ثم الجار (كذا في الخاتمة في فصل ترتيب
 الشفعاء)

في فائدة الإختلاف الشفع والمشتري في الثمن فالقول
 قول المشتري مع يمينه وإن أقامه باليمين يقضى بينه
 الشفع على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 وقال أبو يوسف راحة الله تعالى باليمين بينه المشتري

مطلب
 الإحق بالشفعة

مطلب
 الاختلاف للشفع
 والمشتري في الثمن

(كذا في الخاتمة من أواخر الفصل المذكور) :

فائدة المحط بالحق باصل العقد (كذا في الخاتمة من الحل المذكور) بيانه رجل اشترى ارضا بمائة وقبضها فحضر الشفع وطلب الشفعة فسلمها اليه المشتري بمائة ثم ان المشتري نقد الثمن الى البائع الاول فوهب له من المائة بعد قبضها خمسة فلم الشفع بالمبة ليس له ان يسترد شيئا من الثمن ولو كانت المبة قبل قبض الثمن والمسألة بما لها كان للشفيع ان يسترد من المشتري الخمسة التي وهبها له البائع لان هبة يبي من الثمن قبل قبضه حط والمحط بالحق باصل العقد فالشفيع ان يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البائع اما بعد قبض الثمن فهبة البعض ليست بمحط بل تملك مبتدأ كانه وهب له مالا آخر (كذا افاده في الحل المذكور)

مطلب
المحط بالحق باصل
العقد

فائدة المحط الوكيل لا بالحق باصل العقد (كذا في الخاتمة من الحل المذكور) بيانه رجل وكل آخر ببيع داره من رجل بالثمن فباعها الوكيل بمن الرجل وحط عنه بعد العقد من الالف خمسمائة صح

مطلب
حط الوكيل لا بالحق
باصل العقد

الحط عن المشتري ويرى عن الخمسة ويضمن الوكيل
للأصيل الخمسة ثم إذا خضوا الشفع فانه يأخذ الدار
بالألف ولا يعتبر حط الوكيل لان حط الوكيل لا
يلحق بأصل العقد (كذا افاده في المحل المذكور)
قلت * وهذه تصلح حيلة لمن اراد اسقاط الشفعة اذا
زاد ثمن الدار و وكل وكلاً بالبيع فحط الوكيل فاذا
قدم الشفع لزومه اصل الثمن وهو زائد فلا يرغب في
الاخذ

حيلة لاسقاط الشفعة

في فائدة * اذا صالح الشفع عن الشفعة بدراهم
بطلت شفعته ولا يجب المال سواء صالح للمشتري او
الاجنبي (كذا افاده في فصل تسليم الشفعة من الخاية)
قال وهو بمنزلة ما لو صالح الكفيل بالنفس الطالب
على مال لا يجب المال ويبرأ عن الكفالة في الرواية
التي قدمها وكذلك ابراء الشفع المشتري عن كل
خصومة يبطل الشفعة وان لم يعلم بها . وكذا لو وهب
البائع الدار للمشتري والمشتري ومعهلة الثمن كان
ذلك ابطالاً للشفعة ولو اشترى البناء او الفراس او لا
بمن يحس ثم يشتري العرصة بثمن غال فان الشفعة لا

مطلب

اذا صالح الشفع عن
الشفعة بدراهم بطلت
شفعته

في ابطال الشفعة

تثبت في البناء والغراس لانه ثقلي ولا يرغب الشفع بل اخذ
 العرصه بمن غال فكان ذلك مزيداً وفي هذه الفصل
 اذا اراد الشفع ان يحلف البائع او المشتري بالله تعالى
 ما فعل هذا فراراً من الشقة فليس له ذلك لانه ان
 اراد تحليف البائع فلا يكون نكوله بمجه على المشتري
 وان اراد تحليف المشتري فلا بد عي عليه شيئاً لو اقر
 به لا يلزمه شيء (الكل من المحل المذكور من الخاتمة)
 ثم قال آخر الفصل وقال الشفع الامام فتمس الآية
 المرخصي رحمه الله تعالى لا بأس بالاحتيال لا بطلان
 حق الشقة على كل حال ايم قبل وجوب الشقة
 وبعده . انتهى

مسائل السير

مطلب
 وقع النذر العام من قبل
 الروم فعلى من يقدر
 على القتال ان يخرج
 الى العدو

فائدة اذا وقع النذر من قبل الروم فعلى كل
 من يقدر على القتال ان يخرج الى العدو اذا حلك
 الزاد والراحلة ولا يجوز التخلف الا بعذرين (وكذا في
 كتاب السير من الخاتمة) ثم قال امرأة سبيت بالشرق

كان على اهل المقرب ان يستنقذوها ما لم يدخلوها
دار الحرب واذا وقع القتال بين اهل البغي واهل
العدل يجب على اهل العدل ان يقاتلوا البغاة ليرجعوا
الى امر الله تعالى ولن وقعت الفتنة بين فريقين باغيين
يفتتلان لاجل الدنيا والملك كان على الرجل ان يلزم
يسه ولا يخرج الى احدهما وكذلك لو وقع القتال بين
محلين للصحة والمصلحة لا ينبغي لاحد ان يعاون احداً
منها (الكل من المحل المذكور)

﴿قاعدة﴾ يحرم القمار الا في دار الحرب اذا قام
المسلم واخذ امواله (كذا في سيرة الخانية عبر بلا
بأس بغير)

﴿قاعدة﴾ الفرار من الزحف لا يجوز الا اذا غلب
على ظنهم انهم مغلوبون ومثله فرار واحد من ثلاثة ومائة
من ثلاثمائة فانه يرخس في ذلك (كذا افاده في المحل
المذكور من الخانية)

﴿قاعدة﴾ الجاهل اذا تكلم بكفر ولم يدركه كفر
يعتبر بالجهل (كذا في الخانية فيما يكون كفراً من
المسلم) وقيل لا يعتد وهذا بخلاف الهازل والمستهزئ

مطلب
يحرم القمار الا في دار
الحرب

مطلب
الفرار من الزحف لا
يجوز

مطلب
الجاهل اذا تكلم بكفر

فانه يكون كفراً عند الكل (كذا افاده) وإمام الحنطى
إذا جرى على لسانه كلمة الكفر خطأ بأن أراد أن ينكح
ما ليس بكفر فجرى على لسانه الكفر خطأ لم يكن كافراً
عند الكل (كذا افاده)

مطلب

فائدة المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر
يوافقه في الملة ولا من مرتد آخر (كذا في الخانية اول
باب الردة واحكام أهلها) ثم قال ويرث المسلم من المرتد
ما اكتسبه في حالة الاسلام وما اكتسبه في حالة الردة
فهو بمنزلة النقي يوضع في بيت المال عند أبي حنيفة
رحمه الله تعالى وقال صاحباه يكون ذلك ميراثاً لورثة
المسلمين (كذا في الحل المذكور)

مطلب

فائدة الردة لا تكون طلاقاً بخلاف إمام الزوج
عن الاسلام فانه طلاق (كذا في الحل المذكور من
الخانية) وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعند أبي
يوسف كلاهما ليس بطلاق وعند محمد كلاهما طلاق
(كذا في الحل المذكور)

مطلب

فائدة من ارتد بطلت طاعاته كلها لكن لا يجب
ليؤ قضاؤها إذا عاد للاسلام سوى الحج (كذا في
الارتداد يطالب الطاعات والعبادات لله تعالى)

الحل المذكور من الخلية) ولا يترك المرتد على رده
 باعطاء جزية ولا بامان سموت ولا مؤبد وإذا لحق
 المرتد بدار الحرب وقضى القاضي لمخافه تقسم امواله
 وان كان عليه للناس دين موجبة دامت وإذا رجع
 مسلما لا يملك أن يبطل شيئا إلا الميراث ان كان قائما
 ويرد بكتاب ورثه اذا كان كاتبوا عبده ولم يرد البطل
 الى سبعين رجوة (كذا في الحل المذكور)

قاعدة في كل بلدة من بلاد الاسلام اجري اهل
 الحرب احكامهم فيها صارت دار حرب عندهما (كذا
 في الحل المذكور)

قائمة في السلطان يصير سلطانا بامر من بالمبايعه
 مع الاشراف والاعيان والثاني نفوذ حكمه في رعيته
 خوفا من قهره وغلبته فان بايعه الناس ولم ينفذ حكمه
 لهجزه عن قهرم لا يصير سلطانا وإذا صار سلطانا بالمبايعه
 فجارمان كان له قهر وغلبة لا يعزل لانه لو اتعزل يصير
 سلطانا بالنهر والغلبة فلا يفيد وان لم يكن له قهر
 وغلبة يعزل (كذا افاده في فصل فيما يبطله الارتداد
 من الخلية)

مطلب
 اجري اهل الحرب
 احكامهم في بلاد الاسلام

مطلب
 السلطان يصير سلطانا
 بالمبايعه

مسائل الرهن

مطلب
الرهن بأي دين شرعي
كان جائز

مطلب
الرهن بالاجل

فائدة الرهن بأي دين شرعي كان جائز (كذا)
اول فصل ما يجوز رهنه من الخالية
فائدة الرهن بالاعيان على وجوه ثلاثة عين
غير مضمونة اصلاً كالامانة وعين مضمونة بتدويرها كما
اذا باع عينا واعطى بالمبيع رهنًا وعين مضمونة بنفسها
اما العين التي هي غير مضمونة اصلاً وهي الامانات
كالودائع والعماري ومال المضاربة والبيضاة فلا
يجوز الرهن بها ومثل ذلك العين المضمونة بتدويرها لا
يجوز الرهن بها واما العين المضمونة بنفسها كالمفصوب
والمهر وبطل الخلع اذا كان عينا فالرهن في ذلك صحيح
(كذا اول الفصل المذكور من الخالية)

مطلب
الرهن لا يطل بموت
الراهن ولا بموت المرتهن

مطلب
اذا هلك الرهن هلك
بالدين

فائدة لا يطل الرهن بموت الراهن ولا بموت
المرتهن (كذا في المحل المذكور من الخالية)
فائدة اذا هلك الرهن هلك بالدين سواء
هلك قبل قبض المرتهن الدين او بعده كما لو كاتب

له عليه ألف درهم وبها رهن عند صاحب المالى ففضى
 الراهن الدين وقبض على الرهن وبقي الرهن عند المرتهن
 حتى ملك الرهن عند المرتهن يهلك بالدين فيجب
 عليه رد ما قبض من الراهن من الدرهم (كذا في
 الفصل المذكور من الثانية)

فائدة: الرهن بكل دين حرام باطل (كذا في
 المحل المذكور من الثانية) كالأستاجر نائمة أو مغنياً
 فأعطى بالاجرة رهنًا ومثل ذلك الرهن بدين الفلاد
 لو بنى الميتة والدم وكذلك الرهن بثمن الخمر من المسلم
 لمسلم أو ذمي أو بنى الخنزير أو بنى عبد بات الله حر
 (كذا في الثانية من المحل المذكور) قلت: * ومثل
 ذلك الرهن بالربا يكون باطلاً

مطلب
 الرهن بالدين الحرام
 باطل

مهمة
 الرهن بالربا باطل

فائدة: إذا رهن عند إنسان شيئاً وقال للمرتهن
 إن لم أعطك مالك إلى كذا وكذا فهو بيع لك بمالك
 علي لا يجوز ذلك (كذا أفاده في المحل المذكور)
 فائدة: في كل موضع جاز الصلح جاز الرهن ببدله
 وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن (كذا في المحل
 المذكور من الثانية)

مطلب
 لمن لم أعطك مالك
 إلى كذا فالرهن بيع
 لك لا يجوز

مطلب
 يجوز الرهن ببدل الصلح
 الجاهل

مطلب
التوى على قول أبي
حنيفة في جواز الصلح
وعده

مطلب
آيس الدائن فاعده
شيئا مكانه

مطلب
رهن المشاع لا يجوز
مطلقا

وفائدة في القوى في جواز الصلح وعدم جوازه على
قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (كنا في الحل
المذكور)

وفائدة إذا آيس الدائن فاعده من المديون شيئا مكان
حقه كان له ذلك أما إذا كان ما أخذه من جنس حقه
فلا كلام فيه ولما إذا كان من غير جنس حقه فالقوى
اليوم على جواز ذلك وإما عند عدم اليأس كما يفعله
بعض الناس من اخذ عمالة المديون على قضاء الدين
فإن رضي المديون بذلك كانت رهنا وحكمها محكم
الرهن وإن لم يرض فحكمها حكم النصب (كذا في منب
التنوير والبدرد المختار قيل باب الرهن يوضع على
يد عدل)

وفائدة لا يجوز رهن المشاع مطلقا لا من الشريك
ولا من غير الشريك فيما ينقسم وفيما لا ينقسم (كذا في
الخاتمة من الحل المذكور) قال ولو أودع رجلان
من رجل رهنا بدثن لما عليهما شريكان فيه أو لا
شركة بينهما وقبلها فهو جائز ثم الصحيح أن رهن المشاع
فاسد لا باطل فيضمن بالتبض وإذا هلك يهلك

بالاتقّل من قيمته ومن الدين بخلاف الباطل - فانه اذا
ملك عند المرتين ملك بغير محي (كذا في متن التنوير
والدر المختار اول باب ما يجوز ارتبانه وآخر باب
مسائل متفرقة).

فائدة في الشيوع الطاري يبطل الرهن في ظاهر
الرؤية (كذا في المحل المذكور من الخاتمة) فلو استحق
بعض الرهن شائعا بطل الرهن فيما بقي (كذا في المحل
المذكور) ثم قال وصيرته اذا وكل الراهن القمّ ببيع
الرهن مجتمعا او متفرقا فبيع بعض الرهن بطل
في الباقي (كذا افاده)

مطلب
الشيوع الطاري في
الرهن يبطله

فائدة في اذا اطار المرتين الراهن الرهن ومات
الراهن والرهن عنده وعليه ديون فان المرتين يكون
احق بالرهن من سائر الغرماء لان المرتين كانت له
استرداده في حياة الراهن فكذلك بعد وفاته (كذا
افاده في الخاتمة في فصل في الانتفاع بالرهن)

مطلب
الموت اطار الرهن
للراهن

فائدة في من استعاض شيئا من رجل لرهنه عند
آخر فهلك الرهن عند المرتين فان كان المستعير لم
يخالف المعير كان للمعير ان يرجع على المستعير بقدر

مطلب
من استعاض شيئا من
رجل لرهنه عند آخر
فهلك الرهن عند المرتين

الدين الذي ستطيق مقبلة الرهن وإن كان المستعير
خالف المعير بان قال اعرجيه لارهنه في بلد كذا مثلاً
فرهنه في سواها او على كذا فرهنه على اكل او عند
فرهنه عند عمرو كان المستعير ضامناً قيمة الرهن (كذا
افاده في الحل المذكور من الخاتمة) :

مطلب
اذا جاء المرهن يطلب
دينه فانه يؤمن باحضار
الرهن

فائدة : اذا جاء المرهن يطلب دينه فانه يؤمر
باحضار الرهن فاذا احضر الرهن لا يؤمر بالتسليم
للاجهن بل يقال للراهن سلم الدين أولاً وبعد تسليم
الدين للمرهن يؤمر المرهن بتسليم الرهن كآتي البيح
يؤمر المشتري بتسليم الثمن أولاً (كذا في الخاتمة اول
فصل احضار الرهن)

مطلب
كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم
الصحيح فهو الحكم في
الرهن الفاسد

فائدة : كل حكم عرف في الرهن الصحيح فهو الحكم
في الرهن الفاسد (كذا في متن التنوير) قال في رد
المختار اي في حال الحياة والمات فلو نقض الراهن العقد
بحكم الفساد ولزاد استرداد الرهن كان للمرهن حصة
حتى يؤدي اليه الراهن الدين واذا مات الراهن وعليه
ديون كثيرة فالمرهن اولى من سائر الغرماء وهذا كله
اذا كان الرهن الفاسد سابقاً على الدين فلو كان الدين

سابقاً لم يكن له حصة ويكون بعد الموت أسوة بالفرمان
بجلاف الرهن المصحح بتقديم على الدين أو تأخر وتامة في
العادية والنخيرة والبرازية . انتهى

مسائل الشركة

فائدة: التوقيت في شركة العنان والمضاربة ليس
بشرط (كذا في فصل شركة العنان من الخاتمة) ثم
قال فإن وقتنا لذلك وقتاً بان قال ما اشترت اليوم
فهي مننا صح التوقيت فما اشتراه اليوم يكون بينهما وما
اشتراه بعد اليوم يكون للمشتري خاصة وكذا لو وقت
المضاربة مع التوقيت لأن المضاربة والشركة توكيل
والوكالة ما هو وقت

فائدة: شركة العنان والمضاربة تعتمد الوكالة ولا
تضمن الكفالة بخلاف المفاوضة (كذا في الخاتمة من
المحل المذكور)

فائدة: التوكيل بالاستقراض باطل (كذا في
الفصل المذكور من الخاتمة) قال لأنه توكيل بالحكدي

مطلب

التوقيت في شركة
العنان والمضاربة ليس
بشرط

مطلب

شركة العنان والمضاربة
تعتمد الوكالة

مطلب

التوكيل بالاستقراض
باطل

الآن أن يقول الوكيل المقرض أن فلانا يستقرض
منك ألف درهم لمحتسباً يكون المال على الموكل لا
على الوكيل

مطلب

قال لغريم ما اشتريته
اليوم فهو يتي وسك

فائدة رجل قال لغريم ما اشتريته اليوم من
أنواع التجارة فهو يتي وسك فقال الآخر نعم فهو
جائز وكذا لو قال كل واحد منها لصاحبه ذلك جاز
أيضاً لأن هذه شركة في الشراء وليس لأحدهما أن
يبيع حصة صاحبه ما اشترى إلا بأذن صاحبه (كذا
أفاده في الفصل المذكور)

مطلب

ما كان اتفاقاً أن
تملك من أحد شريكي

العتان

مطلب

لا يجوز لأحد الشريكين
الصرف في المشترك

بغير إذن

فائدة ما كان اتفاقاً أو تملكاً بغير عوض من
أحد شريكي العتات لا يجوز على شريكه إلا أن يبيع عليه
(كذا في الفصل المذكور من الخاتمة)

فائدة لا يجوز لأحد شريكي الملك أن يتصرف
في المشترك بغير إذن الشريك تصرفاً يتضرر به الشريك
(كذا في الفصل المذكور من الخاتمة) وبين أول كتاب
الشركة شركة الملك فقال الشركة نوعان شركة أملاك
وشركة عقود أما شركة الأملاك فهي على نوعين أحدهما
أن يصير مال كل واحد منها مشتركاً بينهما بغير

اختيارها بان اخلط مالى احدهما بمال الآخر من غير
اختيارها خلطاً لا يمكن التمييز بينها اصلاً ولا يمكن
الأبجرح بخلط الحنطة بالشعير . الثاني ان يصير
المالان مشتركاً بينهما باختيارهما بان ملكا مالاً بالشراء
بإهبة او الصدقة او الاستيلاء . انتهى بالحرف

مطلب

سئل احدهما على البصر
فقط في الطريق فمعه

﴿فائدة﴾ رجلان بينهما بعير حمل احدهما عليه
شيئاً من الثروة الى المصر فسقط البعير في الطريق فمعه
قالوا ان كانت ترجى حياته يضمن حصة شريكه وان
كان لا ترجى لا يضمن لانه مأمور بالحفظ والخر في
هذه الحالة حفظ وان نموه اجني كان ضامناً على كل
حال في الصحيح من الجواب والراعي او البقار اذا ذبح
الشاة او البقرة ان كان لا يرجى حياته لا يضمن
استحساناً لانه مأمور بالحفظ وان كان يرجى حياته
ضمن وان ذبح الاجني كان ضامناً (كذا اظاده في
الفصل المذكور)

مطلب

من قضى دين غيره بذور
اذنه فهو بمنزلة

﴿فائدة﴾ كل من قضى دين غيره بغير امره كان
منطوعاً (كذا في الفصل المذكور) قال وان ادى احد
الشريكين خراج الارض كان منطوعاً في حق الشريك

لأنه قضى دين غيره بغير إيماره لا عن اضطوار فإنه
 يمكن من أن يرفع الأمر إلى القاضي ليأمره القاضي
 بذلك . انتهى

مطلب
 شركة المفاوضة

فائدة شركة المفاوضة إن لم يتكون في جميع
 التجارات لا يختص أحدهما بتجارة دون صاحبه وإن لم
 لزم أحدهما من حقوق ما يتجران فيه لزم الآخر وما يجب
 لكل واحد منها يجب للآخر ويكون كل واحد منها
 فيما يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما يجب عليه بمنزلة
 الكفيل عنه ومتساويان في رأس المال وفي الربح فإن
 تفاوتا في شيء من ذلك تكون عتاقا (كذا في الخاتمة من
 فصل شركة المفاوضة)

مسائل المأذون

مطلب
 إذا أذن الأب لابنه
 في التجارة

فائدة الأب إذا أذن لابنه في التجارة أن كان
 الصبي يعقل البيع والشراء ويعرفه أن البيع يزيل
 الملك ويعرف الثمن الفاحش واليسير مع أذنه وإن
 لم يعرفه لا يصح (كذا في كتاب المأذون) يسكوت
 الأب والوصي عند رؤيتها الصغير يبيع ويشترى أفن

منها في التجارة (كذا في الحل المذكور من الخاتمة)
ثم قال والقاضي بملك اذن الصغير وعبده وسكوته لا
يكوب اذنا

فائدة بيع العبد المحجور وشرائه واقراره موقوف
على اذن مولاه ومثله الصبي الذي يعقل البيع والشراء
اذا فعل شيئاً من ذلك يتوقف على اجازة وليه ان
اجازه نفذ وان رد ارتد (كذا في كتب المأذون من
الخاتمة)

مطلب
بيع العبد المحجور
وشرائه واقراره

فائدة بيع العبد المحجور اذا اشترى شيئاً وتوقف على
اجازة المولى فادام العين في يده كان البائع ملوياً بولان
هلك في يده او استهلكه ان كان البائع حراً كبيراً
او صغيراً مأذوناً او عبداً مأذوناً او مكاتباً لا يضمن
المشتري للحال حتى يعتق فاذا عتق كان عليه قيمة
المبيع بالثمة ما بلغت وان كان المشتري صبياً محجوراً
لا يضمن اصلاً لا في الحال ولا بعد البلوغ وان كان
البائع عبداً محجوراً او صبياً محجوراً والمشتري كذلك
ضمن المشتري للحال لان تسليط البائع لم يصح فيكون
مطلقاً من غير تسليط بخلاف ما لو كان البائع حراً كبيراً

مطلب
بيع العبد المحجور اذا
اشترى شيئاً

او عهداً مأذوناً او صيماً مأذوناً لان تسلطهم منج فبكان
مطلقاً بالتسلط فلا يضمن (كتاب في كتاب المأذون
من الخاتبة) ثم قال فالحاصل ان العهد المأذون
بغير شئني عشرة خصلة فان اردتها فارجع الى المحل
المذكور

فائدة رجل ادعى على صبي مأذون شيئاً فأنكر
الصبي اختلفوا في تحميله ذكر في كتاب الاقرار انه
يخلف وعليه الفتوى (كذا في المحل المذكور من الخاتبة)

مسائل المحر

فائدة المحر جائز على الحر المكلف شئ من
ثلاث على قول الامام ويزاد عليها ثلاث على قول
صاحبه . اما الثلاث عند الامام فهي الطيب الجاهل
الذي يشئ الناس ما يضر وعنده انه حواء . والثانية
المتي الما جن الذي يعلم الناس الجمل ويقتي عن جهل .
والثالثة المكارخي المنلس والثلاث التي تزداد عند
صاحبه . اولها اذا ركب الرجل ديون وطلب غرماً و
من القاضي المحر عليه كبل لا يثلف ما في يده فانب

مطلب

في تخلف الصبي
المأذون

مطلب

بمحرط المكلف المحر
سد

القاضي يحجر عليه . ثانياً السفه فان القاضي يحجر على
السفه المهند بطلب اولياته . ثالثاً المغفل الذي لا
يهتدي الى التصرفات ولا يصير عنها (كذا في الخانية
اول كتاب الحجر بصرف) قال في متن التنوير ونقولها
يتقى . قلت . ويزاد على ذلك مسألة ذكرها في البرزاية
في كتاب الكراهية وهي الحجر على المحكر اذا امر الحاكم
بيع الطعام فامتنع باعه الحاكم قال هذا عند الكل
والامام يرى الحجر اذا عم الضرر . انتهى * ثم قال في
الخلفية اول كتاب الحجر ولا يحجر على الفاسق الذي
يرتكب المعاصي اذا كان لا يذل المال ولا يسرف في
ماله . انتهى * فالمفهوم ان الفاسق اذا كان يذل المال
ويسرف فيه فالقاضي يحجر عليه بطلب اولياته

في الحجر على المحكر

فائدة في الحجر بسبب السفه او الدين لا يكون الا
بقضاء القاضي (كذا اول فصل الحجر بسبب السفه من
الخانية) قال و أبو يوسف جعل الحجر بسبب السفه
كالحجر بسبب الدين وذلك لا يكون الا بقضاء القاضي
ومحمد رحمه الله تعالى جعل الحجر بسبب السفه كالحجر
بسبب الصبي والمجنون وذلك يكون بغير قضاء فيكون

مطلب

في الحجر بسبب السفه
او الدين لا يكون الا
بقضاء

محجوراً إلا أن يؤذن له. انتهى * موضوع المسألة
 فيما إذا بلغ اليتيم سفهاً غير رشيد فقبل أن يحجر
 القاضي عليه لا يكون محجوراً عنه أبي يوسف وعند
 محمد رحمه الله تعالى يكون محجوراً بغير حجر فاقم (الكل
 من الحل المذكور)

مطلب
 الصبي والمجنون كونهان
 محجورين بغير حجر

مؤفائدة في الصبي والمجنون يكونان محجورين بغير حجر
 حجر (كذا في الحل المذكور من الخلفية) بخلاف
 ما مر من الحجر بسبب السفه أو الدين ثم قال قل محمد
 رحمه الله تعالى المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة. أحدها
 أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال المحجور
 باطل. والثاني أن احقاق المحجور وتغييره ومطلاقه
 ونكاحه جائز ومن الصبي باطل. والثالث المحجور إذا
 أوصى بوصية جازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي
 لا تجوز. والرابع أن جارية المحجور إذا جاءت بولد
 فادعاه ثبت نسبه ومن الصبي لا يثبت ثم تصرفات المحجور
 بسبب السفه على نوعين ما لا يصح من المازل. كالبيع
 والشراء وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من
 المازل كالنكاح والطلاق والحقاق يصح من المحجور

ويسمى التبدل في قيمته في ظاهر الرواية . انتهى * (من
الحل المذكور)

قاعدة * إذا دفع الوصي المال الى من بلغ سنه
ضمن سواء كان محجوراً عليه من القاضي او لا ولو ان
صياً مصلحاً غير مفسد لم يترك دفع الوصي اليه ماله
وان كان له بالتجارة فضاع المال في يده لا ضمن الوصي
(كذا في الحل المذكور)

مطلب
اذا دفع الوصي المال
لمن بلغ سنه

مطلب
حجر القاضي على مستحق
الحجر مخرج الى قاض
آخر

قاعدة * لو ان قاضياً حجر على مفسد يستحق الحجر
ثم رفع ذلك الى قاض آخر فاطلقة ورفع عنه الحجر
جاو اطلاق الثاني ذلك المحجور وما صنع المحجور في ماله
من بيع وشراء قبل اطلاق الثاني وبعده كان جائزاً
لان حجر الاول معتبد فيه فيتوقف على امضاء قاض
آخر كما لو قضى القاضي وهو محدود في قذف لانه
قضاء مالم يتصل بامضاء قاض آخر وعطل قبل
ذلك توقف حجر القاضي الاول بقوله لان قضاء الاول
كان في فصله يختلف فيه وهذا اختلاف في نفس
القضاة لو ان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم المنضي

له وعليه فينفذ ما قضاءه الثاني . انتهى * قلت . انما لم
يعتبر حجر الاول قضاء لهدم استكمال اطراف القضية
السنة التي ذكرها ابن الغرس في مينييه وفي قوله

اطراف كل قضية حكيم . ست يلوح بعد ما التحققي .
حكم . ومحكور . بـ ولة . ومحكور . عليه . وحكم . وطريق .

حيث وجد الحاكم والحكم والمحكوم به والطريق ولم يوجد
المحكوم له ولا المحكوم عليه اذا فرضنا ان الحجر وقع في
غيبة المحجور عليه فان كان المحجور عليه موجوداً فقد فقد
المحكوم له فتأمل لكن اذا استوفت القضية اطرافها
السنة المذكورة فليس لقاضي آخر ان يطلعه بعد حكم
الاول بالحجر مستوفياً شروط الحكم واليه اشار قاضي
خان آخر الخانية بقوله فان رفع شيء من تبرعات
المحجور الى القاضي الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضي
الثاني فنقضه وابطله ثم رفع الى قاضي آخر فان الثاني
ينفذ حجر الاول وقضاه فلو ان الثاني لم ينفذ حجر
الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاضي ثالث فان

الثالث ينفذ حجر الاول ويود قضاء الثاني بالأطلاق
لان القاضي الاول حين رفع اليه حجره فامضاه كان
ذلك قضاء منه لوجود المقضي له والمقضي عليه فينفذ
هذا القضاء ولا ينفذ ابطال الثاني حجر الاول (كذا
أفاده آخر الحانية)

مسائل الفرائض

فائدة اول ما يبدأ به من تركة الميت تجهيزه
وتكفينه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه من الثلث ثم
يقسم الباقي بين ورثته فيبدأ باصحاب الفرائض
ثم بالعضوة النسبية وهم كل من يأخذ ما بقية
الفرائض وعند الافراد بحوز جميع المال ثم بالعصبة
المسبية وهو مولى العتاقة ثم عصبة ثم الرد على ذوي
الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوي الارحام ثم مولى
المولاة ثم المقر له بالنسب على الغير بحيث لم يثبت
نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر على اقراره

مطلب
اول ما يبدأ به من
تركة الميت

مطلب
موانع الارث

مطلب
الفروض المندرجة
كتاب الله تعالى

مطلب
الاب ثلاث احواله

مطلب
الجد الصحيح كالأب

ثم الموهى له بجميع المال ثم يستأهل المال كما في السراجية
فائدة موانع الارث اربعة . الرق ، والقنل الذي
يتعلق به وجوب النكاح والكفاة واختلاف الدينين
واختلاف الدارين حقيقة او حكما (كما في السراجية)
فائدة الفروض في كتاب الله تعالى ستة النصف
والربع والثلث والثلثان والثلث والسبع والعشرون
اثنا عشر اربعة من الرجال الاب والجد ابوالاب
ولن علا والاخ لأم والزوج ولان من النساء الزوجة
والبنت وبنت الابن وان سفلت ولاخت لآب وأم
والاخت لآب والاخت لام والجدة الصحيحة التي لا
يدخل فيها نسبها جده فاسد (كما في السراجية)

فائدة للاب ثلاث احوال الفرض المعلوم مع
الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب مع
الابنة او لبنة الابن وان سفلت والتعصيب عند عدم
الولد وولد الابن وان سفل
قاعدة الجد الصحيح كالأب الآ في مسائل .

الاولى ان أم الأب لا يرث معه . الثانية ان الميت اذا

ترك ابوين مع اخو الزوجين فلام ثلث ما بقي بعد
 نصيب اخذ للزوجين . الثالثة ان بني الاعيان
 والعلائت كلهم يستقون مع الاب ولا يستقون مع
 اخيه الا عند ابني حبيبة رحمه الله تعالى . الرابعة ان اب
 المستحق مع ابنه ياخذ سدس الولاء وليس للجد ذلك
 قاعدة الجدد يستط بالاب لان الاب اصل
 في القرابة الى الميت

مطلب

الجد يستط بالاب

قاعدة احوال اولاد الام ثلاث (السدس)
 للواحد (والثالث) للابنتين فصاعداً ذكورهم وانثاهن
 سواء وشقوهم بالولد وولد الابن وان سفل وبالاب
 والجد (الكل من الحل المذكور)

مطلب

احوال اولاد الام

قاعدة للزوج حاتان النصف عند عدم الولد
 وولد الابن وان سفل والربع مع الولد او ولد الابن
 وان سفل

مطلب

للزوج حاتان

قاعدة للزوجات حاتان الربع عند عدم الولد
 وولد الابن وان سفل في الثمن مع الولد او ولد الابن
 قاعدة لبنات الصلب احوال ثلاث النصف

مطلب

للزوجات حاتان

مطلب

احوال بنات الصلب

للواحدة والثلاثين فصادرا مع الابن للفكر
مثل حظ الاثنين

مطلب

بنات الابن كبنات الصلوة من احوال
بنات الابن كبنات
الصلب

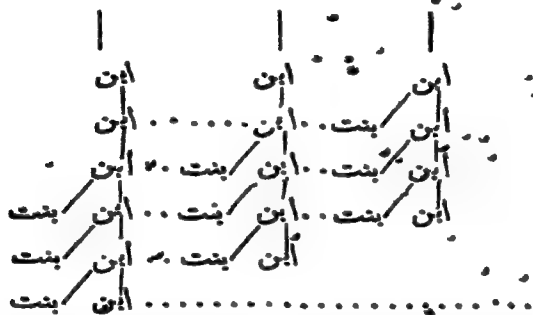
قاعدة بنات الابن كبنات الصلوة من احوال
ست النصف للواحدة والثلاثين فصادرا عند
عدم بنات الصلب ولهن المدس مع البنت للصلب
ولا يرثن مع الصليبتين الا ان يكون جفائهن او اسفل
منهن غلام فيعصهن والباقي بينهم للذكر مثل حظ
الاثنين ويستعطن بالابن

مطلب

مسألة العصب

قاعدة لو ترك ثلاث بنات ابن بعضهن اسفل
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن اسفل
من بعض وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن
اسفل من بعض العليا من الفريق الاول لا يوارىها
احد الوسطى من الفريق الاول توارىها العليا من الفريق
الثاني السفلى من الفريق الاول توارىها الوسطى من
الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث السفلى من
الفريق الثاني توارىها الوسطى من الفريق الثالث السفلى
من الفريق الثالث لا يوارىها احد

أول ثاني ثالث



فللعلماء من الفريق الأول النصف وللوسطى من الفريق
 الأول مع من توازيها السدس تكلمة للثلاثين ولا شيء
 للسفليات إلا أن يكون معهن غلام فيعصب من كانت
 بحذاء ومن كانت فوقه من لم تكن ذات سهم لانيها
 تأخف سهمها ولا يصير به عصبه وسقط من ذونه منهن
 (كذا في المحل المذكور) وتسمى هذه المسألة مسألة
 التشييت لانها بدقتها وحسنها تميل الأذان الى
 استماعها فشبهت بتشبيب الشاعر وهو ذكر متماثل المحبوبة

مطلب
احوال الاخوات
لاب وام

قاعدة للاخوات لاب وام احوال خمس النصف
للواحدة والثلثان للثنتين فصاعداً ومع الاخ لاب
وام للذكر مثل حظ الانثيين ولهن الباقي مع البنات
او بنات الابن

مطلب
الاخوات لاب
كالاخوات لابوين

قاعدة الاخوات لاب كالاخوات لابوين
ولهن احوال سبع النصف للواحدة والثلثان للثنتين
فاكثر عند عدم الاخوات لاب وام ولهن النصف مع
الاخت لاب وام تكمله الثلثين ولا يرثن مع الاخوين
لاب وام الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصبن والباقي
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والسادسة ان يصرن
عصبة مع البنات او مع بنات الابن كما ذكرنا

مطلب
بنو الاعيان والعلات
يستطون بالان

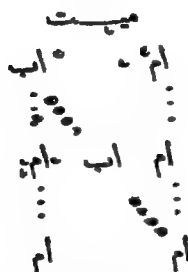
قاعدة بنو الاعيان وم الاخوة والاخوات لاب
وام وبنو العلات وم الاخوة والاخوات لاب كلهم
يستطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب
بالاقيق وبالمجد عند ابي حنيفة رحمة الله تعالى ويستط
ايضاً بنو العلات بالاح لاب وام وبالاخت لام وا
اذا صارت عصبة

مطلب
للأم احوال ثلاث

فائدة للام احوال ثلاث البدس مع الولد
او ولد الابنه وان سئل او الاثنين من الاخوة
والاخوات فصاعد لمن اي جهة كانوا والتك عند عدم
هؤلاء المذكورين وللم ما يبقى بعد فرض احد الزوجين
كزوج وابوين او زوجة وابوين ولو كان مكان الاب
جد فالام ثلثه جميع المال الا عند ابي يوسف فان لها
ثلث الباقي

مطلب
للجدة السس

فائدة للجددة السس لام كانت اولاب واحدة
كانت او اكثر اذا كن صحبات مخاضيات ويسقطن
بالام كلهن والابويات بالاب ايضا وبالجد الا ام الاب
ولن علت فانها ترث مع الجد والجددة القرى من اي
جهة كانت تحجب البعدي كيفا كانت واذا كانت جدة
ذات قرابة واحدة كام ام الاب والاخرى ذات قرابتين
او اكثر كام ام الام وهي ايضا ام ابي الاب كما في هذه
الصورة يقسم السس بينها انصافا باعتبار الابدان وعند
محمد اثلاثا باعتبار الجهات



بفائدة * العصابات النسبية ثلاث عصبية بنفسه
وعصبية بغير وعصبية مع غير. اما العصبية بنفسه
فكل ذكر لا تدخل في نسبته الى الميت التي وهم جزؤ
الميت واصله وجزؤ ابيه وجزؤ جده فالأقرب بالميراث
جزؤ الميت وإن سفل ثم اصله وإن علا ثم جزؤ أبيه ثم
بنوه وإن سفلوا ثم جزؤ جده ثم بنوه وإن سفلوا وذو
القرابين أولى من ذي قرابة واحدة ذكرًا كان أو أنثى
وكذلك المحكم في إتمام الميت ثم في إتمام ابيه ثم في إتمام
جده واما العصبية بغير فالنسبة الثلاثي فرضهن النصف
والثلثان بصرن عصبية بأخوتهن ومن لا فرض لها
وأخوها عصبية لا تصير عصبية بأخيهما كالم والتمه واما

العصبة نج غير فكل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى
كالأخت مع البنت و آخر العصبات مولى العناقة ثم
عصبه ولا يرثي للاناث من ورثة الماتق

مطلب
في المحجب

في فائدة المحجب على نوعين نقصان وهو عن سهم
الي اقل منه وذلك خمسة الزوجين والام وبنت الابن
والاخيوت لاب وحرمان والورثة فيه فريقتان فريق لا
يحبون بحال وهم الابن والاب والزوج والبنت والام
والزوجة وفريق يرثون بحال ويحبون بحال اخرى وهذا
مبنى على اصلين احدهما ان كل من يمتني الى الميت
بشخص لا يوث مع وجود ذلك الشخص سوى اولاد
الام فانهم يرثون معها الثاني الاقرب فالاقرب كما مر في
العصبات والمحروم لا يحجب عندنا كالكافر والقاتل
والرقيق والمحجوب يحجب بالاتفاق كالانثى من الاخوة
والاخوات فصاعداً من اي جهة كانا لا يرثان مع الاب
ولكن يحبيان الام من الثلث الى السدس

مطلب
في الخارج

في فائدة الفروض نوعان النصف والربع والناي
الثلاث والثلث والسدس على التضعيف والتتصيف فاذا
تضاعف الثلث من هذه الفروض احاد احاد فخرج كل

فرض سبعة الألف نصف قائه من اثنين كالربع من اربعة
والثمن من ثمانية والثلث من ثلاثة وإذا جاء مثنى او
ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرج الجزء
فذلك العدد ايضاً يكون مخرجاً لنصف ذلك الجزء
ولضعف ضعفه كالسنة في مخرج السدس ولضعف
ولضعف ضعفه وكالثمانية فانها مخرج للثمن ولضعف
ولضعف ضعفه وإذا اختلط النصف من النوع الأول
بكل الثاني او ببعضه فهو من ستة وإذا اختلط الربع
بكل الثاني او ببعضه فهي من اثني عشر وإذا اختلط
بكل الثاني او ببعضه فهي من اربعة وعشرين (الكل
من السراجية)

مطلب
في العول

فائدة العول ان يزداد على المخرج من اجزائه
اذا ضاق عن فرض والمخرج التي قد تعول الستة تعول
الى عشرة وثماناً واثني عشر تعول الى سبعة عشر
وثماناً واثني عشر تعول الى سبعة وعشرين
عولاً واحداً في المسألة المتبقية ولا يزداد على هذا العدد
الا عند ابن مسعود رضي الله تعالى عنه

مطلب
في القائل والداخل
والنوع في القائل

فائدة تماثل العددين يكون احدهما مساوياً

للآخر وتداخل العددين المختلفين ان يفتي اقلها الاكثر
وتوافق العددين أن لا يفتي اقلها الاكثر ولكن يفتيها
عدد ثالث كالثمانية مع العشرين يفتيها اربعة وتباين
العددين ان لا يفتيها معا ثالث كالسبعة مع العشرة
فوقايدة من صالح على شيء من التركة فاطرح
مساهمة من الصحيح ثم اقسم باقي التركة على سهام الباقيين
كزوج وام ونعم فصالح الزوج على ما في ذمته للزوجة
من المهر وخرج فيقسم باقي التركة بين الام والم اثلاثا
بقدر مساهمة سهران للام وسهم للم

مطلب
في التخرج

فوقايدة الرد ضد العول فما فضل عن فرض
ذوي الفروض ولا مستحق له يرد على ذوي الفروض
النسبية بقدر حقوقهم لا على الزوجين ثم مسائل الباب
على اربعة اقسام احدها ان يكون في المسألة جنس
واحد من يرد عليه عند علم من لا يرد عليه فاجعل
المسألة من عدد رؤسهم كما اذا ترك بنتين او اخنتين
او جدتين فاجعل المسألة من اثنين والثاني اذا اجتمع
في المسألة جنسان او ثلاثة اجناس من يرد عليه عند
علم من لا يرد عليه وعلى تقدير الاجتماع فاجعل

مطلب
في الرد

المسألة من سهام اعني من اثنين اذا كان في المسألة
سدسان او من ثلاثة اذا كان ثلث وسدس او من
اربعة اذا كان نصف وسدس او من خمسة اذا كان
ثلثان وسدس او كان نصف وسدسان او كان نصف
وثلث والقسم الثالث ان يكون مع الاول من لا يرد
عليه اعني ان يكون في المسألة جنس واحد من يرد
عليه ويكون معه من لا يرد عليه اعطى قرض من لا
يرد عليه من اقل مخارجه فان استقام الباقي على عدد
رؤس من يرد عليه فيها كزوج وثلاث بنات وان لم
يستقم وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه ان
وافق كزوج وست بنات والا فاضرب كل عدد رؤسهم
في مخرج فرض من لا يرد عليه فالحاصل جميع المسئلة وكزوج
وخمس بنات والقسم الرابع ان يكون مع الثاني من لا
يرد عليه فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه
على مسألة من يرد عليه وهذا في صورة واحدة وهي ان
يكون للزوجات الربع كزوجة واربع جدات وست
اخوات لام وان لم يستقم فاضرب جميع مسألة من يرد
عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فالحاصل مخرج

فروض الترتيبين كارتع زوجات وتسع بنات برست
جذات ثم لضرب سهام من لا يحد عليه في مسألة من
يرد عليه ومن يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا
يرد عليه وإن انكسر صحح المسألة

﴿قاعدة﴾ بنو الأعيان ونحو العلات لا يرثون
مع الجدة كالأب يرثون مع الأب (كذا في السراجية)
وهذا قول الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى المفتي أبو
وان أردت الوقوف على تفاصيل المقاسمة على قول
الصالحين فارجع إلى السراجية

مطلب
بنو الأعيان والعات
لا يرثون مع الجدة

﴿قاعدة﴾ ذو الرحم كل قريب ليس بذية سهم
ولا عصبة وهم أصناف أربعة (الصف الأول) يتيم
إلى الميت وهم أولاد البنات وأولاد بنات الأبن
(والثاني) يتيم السهم الميت وهم الأجداد العاصدون
كأبي أم الميت وأبي أبي أمه (والثالث) يتيم إلى أبوي
الميت وهم أولاد الأخوات وبنات الأخوة ونحو الأخوة
لام وابن سفلوا (والرابع) يتيم إلى جدي الميت أو
جدتيه وهم العمة والأعمام لام والأحوال والحالات .
أروى أبو يوسف ومحمد والحسن عن أبي حنيفة رحمه

مطلب
في ذوي الأرحام

الله تعالى ان اقرب الاصناف وأقدمهم في الميراث
الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع وعليه
الفنوى (كذا في السراجية وشرحها بتصرف) وان
أردت تفاصيل ذلك فارجع الى اهل الذكور

فائدة في الفن الثاني المشكل اقل لتعيين هذا ما عليه
الفنوى فلورثك الميت ابنا وبنتا وخنثى فللخنثى نصيب
بنت ثم المراد باقل التعيين اسوء الحالين كما اذا
توكت زوجا واختا لاب وام وخنثى لاب فانا لو جعلناه
انثى كان له سهم من سبعة ولو جعلناه ذكرا لم يكن له شيء
فانا نجعله ذكرا في مدة الصورة حتى لا يكون له شيء
(كذا في السراجية وشرحها)

فائدة في وقف الحمل نصيب ولد ذكر على ما عليه
الفنوى (كذا في السراجية والحنانية)

فائدة في المقتود حي في مال نفسه فلا يرث منه
احد وميت في مال غيره فلا يرث من احد فيوقف
ماله ولا تتزوج امرأته حتى يصح خبر موته او يحكم بموته
اذا لم يبق احد من اقاربه في بلده ولا تحد تلك المدة
بشيء من السنين كما هو ظاهر الرواية (كذا في السراجية)

مطلب
في الحنفي المشكل

مطلب
في صيب الحمل

مطلب
في احكام المقتود

وشرحها والدر المختار

وقائدة المرد اذا مات على رده والحق يدار
الحرب وحكم الحاكم لمخافه فما اكتسبه في حال اسلامه
فهو لورثته المسلمين وما اكتسبه في حال رده يوضع
في بيت المال عند أي حقيقه رحمه الله تعالى وعندها
لورثته المسلمين كما تقدم ذلك في الردة عن الخانية

مطلب
في احكام المرد

وقائدة اذا مات حياجه يهدم او تحرق او غير
ذلك وبينهم قرابة ولا يدري ايم مات اولاً جعلوا
كلهم مائلاً معاً قال كل واحد منهم لورثته الاحياء
ولا يرث بعض هؤلاء من بعض هذا هو
المختار عندي وعند مالك رحمه الله تعالى نص على ذلك
في اللوطا وكذا عند الشافعي رحمه الله تعالى (كذا في
شرح السراجة)

مطلب
في احكام الفرق

وقائدة سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم وشاهدا الانبياء عليهم السلام لا يرثون ولا يورثون
(كذا ذكر آخر تيمية الفتاوى) والحمد لله اولاً وآخراً
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
وقائدة قد اتفق رسول الله صلى الله تعالى عليه

مطلب
الانبياء عليهم السلام
لا يرثون ولا يورثون

وسلم من القواعد مستنداً بالعموم فيما أخرجه البخاري
 من باب تحليل لثلاثة من كتاب الجهاد * قال * وسئل
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن المحبر فقال
 ما أنزل علي فيها إلا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن
 يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً
 يره . انتهى * فاستدل صلى الله تعالى عليه وسلم بعموم
 من لما لم يذكره حكم لأن السائل سأله عن صدقة
 المحبر وليس لما حكم خاص فعلمنا صلى الله تعالى
 عليه وسلم استنباط الحكم من العموم فيما ليس له حكم
 نصاً

قال مولانا المؤلف حفظه الله تعالى قد فرغت من
 تسويد هذه القواعد مع الفوائد في أوائل شهر جمادى
 الأولى من شهر سنة خمس وتسعين ومائتين وألف وإنا
 الفقير المعترف بالعجز والتقصير محمود بن محمد نسيب
 المحمداوي في المفتي في دمشق الشارح غفر الله تعالى لي
 ولوالدي وللمسلمين الذنوب والآثام إنه عجب
 الدعوات من الطهارة آمين



بيان ما في هذا الكتاب من الخطأ والصواب			
صحيفة سطر خطأ صواب نقصان تقدم وتأخر			
٦	١٨	ومن غروخ خرج	.
٣٩	١٧	غير	.
٥٧	١٦	الا	.
٦٦	١٠	تقدم وتأخر	.
٦٩	١٥	هيز	.
٨٢	١٥	عند عنه	.
١٦٧	١٨	كلها	.
٢١٨	٣	عنها	.
٣٣٦	١٧	او	.
٣٣٦	١٥	لى	.
٣٦٣	١٧	والثمن	.

